

الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط

(2013 – 2002)

Regional Strategy of Both Turkey and Iran Toward the Middle East (2002 – 2013)

إعداد

الطالب / طايل يوسف عبد الله العدوان

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

تفويض

نا الطالب طايل يوسف عبد الله العدوان أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ

ن رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة

الأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : طايل يوسف عبد الله العدوان

التاريخ : 2013/5/15

التوقيع :

1434هـ/2013

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002 – 2013) ، وأجيزت بتاريخ : 15/ 5 / 2013 .

– أعضاء لجنة المناقشة : –

أ. الدكتور سعد فيصل السعد	مشرفاً	التوقيع ....
ب. الأستاذ الدكتور فوزي أحمد تيم	رئيساً	التوقيع ....
ج. الدكتور خالد حامد الشنيكات	ممتحناً خارجياً	التوقيع ....

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر وجزيل الاحترام والامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور سعد فيصل السعد الذي كان لتوجيهاته القيّمة وملاحظاته السديدة ونصائحه الكريمة الأثر الأكبر في أن يكون هذا العمل الأكاديمي بالوجه الذي أصبح عليه .

وأتقدم بوافر شكري وجزيل احترامي إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا كثيراً من وقتهم الثمين في قراءة الرسالة ووضع الملاحظات الحكيمة بشأنها التي أثرت الدراسة ... وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط أقدم الشكر الجزيل لما بذلوه من مساعدة وتقديم النصح والإرشاد ... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم آخرين الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

طايل يوسف عبد الله العدوان

ه

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى سليل الدوحة المحمدية حفيد الأسرة الهاشمية راعي العلم والعلماء في وطننا الغالي وباني مجد الأردن جلالة الملك عبد الله الثاني أعزه الله ورعاه .
- إلى الذي رسخ في نفسي محبة العلم الذي يسمو به الإنسان ويعز عند سلوك دروبه ... والدي العزيز أطال الله عمره.
- إلى والدتي الماجدة ... جزاها الله وأطال عمرها وأحسن خاتمتها.
- إلى أخوتي جميعاً أعزهم العزيز القدير ...
- إلى زملائي في الدراسة مكّنَهم الحليم الكريم ...
- إلى كل من قدم لي العون في رحلة العمر ...
- لهم ولكل أبناء وطني المفدى ..

أهدي جهدي المتواضع

طايل يوسف عبد الله العدوان

قائمة المحتويات

الفصل الثاني

البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط

الفصل الثالث

الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

الفصل الرابع

الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

الفصل الخامس

الخاتمة

الملخص

الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002 – 2013)

إعداد الطالب : طايل يوسف عبد الله العدوان

أشراف الدكتور : سعد فيصل السعد

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الرئيسة التي تقوم عليها الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013)، وبيان أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الاستراتيجيات الإقليمية لكل منهما في منطقة الشرق الأوسط ، والتعرف على التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران .

وقد دارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية فهم الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران ، وما تسعيان إلى تحقيقه من أهداف في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ما بين (2002– 2013) ، بعد تطوير قدراتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية ، في ظل تراجع قدرات دول النظام الإقليمي العربي، مع بروز تباين بينهما ، الأمر الذي زاد من مشكلات دول المنطقة نتيجة تلك الإستراتيجية الإقليمية .

أما **فرضية الدراسة** فقد أشارت إلى إن العوامل البيئية المحلية والإقليمية والدولية ساهمت بتشكل الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013) ، وجعلتها تأخذ طابع التعاون بين الطرفين.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي** ، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها ، واستوجبت **توصيات** عدة أهمها : صياغة إستراتيجية عربية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية ، وتكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية من أجل التصدي للتوجهات المذهبية والإثنية والعرقية في المشروع الإيراني، ورفض نظرية اعتبار الشيعة العرب جميعهم جزءاً من المشروع الإيراني، لأن خطورة هذا المشروع لا تكمن في المذهب الذي يتبعه وإنما في عنصريته وتوسعه.

Abstract

Regional strategy for both Turkey and Iran to the Middle East

(2013 − 2002)

Preparation of the student: Tail Yusuf Abdul carefree aggression

Supervision: Dr. Sa'd Faisal AL- Sa'd

This study aimed to identify the key aspects on which the regional strategy for both Turkey and Iran in the Middle East region for the period (2002 - 2013), a statement of the impact of the local environment and regional and international nature of the regional strategies of both Turkey and Iran in the Middle East, and to identify shifts the current in the Middle East on the nature of the regional strategy for both Turkey and Iran.

The study problem about questioning the president on how to understand the regional strategy for both Turkey and Iran, and what they seek to achieve the objectives in the Middle East during the period (2002 - 2013), after the development of their capabilities political, economic and military, given the decline in the capacities of States system Arab Regional, with the emergence of differences between them, which has increased the problems of the countries of the region as a result of the regional strategy.

The hypothesis of the study has pointed out that local environmental factors and regional and international organizations have contributed to the formation of the regional strategy for both Turkey and Iran in the Middle East for the period (2002 - 2013), and made her take the nature of the cooperation between the two parties.

To validate the hypothesis and to answer questions of the study has been the use of the **historical method and the analytical method descriptive**, it approaches best suited to address such studies, has brought us study the health premise and necessitated a number of **recommendations**, including: the drafting of an Arab strategy to deal with the changes of international and regional, and intensify cooperative efforts and coordination in international and regional forums to address the sectarian and ethnic orientations and ethnic groups in the Iranian project, rejected the theory as Shiite Arabs are all part of the Iranian project, because of the seriousness of this project lies not in the doctrine that followed, but in racism and expansion.

الفصل الأول

تمهيد

مُشكلة الدراسة وأسئلتها

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضية الدراسة

حدود الدراسة

محددات الدراسة

التعريف بالمُصطلحات

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري

ثانيا : الدراسات السابقة

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

منهجية الدراسة

الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد

لا تأتي أهمية منطقة الشرق الأوسط من مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة خيراتها وثرواتها فحسب ، بل من موقعها المتميز وسط مجال جيو سياسي يتمتع هو أيضاً بموقع متميز في العالم ، لذلك شكلت عبر التاريخ بؤرة إستراتيجية ما بين الإمبراطوريات ، وأصبح الاستيلاء عليها عنواناً للنفوذ العالمي يشير إلى الدولة الكبرى الأقوى . كما بات انحسار النفوذ عنها دليلاً على انحسار النفوذ العالمي للدولة الكبرى المعنية.

وفي هذا الإطار شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة في هذه المنطقة صعوداً إيرانياً – تركياً مقابل تراجع المشروع العربي . قد أخذ هذا الصعود يقترب من المنطقة المركزية للمجال الجيوسياسي الإسلامي لينشئ واقع جديد يفرض على الباحثين مراجعة ما كان مستقراً من مفاهيم ونظريات تتعلق بالهيمنة الأمريكية المطلقة على منطقة الشرق الأوسط، ويدفع إلى إعادة حساب التوازن التاريخي بين العرب وجيرانهم ، ويحتاج حقاً إلى مراجعة حسابات المصالح المشتركة للعرب والإيرانيين والأتراك في الطور الجديد للصراع العربي – الإسرائيلي بعد حصول فلسطين على صفة المراقب في منظمة الأمم المتحدة عام (2012) .

إن توجهات السياسة الداخلية والخارجية التركية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة شهدت فتح صفحة جديدة من الحياة السياسية التركية . فمنذ عام (1970) وحتى نهاية القرن العشرين أصبحت الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الديني تميل تدريجياً أكثر نحو النظام

السياسي ، وقد أصبحت تركيا خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أكثر دمقرطـــة، وذلك يعود إلى مجموعة القوانين المتراكمة للاتحاد الأوروبي التي تحاول تركيا تطبيقهـــا كـــشرط للحصول على العضوية الكاملة في هذا الاتحاد ، وعلى العكس من ذلك فمن الصعوبة الكلام عـــن نظام متعدد الأحزاب في إيران ، فرغم وجود عدد من الحركات السياسية ، إلا أن أياً منها لم يحظَ بشرعية ديمقراطية بسبب حالة التنافر الكبيرة بين المواقف داخل كل حركة .

وعلى الرغم من أهمية علاقة الدول العربية مع جميع دول الجوار الجغرافـــــي البالغـــــة (11) دولة في القارتين الآسيوية والأفريقية ، إلا أن علاقات الدول العربية بكل من إيران وتركيـــا تستأثر بالأولوية القصوى في المرحلة الراهنة بعد أن تمكن كل منهما بأسلوبه المختلف من الاستفادة القصوى من الضعف السياسي العربي الرسمي ، وتعظيم الفائدة من المستجدات الإقليمية والعالميـــة المتلاحقة من أجل التمدد بأكبر قدر وتحقيق إستراتيجيتهما في منطقة الشرق الأوسط ، وهـــذا مـــا تسعى هذه الدراسة لبحثه خلال الفترة (2002– 2013) ، بهدف الوصـــول إلـــى حقيقـــة تلـــك الإستراتيجية وأهدافها في المنطقة .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية فهم الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران ، وما تسعيان إلى تحقيقه من أهداف في منطقة الشرق الأوسط خلال الفتـــرة ما بيـــن (2002– 2013) ، بعد تطوير قدراتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية ، في ظل تراجع قدرات دول النظام الإقليمي العربي، مع بروز تباين بينهما ، الأمر الذي زاد من مـــشكلات دول المنطقـــة نتيجة تلك الإستراتيجيتين.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1. ما الجوانب الرئيسة التي تقوم عليها الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013) ؟
2. ما أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟
3. كيف تؤثر التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. التعرف على الجوانب الرئيسة التي تقوم عليها الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013) .
2. بيان أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الاستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط .
3. بيان التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال كونها :

1. تسهم عملياً في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي وصناع القرار في دول النظام الإقليمي العربي ، في التعرف على الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013) ، وعلى أبعاد التعاون التركي – الإسرائيلي من كافة القضايا العربية ، من أجل التصدي للجوانب المضادة والمؤثرات السلبية في العلاقات بين الطرفين من قبل الدول العربية المعنية .
2. توفر نظرياً فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي لجوانب الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013) ، في هذه المرحلة البالغة التعقيد والأهمية .

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : توجد عوامل بيئية محلية وإقليمية ودولية ساهمت بتشكل الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013) ، وجعلتها تأخذ طابع التعاون بين الطرفين.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية : (2002 – 2013) ، وهي الفترة التي تم الكشف فيها عن أسرار البرنامج النووي الإيراني وتحديداً في (9 شباط 2002) ، وتولى فيها أيضاً حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا منذ فوزه بالانتخابات البرلمانية في (3 تشرين الثاني 2002)، وبعدها بعدة

أشهر حصل الاحتلال الأمريكي للعراق (في 4 نيسان 2003) ، وقبلها بعدة أشهر حدثت أحداث (11 أيلول 2001) .

الحدود المكانية : دول منطقة الشرق الأوسط .

الحدود البشرية: شعوب منطقة الشرق الأوسط .

محددات الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على المحددات الآتية :-

1. غياب إستراتيجية عربية موحدة وواضحة تجاه المشكلات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط سمح ببلورة إستراتيجية إقليمية لكل من تركيا وإيران .
2. صعوبة الاطلاع على الأرشيف السياسي لكل من تركيا وإيران لمعرفة النوايا الحقيقية التي تقوم عليها الإستراتيجية الإقليمية لكل منهما تجاه الشرق الأوسط .
3. عدم وضوح المسار السياسي الذي تسعى دول النظام الإقليمي العربي لاتباعه تجاه منطقة الشرق الأوسط .

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

مفهوم الإستراتيجية :

يوصف مصطلح الإستراتيجية بأنه مصطلح حديث نسبياً، فيما تعود جذوره التاريخية إلـــى حقبة زمنية بعيدة ؛ إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذيـــن أعطوا لهـــذا المـــصطلح المـــضمون العسكري ، وقد أصبح معروفاً لمدة طويلـــة مـــن الـــزمن (شـــبلي ، 2013 : 13) . وتعبيـــر الإستراتيجية مشتق من الكلمة اليونانيـــة (Strato) بمعنـــى جيـــش أو حشـــد، ومـــن مشتقاتهـــا (Stratego) تعني فن القيادة (فهمي ، 2011 : 17) .

وتُعرَف الإستراتيجية على أنّها:" **فن كبـــار القادة العسكريون أو فـــن الأشيـــاء العامـــة** " (نعمة،2000: 56)، وعـــرف كلاوزفيتـــــز (Claus Witz) (1831–1870) الإستراتيجيـــــة بأنهـــا " **فـــن استخـــدام المعركـــة لتحقيـــــق أهـــــداف الحـــــرب**" (Witz, 1978 : 241)، ويعرفها (Pearce and Robinson) على أنها " **خطط مستقبلية طويلة الأجل وشـــاملة تتعلـــق بتحقيق التوافق والانسجام بين البيئة التنافسية وقـــدرة الإدارة العليـــا علـــى تحقيق الأهـــداف** " (الحسيني ، 2006 : 13) .

وعبر (ليدل هارت) عن أول توسع في مفهوم الإستراتيجية حـــين أشـــار إلـــى أن معنـــى الإستراتيجية لا يتعلق باستخدام المعارك فقط، وقال إن للجانب السياسي تأثيراً على الإستراتيجية إذ إنها تحدد الهدف من الحرب ، وبتعبير آخر فقد عرفها بأنها " طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " (هارت ، 1967 : 397) .

وتوصل عبد القادر محمد فهمي إلى خلاصة عن هذا المصطلح مفادها: " إن الإســـتراتيجية كلمة تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن توصيفها فيما إذا كانـــت سياســـية أو

اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية، وقد عَرّفها بأنها " علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة ، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها ، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صانع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب (فهمي ، 2011 : 25).

وتمكن الباحث من التوصل إلى تعريف إجرائي عن مفهوم الإستراتيجية في إطار العلاقات الدولية بمعناها الشامل بأنها " فن **قيادة النشاطات في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف خدمة المصلحة الوطنية** " .

مفهوم الشرق الأوسط :

تشكل المنطقة العربية – الإسلامية المجال الجيوسياسي بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وهي معروفة لدى الأوروبيين بالشرق الأوسط ، واحتل المحيط العربي/ التركي/ الإيراني موقعاً مركزياً في هذا المجال، وكانت هذه المنطقة الوسيطة عبر التاريخ القديم والمعاصر ،عقدة لطرق التجارة العالمية، وموقعاً لاستراتيجية عسكرية سياسية فيما يتعلق بالصراع على النفوذ العالمي(مقدمة ورقة عمل ندوة إقليمية ، 1994) .

وقد ظهر تعبير الشرق الأوسط أول مرة سنة 1902 حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي (الفريد تايد ماهان) " **ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي**" (Lenzowski, G,1982: 18)، وتشمل منطقة "**الشرق الأوسط**" "**مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية**" كقلب النظام، أما أطرافه فهي الدول المحيطة به جغرافياً العربية منها وغير العربية (شبلي ، 2012: 20).

ويرى الباحث أن منطقة الشرق الأوسط تشمل " **دول النظام الإقليمي العربي مضافاً إليها تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان** " ، وهي المنطقة التي باتت مسرح تنافس الدولتين العظميين في فترة الحرب الباردة، وعمل كل منهما جاهداً للهيمنة على المنطقة لأهميتها الإستراتيجية وذلك لضمان مصالحهما. وتكمن هذه المصالح العديدة في ضمان الوصول السهل إلى المصادر الطبيعية والمعادن وبالأخص مادة النفط. إلى ذلك كانت كل دولة عظمى تتنافس على استقطاب دول المنطقة إلى جانبها لكي تمنع الأخرى من النفوذ والهيمنة إذ يعد ذلك انتصارا لها، ولهذا كانت هذه الدول العظمى تحاول التدخل في شؤون دول المنطقة، وقد نشبت حروب عدة في المنطقة كانت دولها أطرافاً فيها كمصر وفلسطين والأردن ولبنان والعراق وإيران وأفغانستان بسبب هذا التنافس من أجل الهيمنة عليها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري

تحتل الشعوب العربية والتركية والإيرانية مكان القلب في العالم الإسلامي ، إذ شكلت هذه الشعوب مراكز ثقل متعددة داخل هذا القلب، أدى كل منها دوراً قيادياً في العالم الإسلامي خلال حقبة تاريخية معينة، وعلى الرغم من انتماء هذه الشعوب إلى الإسلام، إلا أنها تتفاوت في انتماءاتها القومية وتوجهاتها الجيوسياسية، مما جعل العلاقات بينها أشبه ما تكون بالعلاقات الصراعية في إطار نظم التبعية أو توازن القوى ، مما سهل مهمة الضغط الاستعماري على العالم الإسلامي في القرنين الماضيين ، وأسفر عن تبعية تلك الشعوب ، بدرجات متفاوتة للغرب ، وعمَّق التوجهات التنافرية في العلاقات بين الشعوب الإسلامية (سليم ، 1994) .

لكن إيران وتركيا تمكنتا كل منهما بأسلوبه المختلف ، من استغلال الضعف السياسي العربي الرسمي وتعظيم الفائدة من المستجدات الإقليمية والعالمية المتلاحقة من أجل تحقيق أكبر قدر من التمدد في الشأن العربي ، إذ يلاحظ أن المرحلة الراهنة من علاقة الوطن العربي بهاتين الدولتين هي مرحلة تتسم بالحذر الشديد ، والتوتر الذي يزداد حدة أحياناً ويتراجع أحياناً ، مع وجود حزمة من الخلافات والنزاعات المزمنة والمستعصية التي أخذت شكل تجاوزات حدودية متكررة ، وتصريحات استفزازية متواصلة ، وممارسات لا تنم عن احترام مبدأ حسن الجوار الجغرافي بما في ذلك تدخلات في الشأن الداخلي والإقليمي العربي (عبد الله ، 2010 : 131) .

وتمتد المنطلقات الفكرية للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط إلى الدائرة العربية التي تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية في أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، إذ أعطت حرب الخليج الثانية عام (1991) زخماً جديداً للسياسة التركية تجاه الدول العربية والشرق الأوسط ، فتحركت على ثلاثة محاور : الأمن الإقليمي والمجال الاقتصادي والمياه، وفي ضوء ما تتصف به العلاقات العربية – التركية بصورة عامة ، من حذر وعدم رغبة في تصعيد التوترات وتعقيد المشكلات إلى حد استخدام القوة أو التهديد بها ، فإن احتمالات الصراع المسلح محدودة ، رغم الخلاف الظاهر حالياً بين سوريا وتركيا ، كما أن من المستبعد في الظروف الراهنة أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا من جهة ، وسوريا والعراق من جهة ثانية ، إلى صراع مسلح(الكيلاني ، 1994) .

وثمة نقطة مهمة جديرة بالإشارة تتعلق بدور تركيا في المنطقة ، هذا الدور الذي يجسده رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) ، ورسم له (أحمد داود أوغلو) خارطة الطريق

للسياسة الخارجية التركية في كتابه الشهير العمق الاستراتيجي.. دور تركيا وموقعها في الساحة الدولية ، وزاوج بين النظرية والتطبيق، وتحولت آراؤه وأفكاره لدور بلاده في الساحة الدولية إلى واقع يتجسد ويتشكل على الأرض، ليضيف إلى منظومة التغييرات الجوهرية، والتطورات الإيجابية في الجمهورية التركية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة (عبد الله غـول) عام (2002) ، و(أردوغان) عام (2003) بعدًا جديدًا لدفع بلاده إلى مركز الأحداث في المنطقة. ويرجع الفضل في الصعود التركي الجديد لجملة من التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية المهمة، ولعدد من النظريات المحفزة للتغيير، التي صاغها (أوغلو)، عندما كان أستاذًا للعلاقات الدولية خاصة نظرية العمق الاستراتيجي التي عبر عنها بكلمات موجزة، فقال: " إن تركيا لـديها الآن رؤيـة سياسـة خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز، سنسعى لدور إقليمي أكبر، ولم نعـد بلد رد فعل (السنهوري، 2011).

وفيما يتعلق بالمنطلقات الفكرية التي تقوم عليها الإستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، عبر تركيز توجهاتها نحو الخليج وشبه الجزيرة العربية وتركيا والعالم الإسلامي الأوسع، هو جزء أساسي من مجمل توجه الإستراتيجية الخارجية الإيرانية، فالخليج يعـد المجال الحيوي الأول لتلك السياسة، كما أن إيران دخلت في شراكة مؤسساتية متعددة مـع تركيـا أهمهـا منظمة التعاون الاقتصادي (1985)، وازداد اهتمام إيران بمنظمة المؤتمر الإسلامي بـشكل واضـح (أحمدي ،1994: 8).

ورغم الاعتبارات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والدينية التي تربط إيران بالعالم العربي، وهي من العوامل التي من المفترض أن تَضْعَف أمامها الأسـباب المـضادة

لتطور العلاقات بين الجانبين في حال توفر نيات طيبة من إيران،إلا أن العلاقات العربية – الإيرانية توصف في الوقت الراهن بالتوتر والحذر بصورة عامة ، بعد أن أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بظلالها على تلك العلاقات وتطبع مسارها بشيء من التوتر، وتُشعر الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الإيراني إذ إن تمسكها باحتلال الجزر الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية يشكل عقبة في سبيل التقارب العربي– الإيراني، بالإضافة إلى طموحاتها التي تسعى من خلالها لأداء دور إقليمي يقوم على تحقيق الأهداف الآتية (الكيلاني، 1994) : –

1. أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط ، فيكون لها دور رئيسي في إرساء أي بنية هيكلية في المنطقة .
2. أن تطبع علاقاتها مع جيرانها العرب ، بقدر ما يساعدها هذا التطبيع على تحقيق الهدف الأول .
3. أن تزاحم نفوذ الغرب في المنطقة ، وخصوصاً النفوذ الأمريكي .

ثم أصبح الحذر العربي من إيران أكثر حدة في ظل تنامي التخندق الطائفي المذهبي ، وسعي إيران الحثيث لتطوير قدراتها العسكرية والصاروخية والنووية الهجومية التي تعزز سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط ، وتشكل قلقاً مشروعاً وتحدياً مصيرياً للدول المجاورة في الخليج العربي كما المجتمع الدولي (عبد الله ، 2010 : 134) .

إن منطقة الشرق الأوسط تقف في الوقت الراهن على عتبة تحول بنيوي ومؤسساتي جذري يكاد يكون مفروضاً من القوة المهيمنة على النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة) ، وما لم تبدأ القوى المركزية في الشرق الأوسط ، وهي الشعوب العربية والتركية والإيرانية ، في إعداد

تصوراتها المشتركة لمستقبل المنطقة ومستقبل علاقاتها المتبادلة ، فإنها ستكون مضطرة إلى الدخول في الترتيبات الجديدة بشروط غير مواتية تفرضها الولايات المتحدة والمتعلقة بفكرة الشرق الأوسط الكبير الذي يكون للكيان الإسرائيلي تواجد فاعل فيه ، وإن القضايا الملحة والجديدة تفرض على تلك الدول البدء بحوار فاعل للتفاعل مع تلك القضايا بما يحقق مصالحها المشتركة ، والهدف من هذا الحوار هو بلورة إطار فكري جديد للعلاقات بين تلك الشعوب يدور حول مفاهيم الاعتماد المتبادل والتكافؤ والمصائر المشتركة ، وهذا ما ستعمد هذه الدراسة إلى تناوله من خلال الوقوف عند المعطيات المتعلقة بالاستراتيجيات التركية والإيرانية الإقليمية في الشرق الأوسط خلال الفترة (2003 – 2013) .

ثانيا : الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المراجع العربية بعضها يختص بموضوع ، وبعضها يتعلق في منطقة الشرق الأوسط ، وفيما يلي عرض لأهم هذه المراجع:

- **دراسة سليم (1994):التفاعل في(مثلث القوة) إطار فكري ومؤسساتي** : وهي ورقة مقدمة للندوة الإقليمية بعنوان(نحو حوار ثلاثي متكافئ بين البلاد العربية وإيران وتركيا)، تناولت العلاقات بين العرب والأتراك والإيرانيين وهو المثلث الذي يقع على أضلاعه قوى إسلامية ليشكل مثلث القوى في العالم الإسلامي ، وأن إطلاق مثلث القوة ينبع من اعتبارات، أهمها أنه يشكل القلب الجغرافي والثقل السكاني للعالم الإسلامي، وفي إطاره نشأ الإسلام وانتشر،ومن الناحية الجغرافية تشكل كتلته السكانية (16%) من سكان الدول الإسلامية،وتطرقت الدراسة إلى الإطار المؤسساتي للتفاعلات بين أطراف مثلث القوى الإقليمي الذي يتمثل بمنظمة المؤتمر

الإسلامي التي هي مناسبة لترجمة مفهوم الاعتماد المتبادل وتطبيقه بين أطراف هـذا المثلـث ،واختتمت الدراسة خلاصتها بتصور ثلاثة مشاهد مستقبلية محتملة لأوضاع أطراف مثلث القوة وهي مشهد استمرار الأوضاع الراهنة ، وطبقاً له تدخل تركيا ودول المشرق العربي ومـصر الترتيبات الإقليمية بشروط مواتية للمصالح الإسرائيلية وتنشأ مؤسسات شرق أوسطية بـشكل تدريجي، مع احتمال حدوث صدام إيراني غربي، ومشهد الصراع العربي الإيراني التركي،الذي يفترض أن الخلافات القائمة بين إيران وكل من العرب وتركيا،والخلافات التركية العربية قـد تصاعدت وأن أطراف مثلث القوة قد دخلت في حرب باردة إقليميـة جديدة،ومـشهد التنـسيق العربي الإيراني التركي ، الذي يتبلور فيه منظور فكري بين أطراف مثلث القوة يتم التسليم فيه بتشابك مصائرها واحترام مجموعة من التقاليد السياسية في العلاقات بينها.

- **دراسة رضوان (2006) : العلاقات العربية – التركية** : تناولت الدراسة وعبر فـصولها العشرة الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية التي يندر وجودها بين أمتين في العـالم مثل وجودها بين العرب والأتراك ، وقد خصص الفصل الأول لبيان الدور التخريبـي الـذي مارسه اليهود تجاه العلاقات العربية – التركية(1908–1918)، فيما تنـاول الفـصل الثـاني علمانية (أتاتورك واسكندرون) وأثرهما في العلاقات العربية– التركية (1919–1948)، أمـا الفصل الثالث فقد تطرق إلى التحالفات الدولية والإقليمية وأثرها فـي العلاقـات بيـن الطرفين (1948–1960)، وتناول الفصل الرابع دور العلاقات الدوليـة وأزمـة الطاقـة والأزمـة القبرصية في العـلاقات العربية – التركية في حقبتي الستينيات والسبعينيات ، واهتم الفـصل الخامس بموضوع دور المياه والأكراد في العلاقات العربية – التركية في حقبة الثمانينيات ، أما

الفصل السادس فقد عالج موضوع التطلعات التركية والبحث عن دور إقليمي خلال الفترة (1990–1993)،وخصص الفصل السابع للاجتياح التركي لشمال العراق والتحالف التركي – الإسرائيلي وتأثيرهما في العلاقات التركية العربية (1994–1997)، وتناول الفصل الثامن وعنوانه تركيا وسوريا وإسرائيل (1998 –2000) من حافة الهاوية إلى ذروة التنسيق،العلاقات التركية–السورية ، والعلاقات التركية – الإسرائيلية ، والعلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق ، فيما ركز الفصل التاسع على العلاقات العربية – التركية (2000 – 2002)، وتناول الفصل العاشر علاقات تركيا مع الدول العربية(2002–2004)، ثم تطرقت الدراسة إلى آفاق العلاقات التركية – العربية في القرن الحادي والعشرين إذ بينت أن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة لن يسمح بإحياء هذه العلاقات .

- **دراسة اللباد (2007): قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية:**

تناولت هذه الدراسة المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية باعتبارها دولة إقليمية كبيرة في المنطقة ، وتمتلك المقومات الأساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي ، وتندرج الأزمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لأن الهدف الأساس وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها أطراف نووية فاعلة تمتلك السلاح النووي كالهند وباكستان وإسرائيل، لكن الطموحات النووية الإيرانية تختلف عن طموحات الدول المذكورة في نقطة أساسية وهي أن مجالات التطبيق العملي لطموحات إيران تتحقق في منطقة الخليج العربي ، وهي إحدى أهم المناطق في الاستراتيجيات العالمية ، وتطرقت الدراسة إلى البناء الاستراتيجي

للمشروع الإيراني الذي يتضمن عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وبشرية وسياسية واقتصادية وحتى طائفية وأيديولوجية ، كما عرجت الدراسة على تناول منطقة الخليج في الإستراتيجية الإيرانية التي تحاول استغلال عناصر القوة الناعمة مثل العامل الثقافي الحاضر بشدة في الثقافة العربية وبالأخص في منطقة الخليج ، بفعل التكوين الديموغرافي لشريحة كبيرة من السكان في دول الخليج التي تنتمي جذورها العائلية إلى أصول إيرانية ، ثم انتقلت الدراسة إلى بيان القدرات العسكرية النووية وموقعها في مشروع إيران الاستراتيجي في ظل الأزمة القائمة بين إيران والولايات المتحدة التي تتواجد أعداد من قواتها في جوار إيران الإقليمي ، وتناولت خاتمة الدراسة السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة الذي يتمثل بالقدرات العسكرية والنووية الإيرانية التي بها ستحقق إستراتيجيتها بالمنطقة .

- **دراسة هيبر (2007) : التحديث والتحول السياسي : التجربة التركية** : بينت الدراسة أن أصول التحديث في تركيا ترجع إلى القرن الثامن عشر حينما بدأت الإمبراطورية العثمانية تلقى الهزيمة في المواجهات المسلحة والحروب مع أعدائها في أوروبا ، فحاولت تبني صيغة إعادة إحياء مؤسسات وممارسات الفترة الذهبية ، ومن ثم غيرت صيغتها من خلال تبني سياسة التغريب ، فكان الجيش أول مؤسسة يدخلها التحديث عام (1826) بعد حل قوات الإنكشارية وحل محلها ما سمي النظام الجديد.ثم انتقلت الدراسة إلى العهد الجمهوري الذي اعتنق العلمانية وألغى الخلافة وشطب النص الذي يقول أن دين الدولة هو الإسلام من دستور عام (1924) ، وإبدال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية، وتحويل يوم العطلة من الجمعة إلى الأحد، واستخدام التقويم الروماني فقط، وتبني القانون المدني السويسري والقانون الجنائي الإيطالي

والقانون التجاري الألماني ، وجرت محاولات لتحويل الناس من أعضاء أتقياء في مجتمع ديني إلى أعضاء وطنيين في جمهورية علمانية ، وتنتقل الدراسة لتتناول عدداً من العناوين الأخرى مثل: المواقف تجاه الغرب،والثورة المعرفية،والإسلام التركي،واختبارات الديمقراطية ومحتها ،والعسكر والديمقراطية ، والإسلام والديمقراطية في تركيا ، وخلصت الدراسة إلى أن البيئة المحلية كانت ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية ، وبناء نظام يقوم على التعددية الحزبية وذلك لعدة عوامل تتعلق بإيمان النخب في تركيا بالديمقراطية وعدم استغنائها عن عناصر التغريب التي توصل إلى تقدم الناس ، مع غياب العداء للغرب ، وافترضت الدراسة حدوث نجاح نسبي في جهود التحديث والتحول السياسي الأمر الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي .

- **دراسة كوفيل (2008) : إيران الثورة الخفية** : تناولت الدراسة المكونة من تسعة أبواب ، مقدمة تاريخية منذ بداية القرن التاسع عشر مروراً بحكم الأسرة البهلوية ، منتقلة إلى واقع الثورة الإيرانية التي استهدفت نظام الشاه ، الذي انهار بعد تحالف قوى الثورة الدينية مع الحركات العلمانية المعارضة ، وفي أقل من عامين تمكن هذا التحالف من النجاح في إسقاط نظام آل بهلوي الذي حكم منذ عام (1925) ، ثم انتقلت الدراسة لتعالج عدداً من الموضوعات المتعلقة بالشيعة والسياسة وكيفية توطيد الثورة الإسلامية وحصولها على الشرعية ، كما تطرقت الدراسة في بابها الثالث إلى كيفية الفشل في إقامة نظام إسلامي ، إذ تناول هذا الباب السياسات المتبعة تجاه الأقليات الدينية والاثنية ، والفشل في أسلمة الدولة ضمن عدد من القطاعات ومنها مؤسسات العدالة والاقتصاد والتربية، وتناولت الدراسة في بابها الرابع المعنون بـ : القوى السياسية الماثلة حيث شهدت إيران حرب الأحزاب وخاصة في فترة الثمانينيات

من القرن الماضي التي كانت أكثر سنوات النظام راديكالية نتيجة ما أوجده من حماسة ثورية قامت على تصفية أعداء الداخل من الإسلاميين المعتدلين والقوى اليسارية الأخرى والحرب ضد العراق والحرب ضد الحركات الكردية الإيرانية ، فيما تناول الباب الخامس قضية المجتمع الإيراني الباحث عن قيم جديدة بعد تحول المجتمع من العالم الريفي إلى التحضر ، وما نتج عنه من تطورات في مجال السجال الفكري والتقدم في وسائل الإعلام التي كانت تتأرجح بين الجرأة لدى بعض هذه الوسائل والرقابة السياسية عليها، فضلا عن معاناة الديمقراطية والقيم المتعلقة بحقوق الإنسان، كما تناولت الدراسة قضايا الاقتصاد في ظل الوفرة النفطية، ونمو نزعة التزعم على العالم الإسلامي، وظروف ما بعد أحداث أيلول(2001)، وأخيراً إيران أحمدي نجاد.

- **دراسة دسوقي (2009) : التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة :**

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول ، عالج الباحث في فصلها الثاني التوجهات التركية بين أزمة الهوية ورغبة البحث عن دور ، إذ بَيّنَ أن الجمهورية التركية التي قامت عام (1929) قطعت كل صلاتها بالشرق ، واتجهت بالكامل نحو الغرب بعد أن اعتبرت أوروبا والغرب في عمومه هو المجال الحيوي لسياستها الخارجية منذ تحركات مصطفى كمال أتاتورك، وعلى مدى العقود اللاحقة كانت مراحل التغريب تزداد تأثيراً على جميع الأصعدة ، وخاصة العسكرية، ثم برزت لاحقاً التوجهات التركية نحو الشرق الأوسط ، فيما تناول الفصل الثالث توجهات إيران ما بين طموحاتها الإقليمية والتحديات الدولية التي تباينت ما بين تياري المحافظين والمتشددين تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وخصوصاً منطقة الخليج العربي التي

كانت تمثل منذ فترة طويلة منطقة النفوذ الإيرانية، لكن إستراتيجيتها تأثرت كثيراً بـــالمتغيرات منذ عام (1991).

- **دراسة أوغلو (2010): العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية :**

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة التعريف بالإطار المفاهيمي والتاريخي الذي يشكل أرضية التحليل الإستراتيجي للدور التركي، مبيناً أن المجتمع التركي هو المجتمع الوحيد الـــذي شـــهد قطيعة تاريخية كاملة، من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام الـــسياسي، قطيعة مارستها النخبة السياسية، وأظهرت رغبتها بالالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خـــسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة. فيما تناول فصل الإستراتيجية المرحلية والـــسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية ، الإطار النظري لأسس العمق الإستراتيجي الذي شكل أوضـــاع تركيا الداخلية، ووضعها في النظام الدولي متجاوزاً في ذلك المقاربة الوصفية لحـــدود تركيـــا السياسية البرية والبحرية والقارية والتي تتمثل في: الإقليم البري القريب الذي يُـــشكل (حـــزام البلقان – القوقاز – الشرق الأوسط المحيط بتركيا)، والإقليم البحري القريب الذي يتشكل مـــن البحار الداخلية (البحر الأسود – المضيقين البوسفور والدردنيل – مرمرة – إيجة – شرق البحر المتوسط – البحر الأحمر – الخليج – قزوين، وطرق الملاحة البحرية)، والإقليم القاري القريب الذي يتشكل من (أوروبا – شمال إفريقيا – وسط غرب آسيا)، كل إقليم على حـــدة، أو ككـــل متكامل، وبهذا فإن تركيا تمثل مركز القارة الرئيسية جغرافياً، وتضم الـــساحات التـــي تـــشكل الشريان الأساسي لتاريخ الإنسانية من الناحية التاريخيـــة. أمـــا الفـــصل المتعلـــق بالوســـائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية الذي عَدّ تركيا من بين الدول التي لا يمكنها الانكفـــاء علـــى

ذاتها، فإن لديها القدرة على تحويل عناصر أزمتها إلى عناصر قوة، من خلال الانفتاح على الخارج بثقة جديدة في النفس. ولا يمكن لتركيا أن تتكفئ على ذاتها جغرافياً، بحكم موقعها على الخط المركزي لأهم حزام استراتيجي في العالم في اتجاه الشمال – الجنوب والغرب– الشرق. كما أن اختلاف ميراث تركيا التاريخي عن الدول القومية العادية التي ولدت من تطورات القرن العشرين، يجعل من انكفائها على الذات أمراً مستحيلاً. كما أن أحد العناصر الرئيسية لوضعية المركز التاريخي لتركيا يتمثل في استنادها إلى المواريث العثمانية التي تعد واحدة من ثماني دول دخلت القرن العشرين بوصفها بنية سياسية إمبراطورية، تضم الكثير من الفسيفساء الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية ككلٍّ متكامل. وتناولت الدراسة في الفصل الموسوم بما بعد العمق الإستراتيجي تركيا دولة مركز ، العلاقة بين النظم الدولية والحروب، إذ يشهد التاريخ المعاصر على بروز قواعد للعبة السياسة الدولية، تتبلور وتصاغ بعد كل حرب كبرى. وأكثر ما يظهر تأثيرها خلال فترة الهدنة التي تؤدي إلى تطورات كبيرة يمكن وضعها ضمن إطارين: الأول، يمكن وصفه بحدوث تمزق دولي، تجلّى في تحلل وتفكك في البنية الفاعلة داخل مركز النظام العالي. وكلما امتدت فترة الهدنة، بذلت كل قوة دولية جهودها من أجل مركزة قوتها استراتيجياً لتكون على أهبة الاستعداد عند تبلور نظام دولي جديد. والإطار الثاني احتفاظ فترة الهدنة بموضوعات وقضايا متأزمة وقابلة للانفجار. وإذا كانت عمليات السلام المؤقتة التي تجري في إطار هذه الفترة من الهدنة تتجه نحو الاستمرارية، فإن أحداث الحادي عشر من أيلول أبرزت استحالة استمرار هذه الهدنة لفترة أطول، إذ لم تكتف هذه الأحداث بتحويل الخطاب السياسي الذي تبلور في فترة الحرب الباردة، وارتكز إلى الحريات

والديمقراطية، تجاه محور أمني تحت مظلة "الحرب على الإرهاب"، بل أدت كذلك إلى خسارة خطابات نهاية التاريخ وتوسعة الحريات مكانتها في أدبيات العلاقات الدولية وتطبيقاتها،مشيراً إلى أن احتلال أفغانستان والعراق تمَّ من هذه الزاوية.

- **دراسة فهمي (2011) : المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** : شملت هذه الدراسة أحد عشر فصلاً ، تناول الأول منها إطاراً مفاهيمياً في مفهوم الإستراتيجية ، مركزاً على التعريف بالمفهوم والإستراتيجية القومية والإستراتيجية العسكرية ، مع بيان الإستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية ، فيما درس الفصل الثاني العلاقة بين الإستراتيجية وموضوعات أخرى ذات صلة بها كالنظرية الجيوبوليتيكية والنظرية الجيوستراتيجية ، أما الفصل الثالث فعالج ظاهرة الحرب ومكانتها في الفكر الإنساني ، وانصرف الفصل الرابع إلى دراسة إستراتيجية المجابهة والصراع بشقيها التقليدي والنووي ، وفي الفصل الخامس تناولت الدراسة موضوع الردع من خلال تعريفه وتحديد معناه وبيان خصائصه ، واهتم الفصل السادس بدراسة الأزمة الدولية ، فيما ركزت الفصول من السابع إلى الحادي عشر على دراسة نماذج تطبيقية لاستراتيجيات بعض القوى الإقليمية والدولية ، إذ شملت الإستراتيجية الإسرائيلية ، والأوروبية ، والصينية ، والروسية ، وأخيراً الأمريكية .
- **دراسة بشارة وآخرون (2012) : العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** : تتضمن هذه الدراسة المقسمة إلى أحد عشر موضوعاً مستقلاً كتبها عدداً من الباحثين، تناولت عدد من المفاهيم التي تمثلها العلاقة بين العرب وإيران ، ويحتل فيها الجدل السياسي في الوطن العربي وفي منطقة الشرق الأوسط مساحة واسعة ، وقد عالجت هذه المواضيع الاستراتيجيات التركية

والإيرانية في الشرق الأوسط من الناحية التاريخية في ظل الظروف السياسية المتداخلة بين الطرفين والتي تداخلت فيها المصالح المشتركة لكن هذه العلاقات كانت غير مستقرة ، حيث كانت الأولويات مختلفة لدى الجانبين سواء منها بين العراق وإيران ، أو سوريا وإيران ، وكذلك مابين الدول العربية الإفريقية وإيران .

- **دراسة العيطة وآخرون (2012): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل :**

جرى تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام ، تضمنت عدداً من الفصول ، بلغت ثلاثة وعشرين فصلاً قام عدد من الباحثين بتناول هذه الفصول ، فقد خصص القسم الأول للفصول التي تتناول الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية والحركة الكمالية والتكوين التاريخي والسياسي الحديث للمشكلة الكردية ، فيما جاء في القسم الثاني المعنون في المصالح المتبادلة (الاقتصاد وموارد الطاقة) ، عدد من الفصول التي تناولت قضايا تتعلق بالعلاقات الاقتصادية العربية – التركية كمنظمة التجارة الحرة بين الطرفين ، والنفط كمرتكز للعلاقات ، ومشروع الغاز بوصفة بنية ارتكازية للعلاقات ، والمياه ودورها في الخلافات العربية – التركية ، وجرى تخصيص القسم الثالث للبعد الاستراتيجي في العلاقات العربية – التركية حيث تم تناول الأدوار التركية في الوطن العربي ، والخيارات التركية الإستراتيجية ، وتحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، ومحددات الموقف التركي من الأزمة السورية ، والمؤسسة العسكرية التركية ، وواقع العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وفي القسم الرابع تم تناول التحديات المستقبلية الخاصة بالجانب التركي ، ومنها العرب والدور المستقبلي لتركيا ، وتركيا والاتحاد الأوروبي، ومحور التواصل أو التأزم في محور العرب في تركيا ، وسياسات

ما بعد الكمالية بماذا تفيد العرب ، في ظل ما يمثله رئيس الــوزراء التركــي رجــب طيــب أردوغان كاتجاه جديد في الفكر السياسي الإسلامي المحافظ في تركيــا منــذ انفــصاله عــن الشخصية السياسية التركية البارزة (أربكان) ، حيث استفاد (أردوغان) منذ توليه السلطة من الورقة الأوروبية ، فأدخل مجموعة من الإصلاحات كسب فيها مزيداً من الشعبية.

ثالثا:ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة إذ أنها :

1. ستقوم بالتركيز على موضوع الاستراتيجيات التركية والإيرانية في الشرق الأوسط للفترة 2003- 2013 ، وهي فترة مهمة حصلت خلالها تغييرات مهمة في الواقع الإقليمي للشرق الأوسط، في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذه الفترة المهمة.
2. ستحاول تتبع حالة التباين في مجرى هذه العلاقات ، وما يمكن أن تلعبه في مصير عدد من الأنظمة السياسية العربية كالعلاقات السورية- التركية ، والعراقية – التركية ، والعراقية – الإيرانية ، والسورية – الإيرانية ، وذلك لندرة الدراسات التي تناولت هذه الموضوع نظراً لحداثتها ، وسرعة المتغيرات فيها .
3. ستقدم تصورا لمستقبل العلاقات بين البلدين وفقا لتحليل الأحداث على الساحة العربية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد فـــي تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها، تلك التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بالعلاقات بين الطرفين ، وكذلك اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصـــفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفيا أو كميـــاً، وذلـــك فـــي وصف الأحداث التي تتابعت على إثر المتغيرات الدولية التي حدثت بعد أحداث الحادي عشر مـــن أيلول (2001) ، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقها من تداعيات اقتصادية وسياســـية واجتماعية وعسكرية وعلى الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية كافة.

الفصل الثاني

البيئة السياسية الحاكمة للإستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط

المبحث الأول : العوامل المؤثرة على الإستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط.

المطلب الأول : العوامل المحلية.

المطلب الثاني : العوامل الإقليمية.

المطلب الثالث : العوامل الدولية .

المبحث الثاني : التحولات السياسية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول : التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث : التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط

أسفرت تداعيات الأحداث والأزمات المتعاقبة التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط،خلال الفترة (2002 – 2013)،عن قيام عدد من دول المنطقة باتباع إستراتيجيات إقليمية جديدة،وذلك نتيجة تغير طبيعة القضايا المطروحة،وتطور نوعية الصراعات المحتدمة ، وتبدل في محاور النزاع الرئيسية، وقلة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي،وإضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي،وتبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية والإقليمية المتنافسة بين محاور البيئة السياسية الحاكمة للإستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط،وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة،وهو الأمر الذي أوصل المنطقة إلى المواجهة المسلحة بين بعض الأطراف الداخلية المتنازعة،وإلى درجة استدعاء قوى خارجية حليفة لدعم طرف على آخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه مثلما جرى في العراق (2003)،وفي ليبيا (2011).

إن تداخل الأوضاع وسرعة جريان الأحداث في المنطقة، والتواجد العسكري الأمريكي ، والممارسات الإسرائيلية، وضعف الأدوار الموازية لكل من أوروبا وروسيا والصين نتيجة تباين المصالح والأهداف، بالإضافة إلى الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين الأطراف الفاعلة في القضايا الإستراتيجية للمنطقة، والتنافس الحاد الذي يدور حول الثروة والنفوذ، أسهم في بلورة البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط ، وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين :-

المبحث الأول : العوامل المؤثرة على الاستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا وإيران.

المبحث الثاني : التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الأول

العوامل المؤثرة على الإستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا وإيران

أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون منطقة الشرق الأوسط ، بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران،الأمر الذي بدّل محاور النزاع على الساحة المتوسطية، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية، أو بعلاقات القوى داخلها، وذلك بعد أن أصبحت إيران تتحرك في المنطقة وفق إستراتيجية تستهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على أدواته، إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان حتى فلسطين .

أما اهتمامات تركيا الإستراتيجية فأصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية فرضها عليها الموقع الجغرافي : الدائرة الأوروبية ، والدائرة العربية ، والدائرة الآسيوية الوسطى ، وذلك إثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي ، الذي جعل الأرض ممهدة وزاد من اطمئنان تركيا فتوجهت إلى الدائرة العربية التي تشكل ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية، إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا المنعطف الذي بات الأفق السياسي فيه مسدوداً على بعض الجهات إن لم يكن جميعها ، حصل نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيه المسؤولية بين جهات دولية وأخرى إقليمية، خاصة بعد أحداث (11 أيلول 2001) .وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : العوامل المحلية .

المطلب الثاني : العوامل الإقليمية.

المطلب الثالث : العوامل الدولية .

المطلب الأول

العوامل المحلية

تشير الخارطة السياسية الدولية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات التحولات الإستراتيجية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا لا يعني بالضرورة صحة السياسات الأمريكية وملاءمتها لتطورات الأوضاع في هذه المنطقة ، إلا إن الاستهداف الأمريكي للشرق الأوسط كان القصد منه حماية مصالحها الحيوية في المنطقة العربية ، والمحافظة على أمن إسرائيل ، وقد شكلت البيئة الإقليمية الحاكمة في الشرق الأوسط مناسبة لبلورة مشاريع دولية واستراتيجيات إقليمية متصارعة على الوطن العربي وثرواته ، وذلك نتيجة العوامل التالية : -

1. **العوامل المحلية المتعلقة بدول النظام الإقليمي العربي**

أ . ضعف النظام السياسي العربي الواضح ، وغياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية ، فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية ، من دون بناء جسور تربط بينها جميعاً في منظومة إقليمية قوية عصرية متقدمة، تمتلك آلية حركية فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها ، بل يشهد عدة انقسامات على المستوى الأفقي والرأسي ، انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل ، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران ، ومواقف متباينة من الأحداث في سوريا ، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية ، وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية سنية

وشيعية حول قضايا خلافية لم تحسم ، هدفها تسييس الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة ، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية (مرسي ، 2007 : 61) .

ب. عدم الاستقرار والاضطراب الذي تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة ، والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة ، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الأجنبية ، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها ، والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي ، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه ، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي اتجاه أوروبا والبحر المتوسط (بركات، 2012 :11) .

ج. بروز حركات المقاومة المسلحة على منوال حزب الله وحركة حماس ، واحتلالهما المكان الأبرز في ساحة التفاعلات العربية وفي حفز الأحداث وصناعة المواقف ، وإثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي ، هذا البروز كان أحد الأسباب التي أضافت إلى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع إسرائيل ، وربما ملأ فراغاً فعلياً قائماً ، لكنه من ناحية أخرى زاد من شراسة رد فعل الكيان الإسرائيلي وهمجيته التي ليس لها حدود وقيود على استخدام آلته العسكرية الضخمة كما بدى الأمر في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام (2006)، وفي محرقة غزة أواخر عام (2008) ، وعدوان الرجعة على غزة عام (2012) ، مما جعل من بروز تلك الحركات أمراً مؤثراً في

مقـــدرات الشعبين الفلسطيني واللبنانـــي، أو سلبياً كما يراه بعض المتـــشائمين (ســـالم ، 2010 : 142) .

د. إن التطورات المتلاحقة على ساحات المواجهة مع الكيان الإسرائيلي في فلـــسطين ولبنـــان وسوريا على مدار الأعوام (2007/ 2008) سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيرانـــي الداعم لقوى المقاومة الوطنية ، وإبراز حجم المفارقة بين هـــذا الـــدور وبـــين أدوار دول الاعتدال العربي التي اتخـــذت من التسوية خياراً استراتيجياً لها، وعلى صعيد آخر فـــإن الدور الإيراني في العراق ولبنان ، عزز من القوى التفاوضية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي ، لأن معناه المباشر هو أن إيران قادرة على إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية في مواقع مفصلية وحاسمة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي كما فـــي الخليـــج وفلسطيـــن (مسعد ، 2008 : 40) .

2. العوامل المحلية المتعلقة بتركيا

يمكن إيجاز الأسباب الدافعة للحيوية التركية إقليمياً التي مكنتها من بلورة إستراتيجية إقليميـــة تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى عوامل عدة من أبرزها :

أ . الرؤية الشاملة انطلاقاً من المصلحة الوطنية

تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه ، وكـــذلك أفـــضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وكان (لأحمد داود أوغلـــو) وزيـــر الخارجية الحالي دوراً كبيراً في تشكيل المنظور التركي للذات وللعالم وللـــدور الخـــارجي للدولة التركية، عاكساً الأسلوب الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرات

النادرة داخل العالم الإسلامي ، وإن تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بـــين الأكاديمي والسياسي أفرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطورة؛ فمن خلال نظرية العمــق الإستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيراً ما خلقت استقطاباً في الواقع العربي مثل : ماضيها وحاضرها ، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطــه بالدولة التركية المعاصرة، بين التاريخ والجغرافيا ، من خلال مد المجال الحيوي التركـــي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين الكمالية والعثمانية ،بالعمل على احترام الأمن والحرية معا، بين القوة الناعمة والــصلدة ، باســتخدام الــسياسي والثقــافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قوياً وحاضراً (الــشرقاوي ، 2009) .

ب. العوامل الداخلية التي تنبثق من الداخل التركي

تظل هذه العوامل الأكثر تأثيراً ودفعاً لسياسة خارجيــة نــشطة وفعالــة علـــى المــستوى الإقليمي،إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف إيجابي من الإسلام، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب ، ونجح في مشروع الثورة المعرفية ، وتبنى العلمانية أساساً للحكم ، وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري ، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية ، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية ، الذي مهد الطريــق إلـــى الانفتــاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة اقتصادية ، تمتعت البلاد بموجبهــا بدرجــة معينــة مـــن الاستقلال عن الدول الأخرى ، (هيبر ، 2007 : 194) .

ج. بناء اقتصاد تركي قوي

من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلابد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الاقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال. وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الاقتصاد التركي رقم (17) في العالم، وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي إن حجمت من النجاح الاقتصادي بالمقارنة بما سبق، لكن ظل الاقتصاد التركي محتفظا بكثير من عناصر قوته وقدراته (الشرقاوي ، 2009) .

3. **العوامل المحلية المتعلقة بإيران**

لا يمكن اختصار مشروع إيران الإستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط في مجرد تصدير الثورة أو ما تتهم به من محاولات تشييع المنطقة ، بل إن مشروعها يشبه الهرم متعدد الطبقات ، وفق الآتي (اللباد ، 2007 : 36) : -

أ. قاعدة الهرم : تتكون من العوامل الإقليمية وتكون بمستوى طبقتين، هما :

أولا : الطبقة الأولى في الهرم : العوامل الإقليمية الخاصة بمنطقة الخليج العربي.

ثانيا : الطبقة الثانية في الهرم : منطقة المشرق العربي .

ب. قمة الهرم : تتكون من العوامل المحلية المتعلقة بإيران وتكون بمستــوى طبقتين ، هما :

أولا : الطبقة الثالثة في الهرم : تعتمد على القــدرات العسكرية الرادعــة التــي يمكنهــا استهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في منطقة الخليــج .

ثانيا : الطبقــة الرابعــة في الهرم : وهي الأخيــرة التي تسعى من خلالها إيران للحصول على التكنولوجيا النووية المطورة لتشكــل سقفاً تستظل بــه إيــران فــي تحقيــق مشروعها الإستراتيجي عوضاً عن السقف الدولي الذي تفتقر إليه .

إن السياسة الخارجية الإيرانية حيال الآمة العربية بشكل عام تتجه نحو ملاطفة الــشعور القــومي العربي المبدئي في عدد من المحاور،التي تسعى من خلالها لأن تؤكد إيــران عمقــاً اســتراتيجياً إسلامياً حيال الأمة العربية لا غنى عنه، وأن ينظر إليها ويتم التعامل معها على أساس أنها صديق محتمل وليس عدواً، وتحدد تلك المحاور مكامن تقاطع المصالح العربيــة – الإيرانيــة ومواضــع تصادمها، ومن أبرز هذه المحاور(مسعد، 2008: 40) :-

أ . الدعم الإيراني لقوى المقاومة الوطنية العربية وأبرزها : المقاومة الشيعية اللبنانية المتمثلة بحزب الله ، وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية حماس .

ب. الدعوة الإيرانية لحفظ الاستقرار في منطقة الخليج العربي المبني على توجهات بأن ذلك من مسؤولية الدول المطلة على الخليج ، في ظل الخلل الفادح في التوازن الإســتراتيجي بــين الضفتين ، بما يسمح لأن تصبح تلك الحماية مسؤولية إيرانية بحتة.

ج. مد الجسور المتينة لعودة العلاقات الإيرانية – المصرية ، القائمة على عدم وجود ما يضر بتلك العودة أو يفسر استمرارها ، فمصر لا تدخل في خلاف حدودي مع إيران، ولا يتملكها هاجس المدّ الشيعي .

د. تطور السياسة الإيرانية الداخلية في أعقاب انتخابات مجلس الشورى فـــي (آذار 2008)، وهو ما ظهر واضحاً في تجاوز التشدد الذي كان سائداً في السابق ، وتبلور اتجاهاً يقــول بأن حدود الاختلاف بين من يطلق عليهم تجاوزاً المحافظين والإصلاحيين ترتبط بالـــداخل الإيراني أكثر من الخارج .

وعليه ؛ يرى الباحث إن العوامل المحلية ساهمت في حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط منذ عقود عدة ، جاءت نتيجة عدم وضوح العلاقة التي تربط النظم الإقليمية القائمة في هذه المنطقة الحيوية ،لا في مضمونها ولا في شكلها فمن ناحية، لا يوجد اتفاق بعد على تحديد دقيق لنطاق وخصائص وهيكلية النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن الخلاف القائم أساسا حول ما إذا كان النظام الإقليمي العربي لا يزال هو القوام الأساسي بل الوحيد للمنطقة، أم أن دول المنطقة أصبحت تشكل نظاما إقليميا أوسع "شرق أوسطى" ومن ناحية أخرى، تجاوبـــت دول المنطقة، خصوصا الدول العربية، مع قيام دول الخليج العربية الست بتبني مدركات وسلوكيات مستقلة وشبه منفصلة عن مقتضيات اشتراكها في نظام إقليمي فرعي للخليج.

المطلب الثاني

العوامل الإقليمية

تتشكل منطقة الشرق الأوسط من الوطن العربي والدول الواقعة في الجوار الجغرافي له ، وقد أوجـــدت طبيعة هذا التجاور ، والذاكرة التاريخية المشتركة ، المثقلـــــة بالحقـــب الإيجابيـــة والسلبية ، مصالـــح متوافقة أو متناقضة بين دول المنطقة ، وفرضت عليها السعي للوصـــول إلى نوع من التوافق الإقليمي لمشاكلها المشتركة (مرسي ، 2007: 65).

وقد جاءت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط نتيجة لهذا الجوار الجغرافي، الذي نجحت فيه دول من خارج النظام الإقليمي العربي في بلورة إستراتيجيات إقليمية في طبيعة تعاملها مع دول منطقة الشرق الأوسط ، على حساب الدول العربية التي لم تنجح في وضـــع إســـتراتيجية عربية متناسقة للتعامل مع بقية دول المنطقة ، بما يحقق الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة ويعزز أمنها الإقليمي ، بل اتبعت سياسات متناقضة وصلت إلى حالة من الغيـــاب ، إن لـــم يكـــن الغيبوبة السياسية إزاء التطورات الإقليمية المهمة ، والاكتفاء في معظم الأحيان بدور المـــشاهد أو المساند لخطط الأطراف الإقليمية والدولية ، وقد برزت لكل من تركيا وإيران إستراتيجيات إقليمية واعدة سمحت لها بالتدخل في أكثر من جبهة عربية ، فأصبحت لها مصالح فـــي المنطقـــة فتحـــت احتمالات التدخل في ظل غياب صيغ إقليمية توافقيـــة (هويدي ، 1991 : 90) .

وقد أسهمت مجموعة من العوامل الإقليمية المتعلقـــة بالـــسياسات العربيـــة فـــي بـــروز الاستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا إيران ولعل من أهمها :

1. الضعف العربي الداخلي

تُعْرَف فاعلية أي نظام إقليمي من قدرات أعضائه وقوتهم الداخلية ، فوجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية والفاعلية الاجتماعية بدرجة تجعلها قادرة على اتخاذ قراراتها من منظور وطني وقوي يستند إلى قاعدة شعبية عريضة ، يدعم بلا شك التوجهات القوية لذلك النظام أو التجمع الإقليمي ، وتنتمي عدد من دول منطقة الشرق الأوسط إلى نظم إقليمية متعددة ، كالنظام الإقليمي العربي ، ومنظمة التعاون الإسلامي ، والاتحاد الإفريقي ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والاتحاد المغاربي ، إلا أن السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي المتعدد للدول الأعضاء، وبالأخص عند النظام الإقليمي العربي الذي انعكس ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي ، بعد أن اختارت النظم العربية الطريق السهل للحكم بإزالة التسييس المجتمعي ، وملأت الفراغ السياسي بنشاط بيروقراطيات الدولة ، فأصبحت السلطة مشخصنة يتم في إطارها توجيه العملية السياسية عبر ما يسمى بالصفوة أو النخب السياسية المحدودة التي تدير شؤون الحكم، وضعف المشاركة السياسية في صنع القرارات، فالسلطة السائدة في العالم العربي مازالت سلطة أبوية ، تنظر للشعوب العربية بأنها لم تبلغ سن النضج بعد ، وليست مؤهلة للممارسات الديمقراطية (مرسي ، 2007 : 61) .

2. طبيعة العلاقات العربية مع كل من تركيا وإيران

تستأثر علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة، إلا أن الأولوية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة تتجه نحو تركيا وإيران لما يتمتعان به من قدرات وإمكانيات وموارد بشرية وطبيعية تساوي أو تزيد على قدرات وإمكانيات الدول العربية

القريبة منها ، لذلك فإن لهاتين الدولتين دون بقية دول الجوار الجغرافي تـأثيرات عميقـة علـى السياسات والقرارات والإستراتيجيات العربية الفردية والجماعية ، وهما الأكثر حضوراً في التفكير الإستراتيجي العربي ، وهما حتماً الأكثر قدرة على اختراق النظام الإقليمي العربي والتـأثير فـي أولوياتـه خاصـة وأن موازين القـوى تميل بشكـل واضح لصالحهما ، فـي ظـل الـضعف العربي، الذي زاد بعد الغـزو والاحتلال الأمريكـي للعـراق عـام (2003) (عبد الله ، 2010 : 131) .

3. الجهود الإسرائيلية

رغم الانشقاقات والانقسامات التي تسود النظام الإقليمي العربي فإن إسرائيل تتعامل منذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها مع هذا النظام ككل ، باعتباره حقيقة واقعة بما يمتلكه من إمكانيات حتى إن لم يكن هذا الكيان قائماً بالفعل ، وأعدت قواتها العسكرية على أساس التفوق علـى الـدول العربيـة مجتمعة (حرب ، 1987 : 236) . وتعمل إسرائيل جاهدة على وأد وإجهاض أي جهود عربية – عربية للتضامن والتوحد ، فالمشروع الصهيوني في جوهره هو مشروع استيطاني ، تقوم فلسفته على استمرار الصراع لابتلاع المزيد من الأراضي العربية ، وجلب المزيد من المهـاجرين مـن أراضي دول أخرى ، لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين ، وبتمويل من أطراف ثالثة ، وفرض هذا كأمر واقـع بالابتزاز وقـوة السـلاح (إبراهيم ، 1983 :203) .

لقد شجع هذا الأمر إسرائيل على التمادي في استخدام لغة القوة كأسلوب ثابت في التعامل مع دول المنطقة لتكريس صورتها البشعة المتحكمة بالأرض ومن عليها ، وبالمقابل نجـد أن الـدول العربية لم تنجح ، إلا في حالات نادرة في تجميع قواها في إطار متناسق ، فأدت محصلة المواقف

العربية المتناقضة وغير المنسقة في التعامل مع إسرائيل إلى أن تصبح بمثابة الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة ، الأمر الذي أسهم في بروز الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى من غير الدول العربية .

4. سمات الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط

ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية عميقة ، إلا دول منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة جيران العرب فإن جيرتهم صعبة وغير مريحة ، والسمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد ، بدلاً من التقارب ، والعداء بدلاً من حسن الجوار ، حتى أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي الصراع وليس التعاون والتعايش السلمي ، وفي المجمل فإن العلاقات باتت مؤسسة على الشك والحذر والتوتر وتغليب التناقضات والخلافات ، إذ تحولت دول الجوار الجغرافي من رصيد إنساني وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد إستراتيجي مستديم للوطن العربي ، وبات التعامل مع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر وهي التي تتحكم في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي خاصة تركيا وإيران ، إذ إن العلاقات الودية والتعاونية قائمة ، بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحاً ، وهي السمة البارزة والمميزة ، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية حاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية ، ومذاهب متحفزة ومتشككة في مصداقية بعضها البعض ، ومشكلات حدودية لم تحسم ، وخلافات مائية متصاعدة ، وطموحات

توسعية ونزاعات تدخلية من أجل استعادة أمجاد قديمة ، واختلاف في موازين القوى وتبـــاين فـــي المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها (عبد الله ، 2010 : 132) .

5. بروز أزمة الارتباط بين الديمقراطية والفوضى

كشفت ما سمي بثورات الربيع العربي مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العـــالم العربـــي، وحصول ارتباطاً قد يبدو عشوائياً ، ولكنه أصبح أمراً واقعاً يتمثل في الارتبـــاط العـــضوي بـــين الفوضى والديمقراطية ، وإذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاماً الماضية ، أما لعدم الاكتراث بها من قبل الأنظمة السلطوية ، وأما لتقاطعها مع البنية الثقافية للعقل العربـــي ، إلا أنها تواجه الآن مأزقاً مزدوجاً طرفه الأول استمرار الرفض الرسمي لآلياتهـــا ، وطرفـــه الثـــاني ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائجها ، وتبقى حالات الفوضى والاحتقان الداخلي فـــي أكثر من بلد عربي شهد مؤخراً تجارب انتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة ، تمثل دليلاً قائماً علـــى هذه الفرضية (العناني ، 2007 : 78) .

وتعكس الأزمة الديمقراطية المتفجرة حول الدستور المصري تناقضات وتقاطعات المصالح بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المشهد المصري، وما تعبر عنه مـــن فكـــر سياســـي وأيديولوجي تَجسّدَ في الخلاف حول توقيت الدستور وأحكامه ومضمونه ، فقد بدأت الأزمة بالإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في (22 تشرين الثاني 2012) الذي أقال فيه النائب العام وحصن قراراته فيما يخص أعمال السيادة من رقابة القضاء، إلى جانب قيامه بتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل، وهو ما اعتبرته قوى المعارضة والهيئات القضائية تعـــدياً على استقلال القضاء وتجاوزاً للقانون استدعى ردود فعل قوية متمثلة في التظاهر والاعتـــصامات

وتعليق عمل المحاكم، ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الانتقالية الحالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوماً محل جدل وخلاف، فاختراق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلاً غير قانوني من الأصل، ثم اتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الانتقالية بمحاكمات مشكوك في نزاهتها لقتلة الثوار وأحكام قضائية مسيسة، كحل مجلس الشعب وتوالي الإعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رئيس الجمهورية، ووجهة النظر التي تقف خلف الإعلان ترى أن استمرار الإطار القانوني والمؤسساتي بهذا الشكل قد أعاق خطة الرئيس في السيطرة على الأوضاع وينذر بتفكيك الدولة نفسها ومؤسساتها بعد أن أصبحت جزراً منعزلة، كل منها توقف قرارات الأخرى وتعطلها (عبد الحي ، 2012) .

6. غياب مشروعات التغيير العربي عن الواقع الفلسطيني

تفتقر منطقة الشرق الأوسط لإستراتيجية مفصلة تتعامل مع قضية التحرر الفلسطيني ، وذلك بفعل مبالغة الفلسطينيين في ما يعرف باستقلالية القرار الوطني ، بعد أن استنفذت القدرات العربية في مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي الممتدة من عام (1948) وصولاً إلى اتفاق غزة – أريحا في (13 أيلول 1993) ، الذي أعفى الدول العربية فرادى ومجتمعين من أولوية هذه القضية ، إذ أزاح التفاوض السري للقيادة الفلسطينية مع إسرائيل تلك المسؤولية التي طالما تحملتها الدول العربية ، التي سمحت لبعضها التدخل السافر في الشأن الفلسطيني، وصل إلى حد تقديم الدعم المالي والعسكري لفصائل معينة على حساب أخرى في سابقة خطيرة تجاوزت حالة الاختلاف والخلاف ، لتصل إلى الاقتتال بين بعض الفصائل خلال العقود الأربعة الأخيرة ، ومهما كانت طبيعة الأسباب للعزوف العربي الجدي عن القضية الفلسطينية واستخدامها كوسيلة للمساومات والمزايدات الداخلية

في الأقطار العربية ، الأمر الذي سمح بتفاقم القضية وتمدد إسرائيل في فلسطين وجوارها ، وتغلغل أطراف إقليمية بمسار القضية راح بعض الفلسطينيين يتطلعون إليها ويعلقون آمالاً لانتشالهم من واقعهم البائس ، فبرز الدور الإيراني بعد أن أغراها التجاهل العربي بالتقدم وأخذ الدور، ليستأنس به بعض القوى الفلسطينية بفعل الدعم المالي والسياسي وربما التسليحي ، في الوقت الذي لم يتمكن النظام العربي من انتشال الفلسطينيين المحاصرين في غزة (الأزعر ، 2007 : 149) .

وعليه ؛ يرى الباحث أن الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية تعاني من فراغ سياسي وقيادي وعسكري وتخلفاً في التنمية البشرية ، والتطور التكنولوجي والثقافي ، وهذا مَثّلَ إغراء للدول الإقليمية الأخرى للسعي بالتحرك نحو تغيير المنطقة والسيطرة عليها عبر إستراتيجيات إقليمية ، وخاصة تجاه منطقة الخليج التي تعد أكثر المناطق رخوة سكانياً وعسكرياً مع جاذبية كبيرة لمواردها الاقتصادية ، التي أرادت حالها حال كل المنطقة العربية أن تكون موضوعاً في السياسة الدولية ، وهدفاً للإستراتيجيات الدولية والإقليمية ، بعد أن رفضت أن تعيد النظر بأوضاعها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وعلاقات قوى الإنتاج مع نخبها الحاكمة ، أو المؤثرة سياسياً ، وثقافياً ، وفكرياً ، وتجاوز التفكير على المستوى القطري الخاص بكل دولة إلى التفكير على المستوى الكلي (القومي سابقاً) .

المطلب الثاني

العوامل الدولية

ليس جديداً أن تكون العوامل الدولية أحد المحددات الأساسية لسياسات ومواقف وتوجهـات الدول في منطقة الشرق الأوسط ، إذ إن نمط التدخل والتأثير الذي غالباً ما يكون باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى ، ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا، ثم حركة حماس، وأخيراً إيران لكن لـيس التـدخل كلـه تحريضاً فهناك في المقابل المحاولات الدءوبة من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلـس التعاون الخليجي، وانعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بـدول الخلـيج العربي (راشد ، 2008 : 79) .

وقد برز دور العوامل الدولية في التأثير على قيام استراتيجيات إقليمية في منطقة الـشرق الأوسط لكل من تركيا وإيران من خلال الملامح التالية :

1. المكانة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية في التشكيلة العالمية الراهنة ، إذ تتجمع فيها البؤر الساخنة ، وتبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الاستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث ، أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممراً حيوياً للمواصلات العالمية ، وزماعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة والمحيطان ، ويقصد في البحار الستة : البحر الأحمر ؛ والبحر الأبيض المتوسط ؛ والبحر العربي ؛ وبحر إيجة ؛ والبحر الأسود وبحر قزوين ،

أما المحيطان فهما المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ، كما يطلق على الشرق الأوسط بمنطقة القناة البحرية والخلجان السبعة والمضايق الستة ، والمقصود في القناة هنا هي قناة السويس التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي ، أما الخلجان السبعة فهي : الخليج العربي ؛ وخليج عمان ؛ وخليج عدن ؛ وخليج العقبة ؛ وخليج السويس ؛ وخليج سرت ؛ وخليج قابس ، أما المضايق الستة فهي : مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ؛ ومضيق تيران الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ؛ ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ؛ ومضيق هرمز الذي يوصل الخليج العربي بالمحيط الهندي ؛ ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ؛ ومضيق الدردنيل الذي يربط بحر إيجة وبحيرة مرمرة ، إذ تمثل هذه الحناجر بشكل مستفيض المكانة الإستراتيجية المهمة التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط التي يعتنق أغلب سكانها الديانة الإسلامية ، وينتمي معظمهم إلى الأمة العربية ، فيما تنتمي البقية إلى تركيا وإيران ، الأمر الذي جعل منها منطقة صراع وتنافس لأطراف عديدة ، (تشوين ، 2012).

2. الأمن الداخلي والخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط

لعب موضوع الأمن الداخلي والخارجي في دول منطقة الشرق الأوسط دوراً مهماً في السياسات العامة لهذه الدول ، وتطورت العلاقات الداخلية بين دول المنطقة باتجاهات مختلفة تتراوح بين التعاون كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والحرب مثلما جرى في الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، والاجتياح العراقي للكويت (8 أب 1990) ، وقد تداخلت العوامل الدولية والإقليمية في مسألة الأمن ومفاهيمها ومكوناتها واتجاهاتها ، وأثرت

عدة ضغوط وتحولات خطيرة على تصورات دول المنطقة المختلفة لمسألة الأمن ، وخاصـــة فـــي دول الخليج العربي التي باتت تشعر بأنها الحلقة الأضعف نتيجة تزايد حجم التسلح ، التي عرضتها لضغوط دولية تستهدف الحفاظ على مصلحة تدفق النفط وبأسعار معقولة للدول الغربية (الحمــد ، 1997 : 23) .

3. التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط

لقد واجهت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشرة الأخيرة مجموعة مـــن التحـــولات والتغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، كما واجهـــت هـــذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، التي انعكست جميعـــاً علـــى المـــستوى العملـــي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصـــلاح والتنميـــة على كافة الصعد ، وبخاصة في الدول العربية التي فقدت كثيراً من زخمها الحضاري والإنـــساني وشهدت تراجعاً في دورها على المستوى الدولي ، في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على جميع الأمم ، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخليـــة (الحمد ، 2012 : 9) .

4. النزاع الإيراني – الأمريكي في الشرق الأوسط

إن تزايد تهديدات المسؤولين الغربيين وخاصـــة الأمـــريكيين والإســـرائيليين بإمكانيـــة أو ضرورة تنفيذ هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية ، وأن احتمالية استخدام أسلوب الحل

العسكري مع إيران ما زالت مطروحة بوصفه أحد خيارات حل أزمة البرنامج النووي الإيراني ، وفي المقابل تتصاعد حدة المواقف الإيرانية في التصدي لهذه التهديدات الصريحة والضمنية ، إذ تهدد إيران بدورها بالتصدي لأي هجوم عسكري ضدها ، وقلب موازين القوة في الشرق الأوسط ، وصولاً إلى ضرب كافة المصالح الأمريكية والإسرائيلية ، بما في ذلك تل أبيب نفسها (سميرة ، 2011 : 7) .

ويلاحظ أن الولايات المتحدة تدير الملف الإيراني بشكل منفرد مع الدول العربية ، لتطويع مواقفها بالضغوط والمغريات الوهمية ، وتخدرها سياسياً ، فتسايرها، رغم أن المنطق السياسي يفترض مبادرة الدول العربية بالقيام بجهد مشترك لمطالبة الولايات المتحدة بإعادة النظر في مواقفها الحالية تجاه القضايا الإقليمية في المنطقة ، التي أدت إلى تدمير مناطق عدة فيها ، إلا أن الواقع السياسي العربي الرديء ، جعل دول المنطقة تستمر في الاستسلام للحالة السيئة التي تعيشها (مرسي ، 2007 : 67) .

يرى الباحث بأن التجاذبات بين الولايات المتحدة وإيران تشير وعلى أرض الواقع إلى أن الإجراءات الأمريكية ضد إيران لن تتعدَ الوسائل الدبلوماسية ، وفرض العقوبات من بوابة مجلس الأمن الدولي، أما الخلاف الدائر اليوم بين الجانبين فليس أكثر من صراع إرادات لا يخرج عن الإطار التكتيكي حول حجم الدور والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، فإيران تسعي إلي منع صدور أي قرار جديد بفرض عقوبات إضافية عليها مستفيدة من حلفائها ليس فقط في العراق وإنما في لبنان وفلسطين أيضاً، لإيصال رسائل تؤكد من خلالها أنها تتقاسم أوراق اللعبة مع الأمريكيين في الشرق الأوسط ، وأن الأمر اللافت للنظر يكمن في بقاء العرب خارج هذه اللعبة تماماً.. لا

وجود لهم ولا دور ولا تأثير فيها رغم أنها تدور على أرضهم وتمثل تهديداً استراتيجياً لمـــصالحهم وربما لوجودهم!. لكن ذلك يبدو طبيعياً بالنظر إلى الضعف والانقسام العربي في عصر يُسمح فيـــه باللعب للأقوياء فقط، أما العرب فباقون مع الأسف مع جمهور المتفرجين حتى إشعار آخر.

المبحث الثاني

التحولات السياسية في الشرق الأوسط

تشهد منطقة الشرق الأوسط جدلية كبيرة في العلاقة بين التغييرات الجيوسياسية من جهة ، والاستقطاب الاثني المذهبي والطائفي من جهة أخرى ، فقد أثار تحويل الربيع العربي إلى مسرح للتجاذب الجيوسياسي، بأن يصبح صراعاً داخلياً في العالم العربي،بالتزامن مع ما سمي بأزمة البرنامج النووي الإيراني التي انطلقت عام 2002 ، التي أثارت إشكاليات نظرية عديدة تتعلق بأنماط الرؤية الغربية تجاه هذه الأزمة ، خاصة أن التصعيد في الموقف الأمريكي قد يدخل الشرق الأوسط في أحداث ويخلق حالة قد تعصف بالمنطقة ، لا سيما أن حالة القلق التي تعيشها دول المنطقة لم تكن وليدة الظروف الحالية أو التحولات الدولية التي شهدها العالم ؛ وإنما جاءت منذ ظهور ما يسمى نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام (1979) وإسقاط نظام الشاه ، الأمر الذي سمح بحصول تنافس أطراف إقليمية واعدة مع أخرى دولية عظمى على فرض سيطرتها على المنطقة .

ثم جاء التصعيد التركي ضد النظام السوري عبر الحديث عن قرب سقوطه ، والذي دخلت بموجبه الجهود التركية مرحلة جديدة لا رجعة فيها، بعد تراجع الحل الدبلوماسي للأزمة، وأن هذه المرحلة تشهد خطوات متصاعدة تستهدف إسقاط النظام السوري ، وفي ظل هذا الحديث بدأت بوادر أزمة حقيقية تظهر بعد اجتهاد أطراف دولية وإقليمية في طرح سيناريوهات سياسية وإجراءات عسكرية تتراوح بين إقامة منطقة أمنية عازلة وبين التدخل العسكري المباشر، لذا ستعمل الدراسة على تناول ذلك من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول : التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط .
المطلب الثاني : الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط .
المطلب الثالث : التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط .

المطلب الأول

التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

أصبحت نزعة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تراثاً بشرياً ، وذلك تبعاً للتطورات المعاصرة التي جعلت المنطقة تعني أوسع بكثير من المعاني الجغرافية ، والدليل على ذلك هذا الاهتمام العالمي بكل ما يجري فيها ، فقد أسهمت أطراف دولية وإقليمية عديدة في مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها الساعية لفرض هيمنتها المطلقة على هذه المنطقة ، أو تنافست معها لمنع هذه المساعي في تحقيق مساعيها ، ثم لتتسابق في حصد المغانم من الحرب على أفغانستان(2001) والعراق(2003) ، أو المساهمة بطريقةٍ أو بأخرى في الحرب التي شنها الكيان الإسرائيلي على لبنان عام (2006) وعلى غزة في عام (2008) (عبيدات ، 2011: 115) ، ومن ثم على غزة في عام (2012)، في ظل تنامي التهديدات بإشعال حرب على إيران ولبنان وسوريا أو عليها جميعاً.

وقد جاء انطلاق التغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ، وتحديداً العالم العربي منذ نهاية عام (2010) ، ليسمح للرأي العام الدولي وخاصة الإعلام الغربي على تصويرها "ثورة ديمقراطية" تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وأطلق عليها اسم "الربيع العربي"، وبأن هذه الثورات بصدد وضع حد لما يسمى "الاستثناء العربي"، وأن الشرق الأوسط لا يناسب النمو الديمقراطي، وأن الربيع العربي يضاهي في معناه التاريخي انهيار جدار برلين في عام 1990، لكن، في ظل مأزق إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي، الذي تشهده كل من تونس ومصر وليبيا، و دول أخرى، و طول عمر الأزمة السورية والإيرانية، أصبح من الصعب تحقيق المطلبين الرئيسيين للربيع العربي المتمثلين في تنمية الديمقراطية وتحسين ظروف العيش،

غير أنه في ظل قرب منطقة الشرق الأوسط من حالة الفوضى الإقليمية، والعنف الخارج عن السيطرة و الحروب التي تدق طبولها، فإن انتظار جهود الربيع العربي قد تنتهي إلى طريق مسدود، ومن جانب آخر، قامت بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي بتحويل الربيع العربي إلى مسرح للتجاذبات الدولية والإقليمية الجيوسياسية، ومهما تكن الخارطة الجديدة في الشرق الأوسط، فإن حصاد الربيع العربي لن يكون مثل بدايته الرومانسية (مين ، 2012) .

إن فشل التعامل التركي مع الأحداث في سوريا لا يعني إلغاء كون تركيا تعد من البدائل المتاحة للوطن العربي في حقبة ما بعد الثورات العربية التي تبلورت منذ (كانون الأول 2010) وشملت معظم هذا الوطن ، في أن تصبح تركيا شريكاً استراتيجياً للعرب ، فالبدائل الإستراتيجية العالمية والإقليمية المتاحة للعرب في حقبة ما بعد القطبية الثنائية محدودة ، وأنه على المستوى الإقليمي تظهر تركيا كبديل استراتيجي مهم ، بشرط التوصل إلى تفاهم استراتيجي عربي – تركي شامل حول المصالح المتبادلة ، من دون تصادم مع القوى العالمية ، لكن مزايا وإيجابيات النموذج الإستراتيجي التركي الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ سنة (2002) للاقتداء به في بناء أنظمة سياسية جديدة في الدول العربية بعامة ، وفي الدول العربية التي مرت بتحولات ثورية مثل مصر وتونس بخاصة ، قد لا يكون نموذجاً قابلاً للتطبيق ، لأن معظم الشروط التي أدت إلى نجاحه ليست متوافرة في الدول العربية (سليم ، 2012 : 466) .

وتتابعت خلال عامي (2011–2012) كثير من الأحداث التي دفعت باتجاه خلق توتر شديد في منطقة الشرق الأوسط ، إذ عملت كل من الولايات المتحدة إسرائيل على تأزيم الموقف في

المنطقة من خلال إعلان استعدادهم التام في أي وقت لتنفيذ الخطط العسكرية الدفاعية والاعتراضية الموضوعة مسبقاً ، والخاصة بمعالجة التهديدات والتحديدات التالية (الخلايلة ، 2011 : 142) :-

1. سعي إيران الحثيث للحصول على السلاح النووي ، الذي يسهم في خلق توازن استراتيجي ، ويزيد من عداء إيران وتهديدها للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة .
2. ازدياد قوة حزب الله المدعوم من إيران وسوريا ، واستمراره في تهديد إسرائيل بعد فشل الوسائل السياسية والعسكرية لتحويل نشاطه إلى الجانب السياسي وتجريده من قدراته العسكرية .
3. صمود المقاومة في غزة وعزمها التصدي لمحاولات إسرائيل فرض الحلول على الشعب الفلسطيني ، وتصفية القضية الفلسطينية ، وهو ما ظهر واضحاً في عدوان الرجعة على غزة في شهر(تشرين الثاني 2012) .
4. تزايد احتمالات اندلاع انتفاضة كبرى في الضفة الغربية بسبب يأس الشعب الفلسطيني من انتظار حلم الدولة الفلسطينية المستقلة .
5. تعاظم الدور الإيراني في العراق وامتداده نحو الغرب .
6. حاجة إسرائيل إلى إعادة الاعتبار لقدرة قواتها المسلحة على التصدي لأي تهديد لأمنها الوطني ، خاصة بعد فشلها عام (2006) في مواجهة حزب الله ، وفشلها في القضاء على حركة حماس في غزة .

وبهذا فإن المتغيرات الجيوسياسية التي تحدث في الشرق الأوسط ، تؤثر في النظام العربي وقضاياه، ربما بأكثر من أي منطقة أخرى في العالم، فالوطن العربي يقع في قلب العالم، ويتسم بسمات جغرافية واقتصادية وثروات إستراتيجية تجعله من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية، وجاذباً لاهتماماتها ولتدخلاتها، لاسيما في ظل استمرارية العديد من القضايا الإقليمية دون حل، وعرض بعضها على المنظمات الدولية، في وقت تتراجع فيه فاعلية نظامنا العربي الإقليمي، وتتمزق خطوط التضامن العربية، مما أدى إلى المزيد من دوائر التدويل لقضايانا، وجعل اختراق القوى الدولية للمجال السياسي العربي والقفز فوقه أمراً ميسوراً ومعتاداً، لاسيما وأن بعض الدول العربية سعت إلى إقامة علاقات خاصة مع عدد من هذه القوى والاحتماء بها. وأصبحت بعض الأطراف العربية –حسب تعبير البعض– لا مرجعية لها إلا خصومها (مرسي ، 2009) .

واستكمالا للمتغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة سعت وبكل جهودها لخلق فجوة في العلاقات العربية – العربية ، وتغذية مجالات الاختلاف البينية المتوفرة في الدول العربية ، فرغم أن العرب يشتركون في اللغة والدين والعرق، إلا أن التنوع الثقافي، واختلاف المذاهب والأنظمة السياسية والتفاوت الاقتصادي زاد من قدرة الولايات المتحدة في استعمال منطق "فرق تسد" لبسط نفوذها ، الأمر الذي غذى روح الفرقة لدى دول المنطقة ، فعلى مستوى الجانب الأيديولوجي، كانت (الدول الثورية) مصر والعراق وسوريا وليبيا دول قومية، في حين كانت (الدول المحافظة) الخليجية بزعامة المملكة العربية السعودية دول تتبع نظام الأسلمة، وكان بينهما صراع طويل على الزعامة، وبعد تآكل الأنظمة القومية بداية من تحالف مصر مع الولايات المتحدة

الذي أسفر عن اضمحلال الدور المصري في المنطقة، إلى إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين عام (2003)، ثم إلى انهيار مبارك والقذافي تماماً في عام (2011)، بقي النظام السوري بقيادة حزب البعث، النظام القومي الوحيد في المنطقة، وإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى وجهة النظر الخليجية التي تبنتها كل من السعودية وقطر في ليبيا وسوريا فسنلاحظ بلا شك أن الهدف الرئيسي من هذه النظرة هو الاقتلاع النهائي لأنظمة الجمهوريات القومية، وبسط نفوذ الدول التي تعتمد نظام الأسلمة على كامل المنطقة العربية (مين ، 2012) .

إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا المنعطف الخطير الذي بات الأفق السياسي فيه مسدوداً على كافة الجبهات ، يعدّ مسؤولية أمريكية في المقام الأول نتيجة أخطاء في الحسابات وسوء في التقدير وقلة دراية بثقافات المنطقة وحساسيات شعوبها ، إلا أن الخطيئة الكبرى في هذا الشأن تقع على بناء الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط التي وضعت بعد أحداث (11 أيلول 2001) القائمة على الأفكار المحافظة والمسبقة لتيار المحافظين الجدد ولتحالف اليمين الأصولي والصهيوني الأمريكي ، وذلك من واقع الاعتبارات الآتية (رفعت ، 2007 : 10 – 13) : –

أ. تبنت هذه الإستراتيجية أسلوب الحروب الاستباقية ، واتجاهات الهيمنة الأمريكية ، وملامح الحلم الإمبراطوري في المنطقة ، والرغبة في إعادة صياغة الأوضاع بها تبعاً لمفاهيمها وتصوراتها لدور إسرائيل فيها ، إلا إن تداعيات هذه الإستراتيجية أسفرت عن غزو دولتين من دول المنطقة واحتلالهما بالقوة المسلحة ، اعتماداً على متطلبات السياسة الداخلية الأمريكية ، وأولويات المصالح النفطية ، ومقتضيات هيبة القوة العظمى ، ونزعات الثأر والانتقام ، الأمر الذي تسبب في تعثر المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط .

ب. استبعدت هذه الإستراتيجية البعد السياسي من معادلة التعامل مع الإرهــاب ، واتخــذت مــن محاربته محوراً لسياساتها وأساساً لعلاقاتها بدول العالم ، وفرضت الأبعاد الأمنية والعــسكرية وركزت على ما يسمى بالإرهاب الإسلامي تحديداً ، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تعتمد على النظم المرتبطة بها سياسياً وأمنياً ، وليس على دول منطقة الشرق الأوسط التي تتــوجس من ثقافتها ، وتتخوف من معتقداتها ، ولا تثق في توجهات شعوبها .

ج. أصرت هذه الإستراتيجية على التعامل مع القضايا المشتعلة في المنطقة فرادى، وتفادت الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين تطوراتها، وذلك بهدف التركيز على أزمة واحدة كالمشكلة العراقية قبل انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام (2011)، وكذلك أزمة البرنامج النووي.

د. اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية على القوى الخارجية الحليفة للقيام بأدوار بديلــة عنهــا فــي المناطق المشتعلة التي لا ترغب في التدخل المباشر فيها ، إذ يكتفي الأمريكيون في مثل هــذه الأحوال بدور الممول والمشرف والمتحكم في الدفة ، بهدف السيطرة من بعيد على الصراعات أو الحركات المضادة عن طريق الدول المجاورة والحليفة .

يرى الباحث أن هذا السلوك الأمريكي قد زاد من تداخل القضايا الإستراتيجية وتشابكها بــشكل يصعب معه تصور إحراز تقدم في إحداها دون الأخرى ، أو ضمان احتواء حدوث انفجار في أزمة منها دون أن يمتد الحريق إلى باقي الأزمات ، الأمر الذي أوصل الشرق الأوسط إلــى منعطــف خطير بات الأفق السياسي فيه مسدوداً على الجبهات التي تعمل الولايات المتحدة على مجابهتهــا ، مما فسح المجال واسعاً لبروز إستراتيجيات إقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، أحست بــأن لهــا

الأسبقية في أداء أدوار إقليمية مهمة بفعل عوامل عديدة يأتي في مقدمتها العوامل الجغرافية والتاريخية ، فضلاً عن العوامل الدينية التي تتداخل فيها العوامل القومية والمذهبية والطائفية ، كما هو الحال بالنسبة لتركيا وإيران ، وهذا ما سيتناوله المطلب التالي .

المطلب الثاني

الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط

ليس من قبيل المصادفة أن تصبح منطقة الشرق الأوسط مركزاً لحالة الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات التي تمر بالمنطقة ، فمنذ عقود طويلة والمنطقة بمفهومها التقليدي، أو بمفهومها "الكبير" الذي يمتد ليشمل إيران وما حولها من الدول الإسلامية المنفصلة عن الإتحاد السوفيتي، إلى جانب باكستان وأفغانستان وتركيا، هي بؤرة الصراع في العالم، وأن هذه المنطقة هي عامل أساسي في استراتيجيات الدول الكبرى وفي الصراع بينها، وكذلك تظل المنطقة الوحيدة التي لازال بها النموذج الفريد للاستعمار الاستيطاني، متمثلا في الكيان الإسرائيلي الذي زرعه الاستعمار للعب دور الحارس في مواجهة أي توجه معاد له ، وعلى أرض المنطقة تم خوض معظم الحروب الكبرى خلال أكثر من ستين عاماً ، بداية من حرب فلسطين(1948)، ثم العدوان الثلاثي على مصر (1956)، والحرب العربية – الإسرائيلية (1967)، وحرب تشرين (1973)، والاحتلال السوفييتي لأفغانستان (1979 – 1989)، والحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، والعدوان الإسرائيلي على لبنان (1982)، وحرب الخليج الثانية (1991)، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان المستمر منذ عام (2001) ، والاحتلال الأمريكي للعراق (2003– 2011)، والحرب الإسرائيلية – اللبنانية (2006) والعدوان الإسرائيلي على غزة خلال عامي (2008 – 2012) (منصور ، 2007).

وإذا كانت مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط قد أسهمت في اندلاع أغلب تلك الحروب والغزوات ، إلا أن الأمر يختلف في الفترة التي تغطيها هذه الدراسة (2002–2013) ،

وذلك لأن أخطاء السياسة الأمريكية قد أسفرت عن عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بما يتعلق بأزمة البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي أسهم في تبـديل محاور النزاع في المنطقة ، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية ربما أكثر مـن تأثرها بتطوراتها الذاتية (رفعت، 2007 : 13) .

ويكاد يكون الاستقطاب الثنائي قائماً في مصر إذ إن سقوط نظام مبارك لـم يعـنِ انتهـاء أزمات البلاد بل يبدو أنه بداية لدخول مرحلة جديدة غير مستقرة ، فالصراعات الأيديولوجية اليوم على أوجها بين القوى الإسلامية والليبرالية ، فضلا عن الصراعات الدينية بين الأقباط والمسلمين، وكذلك ظهور شبح تنامي بعض القوى صاحبة الفكر التكفيري، أما في تونس فإن الـصراع بـين العلمانيين والإسلاميين يتخذ طابعا أهدأ لأن القوى العلمانية والدينية متحالفة وتحكم البلاد بلا منطق أغلبية وأقلية ، لكن هذا الصراع قابل للوصول إلى نقطة اللاعودة خاصة إذا حـاول الإسـلاميون اللجوء إلى لغة الأرقام لتبرير هيمنتهم على السلطة ، كما أن تحدي التكفيريين هو الآخر خطر يهدد المجتمع التونسي المنفتح رغم أن التكفيريين قلة إلا أن صوتهم عالٍ (عريبي ، 2012) .

وفي سوريا التي انطلقت انتفاضتها سلمية ومشروعة غير أنها سرعان مـا تحولـت إلـى معركة عسكرية بين النظام الذي لم يدخر جهدا في قمعها وبـين قـوى المعارضـة الـسورية المسلحة، الأمر الذي أدى إلى ظهور استقطاب طائفي شديد في المنطقة وسرعان مـا جـرى فـي مختلف البلدان، وخير شاهد على ذلك الاشتباكات الطائفيـة التي اندلعت فـي طرابلس اللبنانيـة بيـن السنة والعلوييـن، وحالة التوتـر التي تسـود مختلف المناطق اللبنانيـة، إذ تثيـر الأزمـة السورية انقساماً حاداً بين اللبنانيين حيث يدعم حزب الله الشيعي وحلفاؤه الأسد بينما تدعم حركـة

(14 آذار) * التي يقودها السنة الانتفاضة المناوئة للرئيس السوري، ومما زاد من التوتر مقتل ما لا يقل عن (14) من السنة اللبنانيين والمسلحين الفلسطينيين من شمال لبنان في بلـــدة سوريـــة قرب الحدود السورية – اللبنانية ، (البلشي ، 2012) .

إن الانقسامات الطائفية والمذهبية التي تفجرت في الشرق الأوسط لا تمثل اتجاهاً أصيلاً في تكوينها الثقافي أو بنيتها الفكرية ، إذ إن حقائق المنطقة أظهرت قدرة حضارتها على الانصهار في بوتقة واحدة ، والحفاظ في نفس الوقت على تعدديتها المذهبية والإثنية والدينية ، كما أكدت أن العقل العربي يتسم بطبيعته وتكوينه وموروثه الديني بالتسامح والانفتاح على الآخر ، وهو الأمـــر الـــذي يوضح أن هذه الانقسامات هي نتاج أسباب سياسية ، بعضها داخلي يتعلق بافتقـــاد الديمقراطيـــة ، وتضييق قاعدة المشاركة في الحكم ، مما أفسح المجال أمام الأطماع والطموحات لتوظيف استثارة العداء المذهبي والفتن الطائفية فـــي تحقيـــق الأهداف (رفعت ، 2007 : 15) .

---

* **تحالف 14 آذار**، هو تحالف سياسي يتكون من كبار الأحزاب والحركات السياسية التي ثارت على الوجود السوري في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام (2005) أو ما سمي بثورة الأرز والتي تلقت الدعم من عدد من الدول بالأخص دعمتها فرنسا واميركا والسعودية والأمم المتحدة. وقد أخذ اسمه عن التاريخ الذي أقيمت فيه مظاهرة جمعت أكثر من مليون شخص.

تتمثل أبرز أهداف التحالف في إقامة محكمة دولية لمحاكمـة قتلة رئيس الـــوزراء الراحل رفيـق الحريري وإلى تطبيق القرار (1559) والى قيام دولة لبنانية تعتمد على المؤسسات والقانون وإلى نهضة الاقتصاد الوطني والابتعاد عن لعبة المحاور الإقليمية. يواجه التحالف معارضة شديدة من طرف قوى(8 آذار) التي يقودها حزب الله والتيار الوطني الحر، كما تربطه علاقة متوترة جدا مع سوريا والتي يتهمها بتصفية رموزه، وفي عام (2010) بدأت علاقات أحزاب مؤسسة للتحالف تتحسن مع سوريا، وذلك بعد زيارة وليد جنبلاط وسعد الحريري لدمشق.

من أبرز قادة تحالف 14 آذار سعد الحريري، سمير جعجع والرئيس السابق أمين الجميّل. وكان في هذا التحالف وليد جنبلاط، إلا أنه انسحب منه معلنًا حياده السياسي. ترتبط القوى المشاركة في هذا التحالف بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومع بعض الدول العربية والخليجية الأخرى.

إن ما آلت إليه منطقة الشرق الأوسط من حالة الصراع والنزاع وعدم الاستقرار وعداء دؤوب كان الأساس فيه الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتخلله دور القوى الكبرى المساندة لإسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا ، للعمل على تحطيم القوى الرافضة لإسرائيل أو للاعتراف بوجودها أو حتى للتصالح معها ولعل القوى اليسارية الثورية والقومية الوطنية كانت الأكثر تعاملاً مع هذا الأمر وقاومت وقوضت كل المشاريع الإستراتيجية الرامية إلى زعزعة عروبة المنطقة وتمزيق نسيج الأمة العربية ، غير أن انتقال منطقة الشرق الأوسط إلى مسؤولية الدولة القطبية الأحادية ذات المصالح الكونية في العالم خصوصاً في هذه المنطقة التي تتجسد مصالحها في الآتي (عاد ، 1999) : –

1. تأمين الحصول على النفط وضمان تدفق الأرصدة النقدية العربية ، مع وجود أكثر من (70%) من نفط العالم في هذه المنطقة .
2. تطويق الأنظمة والحركات الراديكالية والمجموعات المتطرفة التي تستخدم العنف وسيلة لتحقيق الأهداف المضادة للمصالح الأمريكية .
3. المحافظة على أمن إسرائيل ودوام تفوقها .
4. السيطرة على المنطقة لأنها تمتلك قدرات هائلة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .
5. إشراف هذه المنطقة على عدد من المضايق البحرية المهمة والطرق البحرية والبرية والجوية الأساسية التي تربط قارات العالم الثلاث (أوروبا،أفريقيا،آسيا).
6. الحفاظ على المعاهدات والاتفاقيات والتحالفات الأمنية والتجارية متعددة الأطراف ، علاوة على المشاريع السياسية والأمنية التي تتضمن في أغلبها حق أمريكا في التواجد أو التدخل

العسكري فيما إذا تعرضت مصالحها للخطر من المعارضين الداخليين والخارجيين لـــدول المنطقة .

وهنا أخذت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تأخـــذ بالعولمة تارة ، وبالقضاء على أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى ، والتبشير بالديمقراطية ونقل المنطقة للعالم الحر وإنهاء الديكتاتورية تارة ثالثة ، فاستدعى ذلك أن تكون الإستراتيجية المعلنة تحقيق الأهداف السابقة مع صعود الولايات المتحدة الأمريكية بتفاقم مسؤولياتها وقيادتها العالمية وإصرارها على صـــياغة النظام الدولي بهيكلية القطبية الأحادية المهيمنة ، أما أهدافها غير المعلنة ارتكـــزت أســـسها علـــى السيطرة وزرع بذرة في الشرق الأوسط ينتج عنها أنموذج يحتذى به ويسهم في المحصلة النهائيـــة لإحداث موجة من التغيير تعم المنطقة وبطريقة لا تثير حفيظة الدول الفاعلة فيها من جهة وتحقيق أهدافها من جهة ثانية وكان العراق هذه البذرة المختارة (جواد ، 2007 : 153) .

لكن العراق أصبح أحد أكثر الدول المرشحة لاندلاع حرب طائفية إذا مـــا ســـقط النظـــام السوري وهو أمر متوقع خلال الفترة القليلة القادمة خاصة مع ظهور بوادر تدخل عسكري غربـــي في سوريا، فوضع العراق الهش وطريقة إدارة الدولة اليوم التي تثير امتعاض عدة مكونات عراقية وكذلك التدخل في الصراع الدائر في سوريا اليوم ، فإنها توفر الأرضية اللازمة لانـــدلاع نـــزاع طائفي في العراق وخاصة مع بروز محورين في المنطقة يستقطبان الاتجاهات السياسية المختلفة ، وإن انتصار أي محور في ساحات الصراع سيكون على حساب المحور الآخر، فسقوط نظام الأسد يعني صعود نجم القوى المنضوية تحت راية المحور السعودي التركي وعلـــى حـــساب المحـــور الإيراني، وعلى أقل تقدير فإن أطراف المحور الإيراني تمر بفترة عصيبة من الصراعات خاصـــة

في لبنان والعراق،أما بالنسبة للمحور السعودي فهو الآخر سيعاني من التغييرات التي تطرأ علـــى المنطقة ولن يبق بمعزل عنها وستواجه دول الخليج تحديات التغيير وضرورة مراعاة أنظمتها للواقع الجديد إذ لا يعقل الاستمرار بحكم هذه البلدان بعقلية القرن الماضي، أما تركيا فهي الأخرى وفـــي ظل يقظة الشعوب اليوم وسعيها لنيل حقوقها وحريتها فإنها تقف أمام منعرج خطير إنْ لم تـــستجب للمطالب الكردية الداخلية (عريبي ، 2012) .

يرى الباحث أن المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كان دائماً جـــزءاً مـــن المـــشروع الأمريكي على المستوى العالمي،وأن هذا المشروع ضرب في عدة مواقع فـــي الـــشرق الأوســـط، ظهرت الضربة الأولى واضحة بينه وبين المقاومة في لبنان وغزة ، وفي إفلاسه وإحراجه بمواقف نتنياهو،وكانت الضربة الثانية في تنامي الاتجاه الدولي نحو تجريم إسرائيل في المطالبة بمحاكمـــة مشروعها الإجرامي الذي تسبب في محرقة غزة عام (2008) وفي عدوان الرجعة على غزة عام (2012)، أما الضربة الثالثة فجاءت مع تحدي كوريا الشمالية للسياسة الأمريكية في مجال الانتشار النووي، ثم مَثّلَ النجاح الروسي في إرغام الولايـــات المتحـــدة فـــي (أيلول 2009) على ســـحب نظام الدرع الصاروخي في موقف بالغ الحرج فتراجعت الضربة الرابعة، فيما أحدثت الأزمة المالية العالمية ضربة خامسة للولايات المتحدة بفعل التداعيات الخطيرة التي خلفتها على القدرات الأمريكية والمصداقية في سياستها، فضلاً عن مؤشرات أخرى جعلت المشروع الأمريكي يتراجع في منطقـــة الشرق الأوسط ، وكان من الطبيعي أن تختلف القراءات لهذا المشهد العالمي وانعكاساته الذي أسهم في إحداث تغير في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فسارعت كل من تركيـــا وإيـــران لبلورة إستراتيجياتها تجاه المنطقة التي تعاني من الفراغ الاستراتيجي الإقليمي.

المطلب الثالث

التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط

واجهت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات العشرة الأخيرة (2003 – 2013) جملة من المشكلات والأزمات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي ، وأصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقد جاءت هذه التحولات في غمرة تحولات إستراتيجية عالمية كبيرة في ذات الصعد والمستويات ، وفي خضم كل ذلك وقعت المنطقة تحت تأثير مشاريع عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الإستراتيجية ، الأمر الذي أثر على حالة التوازن الإقليمي التي كانت سائدة في معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة (هياجنة ، 2011 : 18) ، هذه المعادلة التي تشمل كل من الدول الآتية : –

1. **تركيا** : لا شك أن تحول الدور التركي كان من أبرز التغيرات التي حدثت في حالة التوازن الإقليمي، فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولاً بارزاً وقوياً في إستراتيجيتها ، وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموماً، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ، تلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام (2008) ، وعدوان الرجعة الإسرائيلي على غزة أواخر عام (2012)، أو تلك التحولات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي العربي مع مطلع عام (2011) عقب الثورات الشعبية العربية وإسقاط أنظمة الحكم

الديكتاتورية ، التي أحدثت سلسلة من التحولات على مستوى العالم ، في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحـــة على أرض الواقـــع لا ســـيما فـــي الجهود التركيـــة المتعلقـــة بمعالجـــة قضايا الـــدول المجـــاورة، أو كما يـــسميها بعـــض المراقبيـــن بالتدخلات التركية الفجـــة بالشأن العربـــي وتحديداً تجـــاه الأزمـــة السوريـــة أو فـــي شمـــال العراق (آراس ، 2012 : 7) .

لقد مَثّل الصعود التركي أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الـــشرق الأوســـط والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة ، كون تركيا تتشارك مع العرب عمومـــاً ، والعراق وسوريا خصوصاً ، بقواسم مشتركة ، منها عوامل التاريخ والجغرافيـــة والـــدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية ؛ لكن يبقى العامل الكردي من بين أهـــم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي ، إذ يمثل الأكراد أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط ، يقطنون في أكثر مـــن نصف إجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف أكراد العالم ، بحيث أصـــبح تـــأثير تركيـــا ودورها في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهلـــه ، نظـــراً إلـــى المقومات التي تمتلكها تركيا من موقـــع جيوســـتراتيجي وجيوسياســـي وطبيعـــة نظامهـــا الديمقراطي ودورها الفاعل في السياسة الإقليمية والدوليـــة (عثمـــان ، 2012 : 180) . بموجب هذا الصعود فإن تركيا يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مستقبل التـــوازن الإقليمـــي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية ورصيدها لـــدى الـــرأي العـــام العربـــي

والإسلامي ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقـات متميزة .

2. **إيران** : تسعى إيران هي الأخرى للتأثير في حالة التوازن الإقليمي مـن خـلال رغبتها بالحصول على السلاح النووي ، ورغم أن إيران غير مقبولة عربياً على المستوى الشعبي ، فهناك رفض لأدوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقـة اسـتراتيجياً ، فالمنطقة مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي ، الأمر الذي خفف الضغط عن إيران التي لها وجهة نظر تجاه حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)الذي قلب المعادلات الإقليميـة وجعـل إيران دولة مستهدفة بعد العراق كونها حسب وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة ومن ضمن محور الشر وراعية الإرهاب وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين ، وبهـذا فـأن المشروع الإيراني مستهدف بشكل أساسي من الولايات المتحـدة، لكـن مقاومتهـا لهـذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات حصول التغيـر فـي التوازن الإقليمي (كلارك ، 2005) .

3. **إسرائيل** : تنطلق إسرائيل من إستراتيجية تقوم على منطلقات القـوة العـسكرية والحـرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه الدول العربية ، سواء تلك التي وقعت معهـا اتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع ، وأنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها لهـذا فإن صراعها مع العرب يدفعها للسعي أن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى والمهـيمن علـى المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الدول العربية وسياساتها وأجندتها ، ولا يأتي ذلك

إلا من خلال تحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تقوم على الآتي (شبلي ،2013 : 186) :-

أ. إحداث التفوق العسكري الإسرائيلي من خلال بناء جيش قوي يستند إلى صناعة عسكرية وتكنولوجية يأتي في مقدمتها السلاح النووي والجرثومي والكيمياوي ، مع تحريمها على دول منطقة الشرق الأوسط .

ب. حماية الأمن القومي الإسرائيلي وفق توجهات نظرية الأمن القومي التي تشكل جوهر السياسة الإسرائيلية ، وذلك بالاعتماد على :-

أولا: تهويد الأرض العربية عبر اتباع سياسة استيطانية تقوم بطرد السكان العرب.

ثانيا: مواجهة التنظيمات الفلسطينية السياسية والعسكرية والعمل على تصفية رموزها.

ثالثا: توسيع رقعة الأرض المحتلة عبر العدوان وشن الاعتداءات على الأرض العربية .

وتؤكد النظرية الإسرائيلية المتعلقة بقضية التوازن الإقليمي على أهمية هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عبر استمرار تفوقها على الدول العربية مجتمعة ، وإلى احتكارها السلاح النووي ، لذا فإنها لا تتوانى عن ضرب أي محاولة لبناء قدرات نووية ، مثلما قامت بضرب المفاعل النووي العراقي ، والمشروع السوري ، والاعتراض على المشروع النووي الأردني ، وموقفها العدائي المعلن ضد البرنامج النووي الإيراني ، وتحذيراتها من السلاح النووي الباكستاني ، فضلا عن وضعها الاقتصادي المتطور ، وامتلاكها إرادة سياسة موحدة في شؤون أمنها القومي تساهم المؤسسة العسكرية في بلورتها وحشد المجتمع

الإسرائيلي خلفها ، وإلى علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بما يسمح لإدامة تفوقها العسكري النوعي على الدول العربية (محارب ، 2012 : 725) .

4. **مصر** : غيرت الثورة الشعبية التي اندلعت في (25 كانون الثاني 2011) موقع مصر في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي ، فقد انتقل الدور المصري من حالة الجمود التي كان يخلد فيها طيلة العقود الثلاثة الماضية جراء التأثير السلبي الذي أحدثته اتفاقية كامب ديفيد تجاه مصر ودورها العربي والإقليمي ، إلى حالة جديدة بفعل التغيرات الجذرية في الواقع السياسي والاجتماعي في مصر، ومن المؤمل أن تنسحب هذه التغيرات على توجهات السياسة الخارجية المصرية كبنية مؤسسية قادرة على ممارسة الدور الجديد الذي يتلاءم مع حجم مصر وقدراتها البشرية ومصالحها وثقلها العربي المفقود ، لكن التغير المحتمل بالدور المصري لن يكون راديكالياً بقدر ما سيكون براغماتياً ، إذ إن مكمن القصور خلال العقود الماضية، لم يكن في التوجه بقدر ما كان في مدى استقلالية قرار السياسة الخارجية، ومدى ممارستها لدورها، وطبيعة المؤسسات التي تقوم بهذا الدور، غير أن نجاح الثورة في إسقاط رئيس الدولة وتفاؤل الشعب بالتحول الإستراتيجي الذي يسمح بدخول السياسة الخارجية المصرية المرتبطة بالتوازن الإقليمي لا يتوقع لها أن تكون في الواجهة الأمامية الواسعة التي تتنافس بها مع الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى بقدر ما تركز على الشأن الداخلي الذي يعاني من مشكلات جمة بدأت تطل برأسها من جديد ، بشكل جعل الشكوك تثار في إمكانية وجود عناصر داخلية وخارجية تحاول إثارة

الفتن الطائفية وإشعال الحرب الأهلية ، وإيجاد الخلافات السياسية بين الأحزاب الحاكمة والحراك الشعبي الناشط في البلاد (عمر ، 2012 : 150) .

5. **دول مجلس التعاون الخليجي والأردن :** تعاني هذه المجموعة من انكشاف واسع في المستويين السياسي والعسكري ، بحكم التأثيرات الخارجية على القرار الإستراتيجي الذي لم يكن في أي وقت بيدها سلماً أو حرباً ، إذ إن تحقيق الأمن القومي الخليجي يقاس بمؤشرات حدة الصراعات التي تشهدها وحدات الإقليم داخلياً وخارجياً ، حتى أصبح تأثير القوى الخارجية جزءاً من تفاعلات الإقليم ، الأمر الذي فرض على دول هذه المجموعة تخصيص موارد كبيرة للشؤون الدفاعية ، وعقد تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية ، غير أن هذا التأثير الخارجي على الأمن القومي الخليجي لن يلغي تأثيره في الأمن العالمي الذي هو الأخر يتأثر بالتحول الذي يطرأ في التفاعلات التي تجري في منطقة الخليج العربي ، وذلك للاعتبارات الآتية (كشك ، 2012 : 16) :

أ. الإمكانات النفطية الهائلة التي لا توازيها قوة عسكرية لحمايتها .

ب. المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي والمعبر عنها عملياً في حالتي التدخل الدولي في الأعوام (1991 – 2003) .

ج. الموقع الإستراتيجي المهم الذي فرض شكل العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظيره الأمن العالمي .

د. تأثر بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بالخلافات مع دول منطقة الشرق الأوسط ، والصراعات بين بعض دول الإقليم والقوى العالمية التي لها تواجد في الخليج.

ومن بين كل تلك الاعتبارات يبرز المشروع الإيراني الإقليمي – تتناوله الدراسة في الفصل الآتي – الذي نجح في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في ساحتي أفغانستان والعراق ، واستغل وجود جيشها أمام الحركات والتيارات الموالية لإيران في هذين البلدين ، بحيث نجح هذا المشروع في تحريك ملفاته التي كان من أبرزها الملف النووي الذي استقطب محاور عديدة للاصطفاف معه بعضها عربياً ، وبنى علاقات إستراتيجية مع سوريا ، وفرض نفسه في المجال الحيوي الآخر له ألا وهو العراق ، فضلاً عن قدراته في استغلال حزب الله ضد إسرائيل بالغة الأهمية لدى الولايات المتحدة التي وجدت مصالحها مهددة في منطقة الخليج بفعل المشروع الإيراني (عبد الله ، 2012 : 189) .

وتشير الظروف الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن ما أوجدته الثورات العربية من تحولات تتشابه إلى حد كبير مع التطورات التي مرت بالشرق الأوسط نهاية السبعينيات ، وذلك نتيجة القيود المفروضة على الدول العربية المؤثرة في تلك الحقبة الزمنية ، فمصر تعاني من نزيف مستمر منذ اندلاع ثورتها السلمية ، والعراق لم يعد البوابة الإستراتيجية لمنطقة الخليج من النفوذ الإيراني جراء تراجع قدرته العسكرية بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003) ، وعودة التهديدات الإيرانية لدول الخليج كنتيجة حتمية لقدرات البرنامج النووي الإيراني ، في ظل تصورات خليجية لم تكن محسوبة تمثلت في سرعة تخلي الولايات المتحدة عن حليفها الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ، لذلك تصرفت السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي في نجدة نظام الحكم البحريني عبر إرسال قوات درع الجزيرة ، مع بعض الإشارات عن مساعدة أمنية وعسكرية أردنية ،

هذه المساعدة التي لا تستطيع أن تربي بثقلها الكامل خشية من أي تصرف إسرائيلي مضاد ، في ظل التسريبات الإعلامية عن نوايا إسرائيلية تجاه المشروع النووي الأردني الذي هو بحاجة ماسة لدعم مجلس التعاون الضروري لاستمرار التطلعات الأردنية التي يؤطرها وجود الخبرات الفنية وتوفر المواد الخام (هياجنة ، 2011 : 27) .

يرى الباحث أن التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط مهدد في أي لحظة بالانهيار ، وذلك بفعل التناقضات السائدة حالياً في تطورات الأحداث في هذه المنطقة الحيوية ، ورغم أن التناقضات هي حالة طبيعة في الحياة ، لكن هذه الدراسة تتحدث عن التناقضات التي تحولت إلى أزمات إن لم تكن مآزق ، وإن طبيعة الحلول تفترض سقوط أحد الأطراف الفاعلة في تلك الأزمات ، هذا السقوط الذي لا يتمناه أي من تلك الأطراف ، فعمد الجميع على إدارة أزمته مع الآخرين وفق القدرات الذاتية المتوفرة له في مسعى لعدم السقوط على حافة الهاوية ، ولا زال العمل الدبلوماسي الدولي ناشط في مجال شؤون الشرق الأوسط ، رغم تصاعد مفردات الترغيب والترهيب ، والمجابهة والعقوبات ، واحتمالات الحرب الأهلية وعناصر الصراع ، في المواجهات التي يشهدها الشرق الأوسط ، فهذه سوريا تعاني من أزمة متفاقمة بين النظام الحاكم وعناصر المعارضة المدعومة من قوى إقليمية ودولية، قد تصل مراحلها إلى مستوى الحرب الأهلية ، وذي إيران مهددة بالحل العسكري في الأزمة التي دخلتها بعد تطوير برنامجها النووي التي لا تزال تتعرض لعقوبات متتالية ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من الاتحاد الأوروبي وإسرائيل التي بدورها لا تستطيع نسيان التهديد الإيراني بإزالتها من الخريطة ، فتسعى للمواجهة مع إيران وحلفائها في المنطقة حزب الله اللبناني وحركة حماس الذين يردون على التهديدات الإسرائيلية بتدمير لن تحتمله

، وتركيا دفعت دماً سال في عرض البحر بعد تفاؤلها الحذر في الدخول إلى عمقها الإستراتيجي في الشرق الأوسط ، وتوجسات دول مجلس التعاون الخليجي من التطلعات الإيرانية لـــدخول النـــادي النووي مع حصولها على السلاح الذري ، أما مصر فلازالت تلعق جراحها التـــي ضـــمدتها لكـــن أسباب الحل ليس في متناول اليد ، والعراق التائه بين التدخل الإيراني بشؤونه السياسية واللعب على الورقة الطائفية التي دفعت السنة العرب بتنفيذ انتفاضة الخط الدولي الرابط مع دول الجـــوار مـــن ناحية الغرب ، وسياسة نظام الحكم التي انفرد فيها رئيس الوزراء نوري المالكي في الضغط على مناوئيه في التيارات السياسية العلمانية واليسارية والإسلامية السنية والشيعية ، أما الأردن فـــرغم تراجع حدة الحراك السياسي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية ، لكنه مرجح عودته فـــي أي أزمـــة سياسية داخلية مع معارضي السلطة من الإسلاميين ، فيما يقبع السودان واليمن والصومال في وضع لا يحسد عليه أحد بين المطالب الداخلية أو التأثيرات الخارجية ، وعلى هذا المنوال تتأرجح معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط وباتت معرضة للتغيير .

الفصل الثالث

الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

المبحث الأول : السياسة التركية تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول : المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : الموقف التركي من ثورات الربيع العربي .

المبحث الثاني : التوجهات التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط.

المطلب الأول : العلاقات التركية – الإسرائيلية.

المطلب الثاني : التعامل التركي مع الأزمة السورية.

المطلب الثالث : المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط .

الفصل الثالث

الإستراتيجية الإقليمية التركية نحو الشرق الأوسط

شهدت تركيا خلال العشر السنوات الماضية تصاعداً مطرداً وملحوظاً في أدورهـا علـى المستوين الإقليمي والدولي، تبلورت خلالها إستراتيجية إقليمية تركية جديدة بعد تراجـع مكانتهـا الجيوستراتيجية لدى الغرب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها إحدى آليات الغـرب نحـو تطويق الاتحاد السوفييتي السابق ، مما زاد من تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ، فراح التفكير التركي البراجماتي يعيد قراءة مواقفه بشكل متأن تجاه الواقع الإقليمي والدولي، وكان أبـرز هـذه الأدوار، التي تم تناول معطياتها من قبل منظري الإستراتيجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط يكمن في التوجه التركي نحو القضية الفلسطينية، الذي أثار كثير من التكهنات والتساؤلات خاصة فـي ظـل سيطرة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم.

ومع بدء ثورات الربيع العربي بدت الدبلوماسية التركية تنتهج نهجا مغايرا تماما، بعـد أن اعتلت موجة الثورات العربية، فشاركت في حملة الحلف الأطلسي على نظـام القـذافي، وحولـت العلاقات الإيجابية قبل بدء الاحتجاجات في سورية بأسبوعين فقط إلى قوة ضـاغطة علـى نظـام الرئيس السوري بشار الأسد ، ومع إيران أصبح التوتر هو سمة العلاقة بعد موافقة أنقرة على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها وتحديدا في المناطق الحدودية مع إيران وروسيا التي هي أكبـر شريك تجاري لها. ستتناول الدراسة في هذا الفصل أهم مرتكزات الإستراتيجية التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط من خلال المبحثين الآتيين : -

المبحث الأول : السياسة التركية تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني : التوجهات التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط.

المبحث الأول

السياسة التركية تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط

نالت منطقة الشرق الأوسط الاهتمام الكبير من لدن مخططي السياسة الخارجية التركيـــة ، خاصة تجاه التغيرات الإقليمية التي حدثت في هذه المنطقة بالغة الحيوية في الشأن الدولي ، وبرزت تلك السياسة المتبعة من قبل الحكومة التركية التي استلمت مقاليد الحكم بعد فـــوز حـــزب العدالـــة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان بالانتخابات البرلمانية عام (2002)، فـــي التوجـــه نحـــو توظيف الموارد الطبيعية التركية وطاقاتها الاقتصادية في بناء صرح سياسي إقليمي جديد قائم على التعاون مع الدول الإقليمية ، تأمل تركيا من وراءه استبدال التنافس التقليدي بين الأطراف الساعية إلى فرض الزعامة الإقليمية القائمة على الهيمنة ، بنمط أكثر حداثة يمكن أن تصبح بموجبه تركيـــا أكثر أهمية .

وقد جاءت هذه السياسة استناداً للإستراتيجية الإقليمية الجديدة التي تم الشروع بها في تركيا بعد فشل التوقعات التي سادت في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي تنبأت بتشكل نظام عالمي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ، وانتهاء الحـــرب البـــاردة (1991) بـــين القطبين الكبيرين اللذين كانا مسيطرين على مجرى العلاقات الدولية منذ انتهاء الحـــرب العالميـــة الثانية (1945) ، إذ لم يبرز على الساحة الدولية مثل هذا النظام ، ولم يقم أي شرق أوسط جديد مثلما تمنى صانع القرار السياسي الأمريكي الحاكـــم فـــي البيت الأبيـــض عـــام (2004) .

ستعمل الدراسة على تناول تلك السياسة التركية من خلال المطلبين الآتيين : –

المطلب الأول : المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : الموقف التركي من ثورات الربيع العربي .

المطلب الأول

المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط

أثارت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط كثيراً من الانتباه ، من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية ، فقد فَضَّلَتْ الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينيات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي من أبرزها : تطورات عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام (1991)، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وتداعيات حرب الخليج الثانية (1991) التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية (كرامر ، 2001 : 204) .

إن مظاهر التحول في طبيعة السياسة التركية وأنماطها على الساحة الإقليمية برزت بعد أن اعتلت منطقة الشرق الأوسط قائمة الأولويات في تركيا، ولم تكن تلك السياسة محض تحولات جزئية أو تغييرات تكتيكية، بل شهدت إعادة توصيف لدوائر حركتها عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في (تشرين الثاني 2002) ، وأصبح للدبلوماسية التركية في عهد هذا الحزب

تحركات مكثفة وفق ما اصطلح على تسميته " العثمانية الجديدة " * أولت خلالها تركيا الاهتمـــام الكبير إلى تفاعلات الشرق الأوسط ، إذ ظهر هذا الاهتمام في طبيعة زيارات المسؤولين الأتـــراك ومستوى العلاقات المختلفـــة وحجمها التي باتت تربط تركيا بعـــدد من دول الـــشرق الأوســـط ، فضلاً عن المساحات التي أخذت تحتلها قضايا المنطقة في وسائل الأعلام، مع تزايد وتيرة الاهتمام الشعبي وطبيعته بهذه المنطقة ، على نحو جعل تركيا على الدوام بالقرب من الأحداث فـــي معظـــم تفاعلاتها، إن لم تكن مركز هذه التفاعلات (عبد القادر، 2012 : 571) .

لقد شاركت المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت خلال العقد الأول من القرن الحـــادي والعشرين بدءاً من أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، وما تبعها من تطورات كانت تتعلق بما سمي الحرب على الإرهاب الذي توج بالغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعـــراق وإســـقاط

---

* **العثمانية الجديدة** : هي السياسية التركية التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت الحكم العثمانيين. وقد ابتكر هذا المصطلح من قبل اليونانيين في 1974 بعد الغزو التركي لقبرص. إذ يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. تعتبر العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيدولوجيا الكمالية. يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة.

كانت الإمبراطورية العثمانية تمثل قوة عظيمة في ذروتها، وكانت تتحكم بالبلقان بالإضافة للغالبية العظمى مما يمثل منطقة الشرق الأوسط اليوم وأفريقيا الشمالية. تهدف العثمانية الجديدة لزيادة الانخراط التركي في تلك المناطق كجزء من التأثير الإقليمي التركي المتزايد. تستخدم تركيا قواها البسيطة لتحقيق تلك الأهداف. ساهمت العثمانية الجديدة في تحسن علاقة تركيا مع الدول المجاورة، لاسيما العراق وإيران وسوريا، إلا أن علاقة تركيا بحليفها التقليدي إسرائيل توترت مؤخراً بسبب الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان متجهاً لغزة. يعارض وزير الخارجية أحمد داود أوغلو استخدام هذا التعبير لوصف السياسة الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. السياسة الخارجية الجديدة جعلت الإعلام الغربي يتساءل عما إذا كانت تركيا أصبحت تتباعد عن المحور العابر للأطلسي مقابل زيادة الانخراط وتوطيد العلاقات مع دول الشرق الأوسط المجاورة أو القريبة منها، إلا أن الرئيس عبد الله غل نفى تلك المزاعم.

تطبق تركيا الأيدولوجيا العثمانية الجديدة في كل من ألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وبعض الدول الأخرى التي كانت تمثل جزء من الإمبراطورية العثمانية.

أنظمة الحكم فيما واحتلالهما خلال عامـــي (2002، 2003) على التوالي ، في توصل تركيا إلى بديهيــة مهمــة : أنه ليس مــن مصلحتها المخاطــرة بعلاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي ، فكان عليها أن تُقِيم توازناً دقيقاً بين مختلــف التيــارات والمــصالح والاتجاهــات : الأمريكيـــة والأوروبيــة والإسرائيليــة والعربيــة والإسلامية ، وذلك عبر إقامة علاقات جيــدة مع جميـــع جيرانهــا الإقليمييــن ، بحيث تكون تركيا بلداً محورياً على مسافة واحــدة من الجميــع ، وقادرة على التأثيــر فــي مجريات الأحداث ، وبهذا شهــدت الــسياســة الخارجيــة التركيــة تبلـــور مشـــروع تجاه الشرق الأوسط ، كان من أبرز مظاهره الانفتــاح التركــي على سوريا وإيــران قبــل الغــزو الأمريكي للعراق عام (2003) ، إذ قــادت تركيا حمــلة دبلوماسيـــة نــشطــة على نحــو غيــر معهــود في منطقة الــشــرق الأوســط ، ففــي كــانون الثانـــي (2003) استضافــت اسطنبول قمة موسعة ضمت : سوريا والأردن وإيــران ومصــر والسعودية ، للبحث عن بدائل الحرب الأمريكية المحتملــة حينذاك على العــراق ، وتكــرر عقـــد لقــاءات هـــذه القمــة في الرياض وطهران ودمشق والكويت وأخيراً فــي شرم الشيخ (آيار 2007) (دسوقي ، 2009 : 90) .

إن وجهة النظر التركية المتعلقة بتنفيــذ مشروعها فــي منطقة الشــرق الأوســـط كــان يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عــدم الاستقرار فــي العراق ، نتيجــة تــصاعد عمليــات المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي ، وما تحمله من مخاطر فقدان الولايات المتحدة السيطرة على العــراق ، فيؤدي ذلك إلى بــروز قــوى شيعية تتبنى مواقــف مناوئــة لتركيــا ، ومؤيــدة

لإيران ، أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق ، أو أن تشارك في هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة ، وبالتالي فإن النفوذ التركي سيكون مستبعداً (حنفي ، 2004 : 135) .

ورأت تركيا أن سياسة القوميات المنعزلة لم تعد مجدية أمام التكتلات الغربية مثل الاتحاد الأوروبي ، فقد ارتأت ضرورة تشكيل دولي في المنطقة يقوم على نظام أمثل لشعوب منطقة الشرق الأوسط ، ورغم عدم وجود تفكير ناضج حول مسألة الأمة التركية القديمة إلا أن احتمال مناقشة هذه القضية في توحيد المنطقة بات محتملاً في ظل التحولات التي شهدتها الدول العربية (الحسن ، 2012 : 45) .

واتجهت نظرة المشروع التركي الإقليمية نحو إيران معللة ذلك بأنها قادرة أن تكون بديلاً قوياً عن الدور الإقليمي العربي بما يوازي الثقل الإيراني ، ورغم أن تركيا جزء من منظومة عسكرية وسياسية غربية أمريكية وأوروبية راعية للكيان الإسرائيلي ، ومعارضة للمصالح العربية والإيرانية في الوقت ذاته ، لكن تركيا لم تبتعد كثيراً في إيجاد مواجهة سياسية أو عسكرية مع إيران استناداً للوقائع الآتية (نور الدين ، 2007 : 106) :-

1. إن القيام بدور إقليمي ضد إيران وتزعم الطائفة السنية لا ينسجم مع الأسس العلمانية لتركيا ويثير الخوف من عودة غرق تركيا في الشرق الإسلامي ، وهو ما ترفضه النخب العلمانية والعسكرية بشكل قاطع .
2. إن خيار الاستغراق في مشروع إقليمي كبير يقوم على مبدأ المواجهة مع إيران يبعد تركيا عن خيارها الإستراتيجي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يلاقي رفضاً واسعاً داخل تركيا .

3. إن قيام تركيا بمواجهة إيران بدلاً عن العرب بشكل مباشر أو غير مباشر لا يليق أساســاً بدولة وشعب ساد العالم لقرون ليتحول إلى اللعب لحساب الآخرين في مواجهة إيران .
4. إن التركيبة الاجتماعية التركية التي تضم التي تضم عرقياً (12 مليون كردي) ، ومذهبياً (20 مليون علوي) تجعلها ليس فقد تحاذر بل ترفض قطعاً أي تفكير في مواجهة إيران .
5. أن لتركيا مصالح اقتصادية مشتركة مع إيران ، لا سيما على صعيد استيراد النفط والغــاز الطبيعي من إيران ، وأن تعزيز ذلك يحتاج أفضل العلاقات مع إيران .
6. إن المواجهة التركية – الإيرانية تفرض واقعاً جديداً يلغي العلاقات المستقرة بين البلدين منذ اتفاقية قصر شيرين في (17 آيار 1639) التي رسمت أقدم حدود مستمرة بين دولتين في الشرق الأوسط .
7. إن سياسة العمق الاستراتيجي التي تبناها حزب العدالة والتنمية التركي يشمل الدول العربية وإيران ، وهذا هو سبب التوجهات التركية مع طهران الشيعية وسوريا العلوية قبل أزمتها ، والتواصل مع بعض الأطراف العراقية وحزب الله اللبناني وحركة حماس .
8. إن الرأي العام التركي يكن الكراهية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ، وهو يرفض أي دور تركي لصالح تلك السياسات .

لهذا تناول نهج العمل في المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط الأهداف التي قامت عليها الإستراتيجية التركية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية بتخطيط من منظر الحزب (أحمــد داود أوغلو) الذي شغل منصب المستشار الأول لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية عام (2002) قبل أن يصبح وزيراً للخارجية في صيف (2009) ، فاتبع سياسة خارجية جديدة وفعالة يتحــدد

إطارها في التحرر من المفاهيم القديمة القائمة على أن تركيا محاطة بأعداء وعليها الدفاع عن نفسها في مواجهتهم ، والاستعاضة عن تلك السياسة بمسارين رئيسيين هما : سياسة العمق الإستراتيجي التي يكون لتركيا بموجبها قوة التأثير النابعة من موقعها الجغرافي ، وسياسة تصفير المشاكل التي تهدف إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها (عبد القادر، 2012 : 574).

لذلك فإن المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة إيجابية على عكس العلمانية الكمالية، وعلى البعد الحضاري الإسلامي القائم على رؤية إستراتيجية جديدة لسياسة خارجية تركية تسعى إلى استغلال الموقع الجيوبوليتيكي التركي بين أسيا وأوروبا ، والعلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط من خلال تصفير المشكلات في علاقاتها مع دول الجوار ، وبناء علاقات إيجابية مع جميع دول المنطقة من آسيا إلى أوروبا وإلى أفريقيا ، والانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة ولعب دور فاعل في القضايا الإقليمية والدولية ، وكان لهؤلاء العثمانيين الجدد رؤية في تحقيق مصالحهم في الشرق الأوسط عامة وفي العالم العربي خاصة ، من خلال القوة الناعمة والانفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بالاعتماد على الموقع الجيوبوليتيكي والعمق التاريخي (البرصان ، 2012 : 466) .

إن تحرك القيادة التركية بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في أسلوب الدبلوماسية الناشطة في مشروعها تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وهو توجه جديد يبتعد عن السياسة المحافظة غير التدخلية تجاه جيرانها في الشرق والجنوب ، سمح لقيام رأي عام تركي يُظهر اهتماماً متزايداً بشؤون الشرق

الأوسط ، مما أعطى للقيادة التركية زخماً مضافاً جعلتها تتصرف بشكل يُشابه القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق أُخرى من العالم ، من أمثال الهند وجنوب أفريقيا واندونيسيا والبرازيل ، وفي هذا السياق جاء التعاون التركي – البرازيلي بخصوص إيران ، وهذا يمثل توجهاً تركياً في عدم التبعية المطلقة للسياسات الغربية الدفاعية والسياسية ، لكن تركيا تفعل ذلك بصورة متوازنة وحذرة ضمن معادلات الوضع القائم في العلاقات الدولية، وقد برز ذلك واضحاً في السياسات التركية المحافظة تجاه تغيرات حلف الأطلسي ، ولكن الاتجاه في علاقات تركيا بجوارها يتجه أكثر نحو سياسات أكثر وثوقاً ومبادرة (سميرة ، 2012 : 77) .

إن توثيق الروابط التركية مع دول العالمين العربي والإسلامي كجزء من سياستها الخارجية البراغماتية الجديدة تطلب منها اتخاذ بعض الإجراءات،من أهمها الآتي (دسوقي،2009 : 92):

أ. التصويت إيجابياً على مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في (11 آب 2003)، الذي يدين إقامة إسرائيل للجدار الفاصل في الأراضي المحتلة .

ب. ترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو في (كانون الثاني 2004) أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهو أحد علماء تركيا البارزين ، الأمر الذي سَهّل محورية البعد الإسلامي في مشروعها تجاه منطقة الشرق الأوسط .

ج. أدان رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) في (24 آذار 2004) ، قيام إسرائيل باغتيال الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس ، وعَدّه عملاً إرهابياً ، وفي (20آيار 2004) وصف (أردوغان) السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة بأنها سياسة دولة تدعم الإرهاب ، وانتقد سياسة (أريل شارون) تجاه القضية الفلسطينية .

د. السماح بانطلاق تظاهرات منددة بإسرائيل وسياستها أمام السفارة الإسرائيلية لأنقـرة ، وأمام قنصليتها في اسطنبول طيلة شهور (حزيران ، وتموز ، وآب عام 2006) ، إذ تم في تلك التظاهرات حرق الأعلام الإسرائيلية تنديداً بسياسة إسرائيل في الأراضـي المحتلة ، وهجماتها ضد الأراضي اللبنانية .

هـ.قيادة جولات المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل منـذ (21 آيـار 2008) لإيجاد الأرضية الصالحة لاستئناف المفاوضات المباشرة حول انسحاب إسرائيل مـن هضبة الجولان السورية التي احتلتها في حرب (حزيران 1967) .

وبادرت تركيا بدعوة حركة حماس والانخراط معها في سياسة متواصلة ، بدءاً مـن فـوز الحركة في الانتخابات البلدية عام (2005) وانتخابات المجلس التشريعي الفلططيني عام (2006)، إذ جرى تفسير هذا الفوز بشكل يختلف عن التوجهات الأمريكية والإسرائيلية ، فطالب حزب العدالة والتنمية التركي احترام الانتخابات الديمقراطية ، وأنه من الضروري دعم إشراك حركة حماس في العملية السياسية ، كما جرى إطلاق مبادرات للهدنة بين الحركة وإسرائيل التي توجـت بالمبـادرة التركية التي أبدت بموجبها حركة حماس استعدادها لتنفيذ هدنة طويلة الأمد ، إذ برز دور وزيـر الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) في اللقاء الذي جمع الرئيس الفرنسي (نيكولاي سـاركوزي) والرئيس السوري بشار الأسد و(خافيير سولانا) الممثل الأعلى السابق للاتحاد الأوروبي للـشؤون الخارجية ، المنعقد في دمشق في كانون الثاني 2009 (آراس ، 2012 : 25) .

وهكذا، فإنّ دور تركيا في الشرق الأوسط، يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية، لأسـباب ثلاثـة:

أولها: تحتفظ تركيا بعلاقات قوية مع إسرائيل والفلسطينيين.

ثانيها: ترتبط تركيا بعلاقات طيبة مع سورية وإيران إلى جانب مصر والسعودية .

ثالثها: تتسم السياسة التركية بوجه عام بالعقلانية .

ومنذ العام 2006 أدركت تركيا أنّ تحركها تجاه لبنان سيمنحها فرصة التدخل المباشر علـى خـط إقليمي ساخن، يحمل لها فرصة العودة إلى الساحة الإقليمية، التي أهملتها لسنوات طويلة، ويمكّنهـا من حل العديد من قضاياها العالقة مع العديد من اللاعبين المحليين والإقليميين، ويسهّل لهـا جمـع المزيد من النقاط وتسجيل أهداف غير متوقعة في مرامي الكثيرين. كما يبدو أنّ التحـرك التركـي تجاه غزة قد منحها فرصة الدخول على خط إقليمي ساخن آخر، يسهّل لها جمع المزيد من النقـاط لصالح دبلوماسيتها النشطة، من خلال: المشاركة التركية في أية قوات دولية، والمساهمة في إعادة إعمار غزة ، لكن كل تلك التحركات والنشاطات التركية التي قامت بها تجـاه العـالمين العربـي والإسلامي، بما فيها تلك المتعلقة بالقيام بضرب عناصر حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق،لم تكن تجري بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة الأمريكيـة أو التنسيق معها، وذلك جراء الآتي(نور الدين،2007، 103) :

أولا : إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ولا يمكن أن تتحـرك عـسكرياً خـارج حدودها دون التنسيق مع قيادة الحلف التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا : إن تركيا في وضع مفاوضات للعضوية مع الاتحاد الأوروبي ، وأي تحـرك لهـا يقتضي أخذ هذا العامل في الاعتبار ، خاصة أن حزب العدالة والتنمية يراهن بشكل أساسي على مواقف الاتحاد الأوروبي .

ثالثا : تواجه تركيا مشكلات حرجة جداً بالنسبة للمسألة القبرصية والأرمنية وغيرها من القضايا التي تحتاج لدعم الولايات المتحدة الأمريكية .

ومع كل ذلك فإن القناعة التي بدأت تسيطر على القادة الأتراك تشير إلى أن تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي ، وأن موقعها الحقيقي يكمن في الشرق الأوسط ، فهي قد انسحبت من علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل ، منذ أن حدثت المشادة الكلامية بين (رجب طيب أردوغان) رئيس الوزراء التركي و(شمعون بيريز) رئيس الكيان الإسرائيلي في مؤتمر دافوس المنعقد مطلع عام (2009) ، أو إهانة السفير التركي في إسرائيل ، واستخدام القوة العسكرية ضد إحدى البواخر التركية التي كانت تحاول فك الحصار على غزة ، لذلك قامت تركيا بإعادة بناء علاقاتها مع معظم الدول العربية وإيران ، مع السعي لتحقيق هيمنة اقتصادية في الشرق الأوسط كونها تعد نفسها مقبولة شعبياً في المنطقة أكثر من إسرائيل وإيران ، في ظل ممارستها للتجربة التركية في الديمقراطية التي منحتها سمعة طيبة على المستوى الشعبي العربي رغم المواقف التي اتخذتها مع النظام الليبي (هياجنة ، 2011 : 18) .

فيما أصبحت تركيا من الفاعلين المؤثرين في الأزمة السورية وما يمكن أن تؤول إليه هذه الأزمة في المستقبل من نتائج حسب طريقة تعامل هؤلاء الفاعلين مع تطورات الأزمة ، كما أن دورها برز أيضاً من خلال تدخلاتها المستمرة في الشأن العراقي التي ظهرت واضحة بعد سماحها لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بالتواجد في أراضيها بعد مغادرته العراق بسبب مشكلات عديدة مع رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي ، فيما باتت تركيا يشار لها بالبنان جراء بنائها نموذجاً لكيفية جعل المؤسسة العسكرية القوية تكون تحت سيطرة النظام السياسي ، فضلاً على

العلاقة بين اتباع النهج الإسلامي من قبل الحزب الحاكم والديمقراطية التي ينتهجها هذا الحــزب ، حتى أصبحت هذه الديمقراطية تمثل نموذج الدولة العلمانية البراغماتية .

يرى الباحث أن المشروع التركي في الشرق الأوسط الذي قام على السياسات الجديدة لحزب العدالة والتنمية قد اصطدم في بداية انطلاقه بسقوف محددة من قبل الولايات المتحــدة الأمريكيــة وإسرائيل ، إذ حاولت تركيا توطيد علاقاتها مع القوى المعادية للولايات المتحدة مثل إيران وسوريا وحركة حماس وحزب الله ، من أجل القيام بأدوار معينة لا تستطيع دول أخرى القيام بها ، فــسعت تركيا إلى إقناع واشنطن بضرورة حل المشكلات بالحوار ، لكن تواصل تركيا مع هذه القوى لم يؤد إلى نتائج عملية بسبب تعنت إدارة الرئيس بوش الابن وإسرائيل والإصرار على ما عرف بسياسة الفوضى الخلاقة والعنف لإخضاع القوى المعارضة لسياساتهم تمهيداً لتقسيم المنطقة وبــث الفــتن الطائفية ، لغاية حلول ثورات الربيع العربي وبروز الأزمة السورية التي غيرت كثيراً في بوصــلة التعامل التركي مع سوريا وإيران ، بعد أن تبنى القادة الأتراك عدة مواقف تتطــابق سياســياً مــع التوجهات الأمريكية في طريقة التعامل مع تلك الأزمة، وهذا ما تتناوله الدراسة في المطلب التالي.

المطلب الثاني

الموقف التركي من ثورات الربيع العربي

شكلت المعطيات الدولية والإقليميـــة والمحليـــة خـــلال العشر السنوات الماضية (2002 – 2012) مرحلة انتقالية واسعة النطاق في مجرى العلاقات الدولية ، وشهدت حراكاً غير مسبوق على مستوى النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، انتقل فيها وضع دول عديدة في هذا الإقليم إلى حال جديد ، سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثيراتها مثل الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان عام (2002) ، والعراق عام (2003) ، أو عبر العوامل الداخلية التي لعبت الشعوب دوراً مؤثراً فاعلاً تهاوت من جرائه أنظمة عتيدة وبشكل خاص على مستوى النظام الإقليمي العربي ، الذي شهد ما سمي بثورات الربيع العربي .

تلك الثورات التي اندلعت في العالم العربي مطلع عام (2011) بدءاً من الثورتين التونسية والمصرية اللتين أحدثتا نقلة جذرية ونوعية في مواقع الخوف، فقد انتقل الخوف من الـــشعب إلـــى الأنظمة التي كانت تعتمد على قاعدة أن القوة تخلق الشرعية، إلا أنها أثبتت أنها لا تخلق إلا القهر والكراهية الشعبية للأنظمة المستبدة ، فبدأت شرارة الثورة الأولى عندما قامت الشرطية التونـــسية فادية حمدي في مدينة سيدي بوزيد بصفع بائع الخضروات المتجول محمد البو عزيزي والبـــصق عليه في (17 كانون الأول 2010)، فأشعل النار في جسمه أمام مقر بلدية المنطقـــة تعبيـــراً عـــن غضبه على ظروفه المادية السيئة بعد أن أحس بالإهانة الشديدة نتيجة حالة البطالة التي أصبح فيها بعد مصادرة عربته، فاندلعت إثر وفاته يوم (4 كانون الثاني2011)، شرارة الثورة التي قادها آلاف

التونسيين الرافضين لتفشي البطالة وانعدام العدالة الاجتماعية وتفاقم الفســاد داخــل نظــام الحكــم (الرشيد ، 2013 : 13) .

وانتشرت عدوى التظاهرات في أرجاء تونس حتى أطاحت الثورة التونسية التي ســميت بثورة الياسمين بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في (14 كانون الثاني 2011) ، فيما لم يــر أكثر المتفائلين في مصر أن مظاهرات (25 كانون الثاني 2011) ستكون بداية لثورة قل نظيرها على مستوى العالم ، إذ شارك في تلك التظاهرات السلمية آلاف المحتجين في العاصمة المــصرية القاهرة ، وعدد من المحافظات استجابة لدعوات شعبية شبابية ، دفعت الرئيس المــصري الــسابق محمد حسني مبارك لتقديم عدد من المبادرات لم تكن كافية في نظر المحتجين من أبرزها : تعديلات دستورية ، وتفويض صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان ، غير أن استمرار التظاهرات وتوسعها أدى إلى تنحي مبارك عن السلطة في اليوم الثامن عشر للثورة (11 شباط 2011) ، بعد أن مكث في الحكم ثلاثين عاماً (عبد الكريم ، 2012 : 13) .

ثم أشارت المعطيات الأولية للمشهد العربي على الصعيد السياسي إلى حــصول تحــولات كبيرة بعد إنجاز هذه الثورات التي غيرت الواقع العربي وأحدثت إصلاحات كبيــرة قامــت بهــا الحكومات والأنظمة مجبرة على اتخاذ إجراءات مهمة لتحقيق الإصلاح السياسي وتدابير أساســية للتغيير السلمي ، فأفرز ذلك عن مسار عام اندلعت بموجبه الثورات الشعبية في ليبيا واليمن وسوريا (الحمد ، 2011 : 7) .

وعلى صعيد الموقف التركي من هذه الثورات فأن محاولات تركيــا لتجنــب الــصراعات العرقية والدينية في المنطقة دفعها للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبراً عن دبلوماســية القــوة

الناعمة، لكنها فاعلة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات ، عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحيلولة دون تحول الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة ، ونظرت إلى أن عدم الاستقرار والنزاعات في دول الجوار ، إذا حدثت في دولة قد تمتد إلى الدول المجاورة ، لذلك أخذت حكومة حزب العدالة والتنمية تعزز علاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الآسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا ، وطرحت حلاً للقضية القبرصية ، وسعت لتجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة التي حدثت في عهد إدارة بوش الابن فقامت بفتح القنوات الدبلوماسية الإيجابية مع إدارة أوباما عام (2009) ، كما أعلنت تركيا تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل ، وأسهمت في الوساطة بين الدول العربية المجاورة مثل العراق وسوريا ، أو وساطتها بين إيران والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وفي ذروة هذه النشاطات جاءت ثورات الربيع العربي (البرصان ، 2012 : 473) .

وقد رأت تركيا في الثورات العربية وعلى لسان (أحمد داود أوغلو) ، " أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية وأنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ، ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير ، فمثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من هذه الثورات ، وشملت الآتي (عبد القادر ، 2012 : 588) : -

1. احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية .

2. الحفاظ على استقرار الدول وأمنها ، وضرورة أن يحصل التغيير سلمياً .
3. رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنباً لتكرار حالة العراق وأفغانستان ، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم .
4. تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.
5. رعاية المصالح التركية العليا ، التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم .
6. الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
7. عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة .
8. مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها .

ورغم ازدواجية الموقف التركي من الثورة في ليبيا ، إذ عارضت التدخل الغربي في بداية الأحداث ، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينة بنغازي أمام القنصلية التركية واتهامها بدعم القذافي ، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي ، لذلك غيرت من موقفها ووافقت على التدخل الغربي ، ودعت القذافي إلى التنحي وقامت بغلق سفارتها في طرابلس ، وأن مرد تلك الازدواجية والتغير في الموقف يعود إلى أنها لم تكن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي ، وقد اضطرت تركيا لأول مرة إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب ، وأن لكل خيار ثمنه ، إذ يعني اختيار مساندة الحكومات يحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن

العربي ، لكنه يفقـد النظام السياسي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية شـعبيته لـدى الأتـراك والعرب ، لذا كان عليها الموازنـة بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية الديمقراطيـة ، وقـد اتبعت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأمر ، كما هو الحال عندما تبنت منهجاً حذراً تجاه أحداث دوار اللؤلؤة في البحرين لتداخل تلك الأحداث مـع العلاقات بـدول الخليج العربي من جانب ، والقضايا الطائفية من جانب آخر ، وهـو ذات الموقف مـع الثـورة السوريـة في بدايتها ، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة بعـض الشعوب العربيـة فـي الـسياسة التركية (سليم ، 2012 : 497) .

إن تعدد الدلالات المطروحة للمواقف التركية والاختلافات بينها ، نابع مـن طبيعـة الـسياسة التركية التي تقوم على توجهات براغماتية ، تمنح المصالح الاقتصادية غلبة ملموسة ، ورغم أنهـا تعطي مؤشراً عن ارتباك السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها في حدود السياسات التي تراعي حالة التوازن من خلال عدم الانحياز بوضوح للشعوب المطالبة بالتغيير لكنها تشير إلى حالة من الارتباك عبر التخلي عن الأسس التوازنية التي تنادي سياسة العمق الإستراتيجي جراء قيام تركيـا بالتدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى، ومن خلال هـذا فـإن مواقف تركيا من ثورات الربيع العربي كانت تساير الاتجاه الذي يتلاءم مع التوجهـات الإسـلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا، فيمـا لاحـظ عـدد مـن المهتمين بالشأن التركي بأن هذه المواقف إنما تساير إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية، وهو ما يناقض تفسيرات عدت رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة أحد المحددات الأساسية للموقف التركي (Burhan, 2011) .

لهذا أصبح للدور التركي تجاه ثورات الربيع العربي أبعاد لها اتجاهات عديدة من أبرزها : الطابع البراجماتي للسياسة التركية أو التركيز على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد ؛ وتحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لذاكرتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية؛ واستمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي ؛ وتنامي دور الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة من استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، الآمر الذي أثار الجدل حول طبيعة الدوافع والحقائق المحركة لتعدد هذه التوجهات ، لذلك كان على القيادة السياسية التركية ضرورة تحقيق تكامل بين جميع التوجهات السابقة من خلال العمل على توفير العناصر الأساسية الآتية (أوغلو ، 2010 : 446) :-

أ . ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

ب. تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

ج. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة لمعالجة الخلافات.

د. ضرورة الحفاظ علي وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

هـ.أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع،مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

لقد كان استمرار الدور التركي متعدد الاتجاهات نحو ثورات الربيع العربي رغـــم محدوديـــة تأثيراته يمثل استمرارا للوضع القائم في تلك الدول ، كونه يعبر عن السياسة التركية التي لم تكـــن لديها النوايا الإيجابية في الخوض بشؤون الآخرين ، وهذا كان يتطلب تعزيز الدور التركـــي لكنـــه يلزم حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، تقوم على افتـــراض اســـتقرار الوضـــع الداخلي التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قـــد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيتـــه ومحدوديـــة قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يـــدفع إلـــى تراجعه تدريجيا (نور الدين ، 2011) .

إن الوقائع السياسية التي أفرزتها السياسة التركية تجاه ثورات الربيع العربي توصلت إلى نتيجة أولية مفادها : أن الابتعاد التركي عن المنطقة العربية طوال العقود الماضية أثر وبشكل واضح على استيعاب صناع القرار التركي لتطورات الأحداث الجارية في الدول العربية ، وجعلهم لم يتوقعوا أن أموراً معقدة ستجبر تركيا على مراجعة كاملة وإعادة قراءة لآلية صنع القرار السياسي التركي بناء على المستجدات ، التي ولدت محاور وتحالفات قائمة على خلفيات مذهبية وطائفية واضـــحة، لـــذا يمكن القول أن التعاطف الشعبي العربي مع تركيا تعرض لانتكاسة واضحة ، وهي الدولـــة التـــي حاولت كســـب الرأي العـــام العربي عبر التصعيد مع إسرائيل ، ودعم غزة المحاصرة واستغلال ســـوء علاقات معظم الدول العربية مع إيران، بعد حدوث تناقضات في الموقـــف التركـــي تجـــاه الأحـــداث فـــي تونس ومصر ، ثم ظهر ذلك جلياً فـــي رفض المشاركة في حملة الناتو على ليبيا ثم محاولة اللحاق بالثوار لكسب رضاهم خوفا من حرمان أنقرة من مكتسبات إستراتيجية ، وأخيرا

الموقف الضعيف والمتردد تجاه الأزمة السورية الذي اثبت أن طروحات الساسة الأتراك مجــرد ظاهرة إعلامية (الشمري ، 2012).

وتأسيساً على ما سبق ، فإن الرؤية التركية تجاه كل ما جرى من تحولات في الواقع الـسياسي لعدد من أنظمة الحكم في المنطقة العربية ، تتحدد في أن توجه دول المنطقة نحو الديمقراطية يعـد أمراً حتمياً وإن طال ، كما أن الشعوب ستسعى لتحقيق ذلك ، وهو ما يعنـي أن عليهـا مـساندة المطالب الشعبية الطامحة لمزيد من الديمقراطية ، والحرية ، وحقوق الإنسان انطلاقاً من القيم التي تؤمن بها ، وأن طريق ذلك يكمن في الإصلاح الجذري داخل كل نظام لا يزال ممكنـاً إذا كانـت هناك إرادة حقيقية لذلك ، وهي تفضل أن تستجيب الأنظمة لمطالب الـشعوب ، وإلا فـإن انتقـال السلطة بشكل سلمي في حال فشل الإصلاح هو الخيار الأصلح ، خوفاً من تدخل دولـي تتخـوف تركيا منه بحيث لا يدع لها مجالاً للمناورة (باكير ، 2012 : 90) .

إن الإستراتيجية التركية الإقليمية في الشرق الأوسط كانت ترى بأن أساليب القمع خـلال العقود الماضية هي ميزة تعامل بعض من حكام بعض الدول مع مجتمعاتهم وشعوبهم ، وأن مرور قرابة نصف قرن أو أقل من ذلك بقليل على بقاء الحكام في مناصبهم وعدم وجود رغبة لديهم فـي التخلي عن كراسيهم أو صلاحياتهم المطلقة ، دفع الشعوب العربية لخوض معارك دامية مع هؤلاء الحكام، بعد أن اختلفت معطيات العصر ، فثورة التكنولوجيا بما أتاحته للشعوب حققت هذه الفرصة التاريخية ، وفي هذا المجال جاء الموقف التركي المتشدد تجاه الأزمة السورية ضمن سياق ثورات الربيع العربي داعماً للمطالب الشعبية بالتغيير ، وهذا ما تتناوله الدراسة في المبحث التالي .

المبحث الثاني
التوجهات التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط

أدى تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا عام (2002)، إلى تبني سياسة خارجية إقليمية قائمة على توجهات تركية متعددة الأبعاد والأدوار ضمن وجهة نظر جيوستراتيجية متداخلة بين تركيا العضو في التكتلات الإقليمية لكل من أوروبا وآسيا والبلقان والقوقاز والشرق الأوسط ، وحوض البحر الأبيض المتوسط، مما فرض على الحكومة التركية التي رأسها (رجب طيب أردوغان)مطلع عام (2003) السير في طريق إجراء التحولات من سياسة تركيا البعيدة عن بعض الأدوار الإقليمية إلى سياسة تتمتع بصفة الموازنة من أجل تحديد الهوية التي برزت فيها سمات جديدة في أسلوب التعامل قديمة الجذور تمتد بين الانتماء الإسلامي والتطلعات العثمانية .

إن هذا الجمع بين الأبعاد الموازنة للعلاقات والمصالح ومد النفوذ إلى مناطق الجوار المتعدد الوجهات الجغرافية عمل على تقوية الإستراتجية التركية الإقليمية الشاملة وعزز من فروعها ضمن النهج الاقتصادي الواعد الذي وسعت بموجبه دائرة النفوذ في كل تلك المناطق، فأظهرت الحاجة إلى جانب ذلك بناء القوة العسكرية"الصلبة"، وإلى سياسة خارجية تعتمد القوة "الناعمة " عبر توظيف العمق الإستراتيجي وحداثة التجربة الديمقراطية ، فكان التحول في الوجهة الإقليمية لتركيا نحو منطقة الشرق الأوسط التي فرضت عليها اتباع توجهات جديدة ، ويتناولها هذا المبحث من خلال المطالب الآتية: -

المطلب الأول : العلاقات التركية – الإسرائيلية .

المطلب الثاني : التعامل التركي مع الأزمة السورية.

المطلب الثالث : المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط .

المطلب الأول

العلاقات التركية – الإسرائيلية

تمر العلاقات التركية – الإسرائيلية بحالة من التدهور الشديد منذ خمس سنوات ، بعد أن مثّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام (2008) ومطلع عام (2009) نقطة فارقة في علاقات الطرفين، فقد جاء العدوان في وقت كانت الجهود التركية في ذروتها ساعية إلى إعادة المفاوضات المتوقفة منذ سنوات على المسار السوري – الإسرائيلي مرة أخرى ، فكتب العدوان رسالة إسرائيلية مفادها أن المفاوضات مع سوريا أصبحت من الماضي ، ومرد الدور التركي حينذاك كان يستند إلى حالة الدفء في العلاقات التركية – الإسرائيلية التي بدأت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين ، حينها تبادل الطرفان السفراء للمرة الأولى منذ قيام العلاقات بينهما أول مرة بعد الاعتراف التركي بإسرائيل عام (1949)، أي بعد مرور أشهر قليلة على قيامها ، لتكون بذلك أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الإسرائيلي الذي لم يتأخر بتطوير علاقاته مع تركيا التي زارها ديفيد بن غوريون عام (1957) عندما كان يشغل منصب رئيس وزراء إسرائيل ، وعندها قام التعاون الإستراتيجي الوطيد بين تركيا وإسرائيل بدعم من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي رعت هذا التعاون ، كان من أهمها : انتهاء الحرب الباردة التي أفقدت الدور التركي التاريخي ضمن المنظومة الأمنية الغربية كخط مواجهة في الصراع ضد المعسكر الشرقي؛ وتداعيات الاجتياح العراقي للكويت عام (1990) التي تمخض عنها اندلاع حرب الخليج الثانية عام (1991) وما نجم عنها من تزعزع في النظام الإقليمي العربي ؛ والتدهور النسبي في صورة تركيا أمام دول الاتحاد الأوروبي جراء تصاعد المشكلة الكردية في تركيا ؛ والتقدم الملموس في

عملية السلام بين العرب وإسرائيل عبر محطات مهمة مثل مؤتمر مدريد عام (1991) ، واتفاقية أوسلو عام (1993) ، وإبرام معاهدة وادي عربة عام (1994) بين الأردن وإسرائيل ، لهذا فإن تردي علاقات تركيا مع إسرائيل لطَّف من المخاوف التركية بعد فقدان صورتها للبريق اللازم في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط جراء تعاونها مع إسرائيل (اللباد ، 2012 : 695- 709).

إن ما تشهده العلاقات التركية – الإسرائيلية من تآكل وتراجع تدريجي ، (لكنه مستمر)، نقل طبيعة هذه العلاقات ونوعيتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الطرفين في الفترة بين (1993 – 2003) ، إلى علاقات تناقض وصدام ، أدركت إسرائيل خلالها بأن موقف تركيا منها يعتمد على جملة من المعطيات ، من أبرزها : استمرار تأثير المؤسسة العسكرية التركية في قرارات النظام السياسي التركي ، لذا فإن إسرائيل كانت تخشى تقليص دور المؤسسة العسكرية وسطوتها على سياسة الدولة وقراراتها ، وهو ما تحقق بعد أن قامت حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من إجراء إصلاحات دستورية عميقة وشاملة قللت من تدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار ، على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى صعيد الأمن القومي ، وعززت من دور الحكومة التركية المنتخبة ، فيما قامت الرؤية الإسرائيلية عن الأسباب التي ساهمت في تردي علاقات البلدين إلى العاملين الآتيين (محارب ، 2012 : 734) : -

1. اختلاف سياسة النخب الجديدة التي تمارس الحكم في تركيا منذ تشرين الثاني (2002)، واعتمادها لإستراتيجية جديدة تجاه دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل .

2. اتباع إسرائيل الحل العسكري في مواجهتها للانتفاضة الفلسطينية ، واستخدام البطش والقمع وسياسة التصفية الجسدية ضد كوادر الفصائل الفلسطينية وقادتها ، الأمر الذي رفضته الحكومة التركية التي حظيت بقبول شعبي فلسطيني وتأييد لمواقفها في أواسط الشعبين العربي الفلسطيني والتركي .

لقد قابل حالة التردي في العلاقات التركية – الإسرائيلية تميز موقف تركيا من العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام (2008) ، وذلك ضمن الدول التي اتخذت مواقف مميزة، على الصعيدين الرسمي والشعبي، ولا شك أنّ التاريخ سيحفظ لتركيا وقوفها إلى جانب أهالي غزة في تصديهم للعدوان الإسرائيلي، وقد توزع الموقف الرسمي التركي على النشاطات الآتية (تركماني ، 2009) :-

أ. النشاط الإعلامي عبر توجيه النقد الشديد إلى إسرائيل وتحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع، حيث وجه رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أقسى العبارات ضد الأساليب الوحشية الإسرائيلية ، إذ قال: إن إسرائيل ستغرق في دموع أطفال غزة.

ب. النشاط الحكومي الرسمي عبر التحرك التركي على الصعيد العملي من أجل وقف العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في غزة ، وتحقيق وقف إطلاق النار ، وفتح المعابر إلى غزة ، وإرسال المساعدات الإنسانية، فقام أردوغان لهذه الغاية بجولة أولى على الدول العربية المعنية، مثل سورية والأردن ومصر والسعودية خلال عام (2009).

ج. النشاط الشعبي، كان الشعب التركي واحدا من أكثر الشعوب تحركا دفاعا عن غزة، فمنذ اليوم الأول للعدوان انتفضت تركيا من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وتعددت التظاهرات في كل المدن ورفعت شعارات " الموت لإسرائيل "، بل شهدت اسطنبول واحدة من أضخم التظاهرات في تاريخها لدعم غزة في الرابع من كانون الثاني (2009) شارك فيها أكثر من مليون شخص.

ثم جاء التورط الإسرائيلي في التعرض إلى قافلة الحرية التي كانت تقل مجموعة من نشطاء السلام معظمهم من الأتراك الساعين إلى دخول غزة التي تعيش في ظروف الحصار القاسي منذ عام (2009) ، إذ قامت مجموعة من القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية بتنفيذ إنزال جوي على كبرى سفن القافلة " مرمرة " التركية في (31 آيار 2010) قتل من جرائه عشرة أتراك من الذين كانوا على متن السفينة وجرح آخرين ، ليحدث ما يمكن أن يوصف بالقطيعة الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل ، وذلك لأن هذا التورط الإسرائيلي فاقم التوتر في العلاقات بين البلدين ، ومثَّل نقطة تحول مفصلية في تاريخ علاقاتهما ، وقد كان معلوماً أن وصول القافلة إلى هدفها يعني انتصاراً معنوياً لتركيا ، فيما يخلق إيقاف القافلة في عرض البحر أزمة دولية لإسرائيل ويفرض عليها المزيد من الضغوط الدولية ، وفي كلتا الحالتين كانت تركيا هي الرابحة من منظور الجدوى السياسية والمعنوية في المنطقة .

لقد كانت الدماء التي سالت على ظهر السفينة مرمرة ثمن عودة تركيا إلى المنطقة ودفعت تركيا نحو التقارب مع أطراف أخرى تكن العداء للجانب الإسرائيلي ، تجسد في تثبيت الحضور الإقليمي لدى أوسع الشرائح والقطاعات العربية ، وتحقيق التقارب الإيراني – التركي ، هذا التقارب

الذي عُد بأنه ليس في صالح إسرائيل جراء تبني تركيا لمواقف تثبت ذلك ، كان من أبرزها الآتـــي (إدريس، 2012) :-

أولا : رفض تركيا توقيع مشروع عقوبات جديدة مشددة ضد إيران من مجلس الأمن والتـــصويت مع البرازيل ضد هذا المشروع، والأهم هو تحدي تركيا لهذا القرار الجديد ودخولهـــا فـــي علاقات تعاون اقتصادي وتجاري غير مسبوقة مع إيران خففت كثيراً من جدية العقوبات.

ثانيا : إصدار مجلس الأمن القومي التركي الوثيقة الجديدة للأمن القومي التي صنفت "إســـرائيل" بأنها تهديد رئيسي لأمن تركيا مقابل إزالة إيران وسوريا وروسيا إضـــافة إلـــى اليونـــان وجورجيا وأرمينيا وبلغاريا من قائمة الدول التي تعد تهديداً خارجياً لتركيا.

ثالثا: رفض تركيا القبول بالمشاركة في الدرع الصاروخية الأطلسية المقترحة واستضافتها على أراضيها إلا بشروط كان أبرزها رفض أي نص على كل من إيران أو روســـيا كـــأطراف مستهدفة من هذه الدرع، وهي إشارة انحياز تركية مهمة لإيران، لكن ما هو أهم هو اشتراط تركيا عدم حصول "إسرائيل" على المعلومات التي ستحصل عليها محطات الإنذار المبكـــر ورادارات التنصت المنتشرة في قواعد حلف الأطلسي على الأراضي التركية.

ولم تقتصر الأزمة في العلاقات التركية – الإسرائيلية على المستوى السياسي وإنما انعكست أيضاً على مستوى السياحة بين البلدين، فقد انخفض عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا عام (2008) بنسبة (40 %) ، ومن مظاهر التحفظ التركي حيال إسرائيل، التأخر في تسليم صفقة الطائرات دون طيار، مع وجود عدد من المآخذ التركية على أداء الطائرات التي تسلمتها، فيما دافعت إسرائيل عن طائراتها بأن الخلل في عملها يعود إلى الكاميرات الثقيلة التي أصرت تركيا

على تركيبها عليها، وتشير الدلائل الأخرى إلى أن من الأمور التي تعرقل قيام علاقات جيدة مع إسرائيل وجود أفيغدور ليبرمان في وزارة الخارجية الإسرائيلية،
ورغم كل ذلك فإن تركيا ظلت محافظة على مسافة معينة عن إسرائيل وهو جزء من التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي تسعى إلى إبقاء كل القنوات مفتوحة مع كل الأطراف (حيدر ، 2012) .

لكن تركيا تدرك جيداً أن التوازنات الإقليمية لا تتغير بحادثة واحدة ، بل بإدراك الأهداف ومدى تحققها عبر استثمار عناصر القوة وتحييد الخصم وفق رؤية مركبة تركز على التغيرات في مكونات الوضع الإقليمي وتغير مؤشرات التحالفات الدولية ، وهو ما فعلته تركيا باقتدار في إدارة هذه الأزمة التي تغيرت بموجبها المنطلقات الأساسية للإستراتيجية الإقليمية التركية في الشرق الأوسط ، فأصبح الابتعاد التركي عن إسرائيل ملبياً للمصالح التركية العليا ، ورتب خطّاً واضحاً لإدارة الأزمة من قبل إسرائيل ، مما وفّر أرضية قوية لتركيا كي تحيد الدعاية الإسرائيلية ، لكن الأمر اللافت للانتباه يكمن في التوقف التركي عند ذلك الحد دون التفكير بقطع علاقات تركيا بإسرائيل لأن هذا الإجراء سيحرر تل أبيب من ضغوط أنقرة أكثر في هذه المرحلة ، وبهذا استمرت العلاقات لكن تركيا لم تعد شريكاً استراتيجياً لإسرائيل ، مما أفرز عن معنى أن الصراع على النفوذ لا يلغي وجود تحالفات ومصالح مشتركة على الناحية الأخرى ، لكن الصعود الإقليمي التركي جعلها تتحدى بمنطق الأمور موقع إسرائيل كقوة إقليمية في الشرق الأوسط ، ونقل العلاقات بينهما لمصلحة تركيا ، وقام بتحييد إسرائيل الطامحة لأداء دور مميز في نظام شرق أوسطي جديد (اللباد ، 2012 : 715-717) .

لقد كان من الطبيعي أن يكون عدد التحديات التي تواجه العلاقات التركية – الإسرائيلية كباقي العلاقات الدولية ، خلال الفترة الزمنية الطويلة من عمر علاقات البلدين ، والمقصود بالتحديات هنا مجموعة الظروف والإشكاليات والمعطيات التي تظهر في الحاضر أو المستقبل ، وقد تكون هذه التحديات داخلية من صنع الأطراف المحلية ، أو قد تكون خارجية من صنع الآخرين ، وفي مجال هذه الدراسة فأن هذين النوعين من التحديات هي التي واجهت العلاقات التركية – الإسرائيلية ، فتركيا تواجه معارضة وضغوطات داخلية شعبية وحزبية معارضة جراء علاقتها مع إسرائيل ، خاصة في ظل ما تمارسه إسرائيل من أساليب تجاه الشعب الفلسطيني ، وكذلك العلاقات المتصاعدة على أرض الواقع غير المعلنة بين إسرائيل وحكومة إقليم كردستان العراق ، الأمر الذي لم تقبله تركيا بشكل عام والمؤسسة العسكرية فيها بشكل خاص ، رغم أن هذه المؤسسة هي الراعي الرئيس لعلاقات البلدين في الجانب التركي ، كما تتعرض تركيا لضغوط عربية وإسلامية شديدة جعل من تركيا تقف موقف المدافع وتقول بأن هذه العلاقات ليست موجهة ضد أحد ، إنما هي في إطار التعاون الثنائي ، الأمر الذي وضع تركيا في موقف حرج أمام مسؤولية أدبية وأخلاقية لتدافع عن نفسها وتحاول إثبات انتمائها الإسلامي من خلال الإدانة الإعلامية للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والوقوف بجانب القرارات التي تدين إسرائيل في المحافل الدولية ، فيما تقتصر التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي في الغالب على معارضة بعض المتطرفين في اليمين الإسرائيلي ، والمخاوف التي تبديها بعض الأطراف التي لها عداء تاريخي مع تركيا مثل اليونان والأرمن (خماش ، 2010 : 131) .

ومن خلال هذه التحديات حاولت تركيا الموازنة بين علاقاتها مع العرب وإســرائيل ممــا أفصح عن سياسة تركية جديدة شكلت توجهاتها تحدياً كبيراً للعلاقات التركية – الإسرائيلية كونهــا قامت على الأسس التي وضعها أحمد داود أوغلو التي تشمل الآتي (البرصان ، 2009 : 30) :-

(1) الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها .

(2) حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا،والخروج من كونهــا طرفــاً لــه مشكلات متواصلة مع جيرانه إلى بلد يقود المصالحة بين جيرانه، وقد نجحت تركيا في ذلك مع سوريا وإيران واليونان وروسيا ومحاولة ترميم العلاقات مع أرمينيا .

(3) اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ترتبط بموقع تركيا الجيوسياسي الــذي يــربط المناطق الحيوية في العالم (آسيا– أوروبا)، (الإسلام– الغرب)، (الشمال– الجنوب).

(4) تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسية الخارجية ، عبر التفاعل مع جيرانهــا في الإقليم والعالم ، لا كونها جسراً يتم العبور عليه بين الشرق والغرب .

(5) الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة مع عدد كبير من المسؤولين والشخصيات على مختلف المستويات في دول العالم .

وقد شعرت إسرائيل بالقلق نتيجة اتباع حكومة (رجب طيب أردوغان) لهذه السياسة ، مــع وجود تسريبات إعلامية عن اتجاه تركيا لإلغاء التعاون الإستراتيجي بين الطرفين ، في ظــل وجود إشارات حكومية تركية عن تراجعها تزويد إسرائيل بالمياه ، وإلغاء الاتفــاق الموســع بينهما، وأن مصدر القلق الإسرائيلي يكمن في عدم قيام تركيا بنفي هذه التــسريبات رســمياً ، وتجاهل تركيا لعرض إسرائيلي بإقامة ممر للطاقة تحت مياه البحر المتوسط لربط الجــانبين ،

والأهم من كل ذلك فقد وصلت حالة الخلاف بين تركيا وإسرائيل إلى حد محاولات الاغتيال السياسي فقد أثبتت التحقيقات التركية تورط جهات إسرائيلية بمحاولة الإطاحة بالحكومة التركية من خلال السعي لاغتيال رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية (رجب طيب أردوغان) ، وأن العقل المدبر لهذه العملية هو الحاخام اليهودي (تيونكاي غيوني) أحد عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن هذه هي المحاولة الثالثة للانقلاب على الحزب التركي ، وقد تناولت وسائل الإعلام التركية في كانون الأول (2008) نشر هذه الوقائع التي تتهم فيها منظمة (أرغنيكون) الإسرائيلية القومية المتطرفة (خماش ، 2010 : 152) .

يرى الباحث أن الأحداث والتطورات الإقليمية ساهمت بشكل واضح في تردي العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وأن استمرار تراجعها سيؤدي إلى فقدان تل أبيب حليفاً استراتيجياً مهماً في الشرق الأوسط ، وهو ما سيقود بدوره إلى زيادة العزلة الإقليمية لإسرائيل ، خصوصاً بعد فقدانها الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ، لكن المحرك الأساس للتغيير في طبيعة العلاقات بين الطرفين جاء نتيجة فوز حزب العدالة والتنمية التركي ذو الميول الإسلامية بالانتخابات البرلمانية التي مكنته تشكيل الحكومة التركية التي رأسها (رجب طيب أردوغان) الذي كانت بصمات واضحة في الضغط باتجاه مضاد لتطور العلاقة مع إسرائيل ، أجرت تركيا تحت قيادته إصلاحات شاملة في بنية النظام السياسي التركي تحرر بموجبها من سطوة المؤسسة العسكرية والبيروقراطية التي سادت خلال سنوات الحكم السابقة ، لكنها أوجدت تحديات عديدة خلقت حالة من التفكير السلبي لكل جانب تجاه الآخر ، ورغم ذلك فإنها لم تغير في أهمية كلا البلدين وفقاً لمنظور المصالح المتبادلة بينهما .

المطلب الثاني

التعامل التركي مع الأزمة السورية

شهدت العلاقات التركية – السورية تحسناً ملحوظاً بعد تشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية التركي عام (2002) ، التي أفادت كثيراً من الاتفاقية الموقعة بين البلدين في تشرين الأول عـــام (1998) الذي تعهدت فيها سوريا بوقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني ، بعــد أن وصلت التهديدات التركية لسوريا ذروتها كادت أن تصل العلاقات بينهما إلى حالة الانفجـــار قبـــل توقيع الاتفاقية المذكورة بأيام (رضوان 2006 : 306) ، واتسم الموروث التاريخي الكبير بـــين البلدين بالسلبية والتوتر على الدوام ، خاصة بسبب نظام القطبية الثنائية الذي كـــان يهـــيمن علـــى العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة ، فتركيا كانت حليفة الغرب ، وعضواً في حلف الناتو ، بينما كانت سوريا على علاقة وطيدة مع الاتحاد السوفييتي السابق ، وإن انتهاء هذه الحقبة جعل استمرار الطابع السلبي لعلاقات البلدين أمراً مصطنعاً ويستلزم البحث عن إعادة النظر في طبعيـــة المخاطر والتهديدات التي تمنع الدولتين من إقامة علاقات إيجابية ومستقرة (أوغلو،2010 : 624).

لكن تداعيات الثورات التي انطلقت فـــي العديد مـــن الـــدول العربيـــة منـــذ مطلـــع عـــام (2011) ما زالت جذوتها لم تنطفئ في دول أخرى ، أعادت العلاقات التركية – الـــسورية إلـــى درجة من السوء لم تبلغها من قبل ، وقد أثر اندلاع تلك الثورات بصورة مباشرة أو غير مباشـــرة إلى الآن على خمسة أنظمة سياسية عربية ؛ تونس ومصر وليبيا ، أما اليمن فقد دفع الضغط الشعبي الرئيس علي عبد الله صالح إلى الرضوخ لإرادة الشعب الذي رفض تمديد فترة رئاسته أو توريـــث الحكم لابنه ، وأجبر على تقديم استقالته ، على شرط الإعلان عن انتخابات رئاسية لـــصالح نائبـــه

الذي أنهى فوزه بمنصب الرئاسة حكم سلفه الذي دام أكثر من ثلاثة عقود، في حين ما زالت سوريا تشهد مخاضاً عسيراً ، اشتد فيه الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم ، وبين سلطة الحكم المرتكزة على قوة النظام العسكرية الصلبة ، وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري المؤيدة له ، وتشير الدلائل على أرض الواقع إلى تحول الأزمة من صراع داخلي إلى حرب أهلية ترتبط بتأثيرات قوى خارجية وبعض أطراف المعارضة (منصور ، 2012 : 45) .

ولم يقتصر أثر التغيير الذي أحدثته هذه الثورات العربية على الخارطة الإقليمية أو الدولية ، بل أعاد رسم خارطة الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة في البلاد العربية التي حدثت فيه الثورات أو في الدول المجاورة الأخرى التي شهدت حراكاً شعبياً ، إصلاحياً كان أو ثورياً ، فقد أعيد توزيع مراكز القوة في هذه الدول بين مختلف التيارات السياسية والفكرية الرئيسية والفاعلة في العالم العربي ، مما أثر بلا شك على السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية ، ويؤثر بالتالي على علاقاتها بالدول الإقليمية المجاورة ، وبالدول الغربية وشكل تحالفات جديدة (الأنباري ، 2012 : 10) .

إن التحولات السياسية التي شهدها العالم العربي المنبثقة عن الحراك السياسي الذي مارسته الشعوب في كل من المغرب والأردن والجزائر وفلسطين ودول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص منها البحرين ، التي أعقبت الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، وما جرى في اليمن ، والأزمة السورية ، ساهمت في تنامي المواقف والرؤى الدولية والإقليمية تجاه هذه التحولات السياسية، وهو أمر لم يكن ليحدث لولا الأجواء العامة المحيطة بتلك التحولات والثورات ، فتحولت هذه الرؤى

والمواقف إلى متغيرات كبيرة في الاستراتيجيات العالمية والإقليمية كونها بدأت تتعامل مع مكونات إستراتيجية لها توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة في الدول التي حدثت فيها التحولات .

وقد كان العامل الدولي مهماً وأساسياً دخل في تشكل المنطقة في المرحلة القادمة بكل الأحوال ، لكن المعطيات المتوفرة تشير إلى محدودية الدور الأمريكي في الثورات العربية ، كون هذه الثورات جاءت من الداخل ، إلا إذا أستطاع مريدو نظرية المؤامرة توفير بيانات تثبت عكس ذلك ، أما الدور الإقليمي فإنه يشير إلى ثلاث أطراف إقليمية مؤثرة في المنطقة منذ سايكس بيكو ، وكان لها مواقف متباينة تجاه ثورات الربيع العربي وهي (هياجنة ، 2012 : 27) :-

- إسرائيل ، التي تلعب دوراً في السياسة الأمريكية وللأكاديميين الإسرائيليين سيطرة فكرية على وجهة النظر الأمريكية ، لكنها تمر في أسوأ أوقاتها من عزلة دولية ، وتراجع لحلفائها في المنطقة ، وإحراج حلفائها في العالم .
- إيران ، ولها موقف متناقض بين القيم والمصالح ، وهي مع الثورات العربية ما عدا في سوريا ، وأن موقفها متأخر في رد الفعل ومتأنٍ ، وترى أن ما يحدث في الوطن العربي هو امتداد للثورة الإيرانية عام (1979) ، وتتناول هذه الدراسة المواقف الإيرانية بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل التالي .
- تركيا ، بدأت تمارس أدوارها الإقليمية عبر إدارة علاقاتها من خلال التعامل مع جميع الأطراف المحلية في الدول التي شهدت أولا تزال تشهد تحولات وتغيرات جذرية في أنظمتها السياسية ، كونها تعلم أنه ليس لها دور في أوروبا ، وأن موقعها الأساسي يكمن

في الشرق الأوسط ، وهي تحاول أن تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل ، وهي جزء من حلف الناتو ، وتحاول أن يكون لها دور عربي ودور إسلامي .

وبدا واضحاً أن الموقف التركي من الأزمة السورية كان ثابتاً في تبني الحقوق التـي يطالـب المنتفضون بها ، وحاولت الحكومة التركية فـي بدايـة الأزمـة دفـع القيادة السورية إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمـة لتجاوز المحنة الداخليـة ، فوجـه الأتراك كثيراً من النصائح إلـى الرئيـس بشار الأسـد ، وأبـدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كـل الـسبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت (باكير ، 2012 ، 103) .

لكن تطورات الأحداث أثبتت خطأ النظام السوري بعدم الاستجابة في الوقت المناسب للتـدخل التركي ومحاولته انتزاع إصلاحات حقيقية من نظام الأسد لتهدئة الثائرين من بينها البدء فوراً فـي إصلاحات ديمقراطية جذرية من بينها إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة وشفافة ، والتوقف عن قتل المواطنين ، وسحب الدبابات من المدن السورية ، وإعادة الجيش إلى ثكناته ، وقد جاءت هـذه النصائح التركية بموجب رسائل وجهها أحمد داود أوغلو وزير الخارجية ، أعقبها تصريح رئـيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي أوحى للنظام السوري بأنه يتوقع قيام سوريا بإصلاحات فورية ، الأمر الذي دعا أحمد داود أوغلو لعقد مؤتمر صحفي قال فيه " هذه كلمتنا الأخيرة للسلطات السورية ؛ أول ما نتوقعه هو أن تتوقف هذه العمليات على الفور وبلا شروط ، وإذا لم تتوقف فلـن يبقى ما نقوله بخصوص الخطوات التي ستتخذ " ، لكن القيادة السورية تجاوزت طريق العودة عندما استخدمت الدبابات والمدفعية ضد المدنيين ، مما أثار غضب الحكومات التي كانت تتعامل بهـدوء مـع قمع النظام لمواطنيه (الرشيد ، 2013 : 184-185) .

إن سلوك نظام بشار الأسد تجاه الشعب السوري دفع الحكومة التركية إلى تخليها عن سياستها السابقة التي كانت تمتنع بموجبها عن الانضمام إلى العقوبات أو الأعمال التي تقررها الأسرة الدولية، بالتضامن مع موقف دول الخليج العربي الست التي أدانت سفك الدماء في سوريا ، وأن المعلوم من هذا الموقف التركي يعود إلى أنها كانت تسعى لأداء دور البديل الإستراتيجي المتاح أمام العرب ومنهم النظام في سوريا في حقبة ما بعد القطبية الثنائية ، والمقصود بالبديل حسب وجهة النظر التركية يعني الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية ، وله القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة في المدى البعيد تحقق مصالح جميع الأطراف ، وأن تركيا تعتقد بأن جميع شروط هذا البديل الإستراتيجي الذي تهيأ لسوريا تتوافر فيها وهي ذات الشروط التي يمكن للعرب مجتمعين أن يحققوا الاستفادة منها وهي (سليم ، 2012 : 466):-

1. امتلاك تركيا للقدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن الاستفادة منه لتحقيق أهداف الطرف الآخر سواء كان سوريا أو أي دولة عربية أخرى .
2. توفر الرغبة لدى تركيا في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة من المصالح التي تجمعها مع العرب .
3. الاشتراك التركي مع العرب في مجمل القيم والتوجهات السياسية التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها في العلاقات الدولية والإقليمية .

4. التوافق الوطني الموجود في تركيا حول مشروع مشاركتها لأي دولة عربية وعلى المـدى الطويل ، بحيث لا تكون المشاركة مرتبطة بحزب معين في السلطة ، وإذا خـرج منهـا سقطت المشاركة .

لذا لم تقبل تركيا أن تصبح وسيطاً في الأزمة السورية فحسب ، بل عبرت عن قـدرتها كقـوة إقليمية مؤثرة في المنطقة ، فكان تحركها ليس من أجل التهديد بالتدخل العسكري والتهديد بتـسليح رجال المعارضة السورية وأفراد الشعب للدفاع عن أنفسهم في مواجهة القوات المسلحة والأجهـزة الأمنية السورية ، بل من أجل منع تدخل القوى الدولية في الغرب أو حلفائها ، لأن تركيا تدرك جيداً مدى خطورة مثل هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا وعلى جمع دول المنطقة (الرشيد ، 2013 : 186) .

وفي ظل كل هذه التصورات والأجواء جاءت محددات الموقف التركي من الأزمة السورية مع بدء الاحتجاجات الشعبية في مدينة درعـا الحدوديـة مـع الأردن فـي منتصف (آذار 2011) ، وتطور هذا الموقف تدريجياً تبعاً لعدد من المعطيات ، من أهمها الموقف التركي العام من التطورات التي شهدها العالم العربي ، المتمثل في مساندتها جميع المواقف الشعبية المطالبـة بالديمقراطيـة بمزيد من الحرية وحقوق الإنسان ، مع الحرص على أن يكون الانتقال في السلطـة سلمياً ، لذلك تـدرج الموقـف التركي وفقـاً للمراحل الآتية (باكير ، 2012 : 623) : -

أ . مرحلة تقديم النصائح : حاولت الحكومة التركية خلال هذه المرحلة التـي جـاءت مـع بـدء الاحتجاجات الشعبية في (آذار 2011) دفع النظام السوري إلى إجراء الإصلاحات مـن أجـل تجاوز الوضع المتفجر ، وأبدت القيادة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتـوفير كـل الـسبل

والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح في أسرع وقت ، فأصدرت الخارجية التركية بياناً في (25 /2011/3) شدد على العلاقات الراسخة التي تربطها مع سوريا .

ب. مرحلة تقييم الوضع السوري : شهدت هذه المرحلة التي تمتد خلال شهر نيسان ، عدة محطات كان من أبرزها اتساع رقعة الاحتجاجات في مختلف انحاء سوريا وارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين المدنيين بشكل كبير ، وصدور إدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، إذ لجأت الجانب التركي في هذه المرحلة إلى إعادة تقييم الوضع بعد فشل محاولاته في دفع النظام السوري نحو إجراء إصلاحات حقيقية ، وتوصلت الحكومة التركية إلى نتيجة مفادها أن نظام الرئيس بشار الأسد يسير في اتجاه مغاير للنصائح التركية ، مما حدا بتغير لهجة تركيا تجاه الأسد مع الاحتفاظ بالمضمون السابق لرغبتها بقدرة سوريا على تجاوز الأزمة من خلال بوابة الإصلاحات ، فأصدرت الخارجية التركية تعليقاً يوم (22/ 4 / 2011) على الأحداث التي جرت في ذلك اليوم والتي سميت بأحداث الجمعة العظيمة ، طالبت تركيا في هذا التعليق الحكومة السورية بعدد من الخطوات ، تبع ذلك الاتصال الذي أجراه رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) بالرئيس السوري بشار الأسد في يوم (26 /2011/4) ، أعرب فيه عن المخاوف التركية من استمرار الأحداث مطالباً بتقديم الإصلاحات ، كما عقد مجلس الأمن القومي التركي جلسة له بتاريخ (2011/4/28) خلص فيها إلى عدد من التعليقات والتوصيات المتعلقة بالأزمة السورية .

ج. مرحلة الضغط على الجانب السوري : شهدت هذه المرحلة تسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف التركية من عدم الأخذ بنصائحها في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية ، وفرض

المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان ، فعمل الجانب التركي على تحذير النظام السوري من سياسة القتل التي ينتهجها ضد شعبه ، وأن الاستمرار بهذه الأعمال يدفع المجتمع الدولي إلى تشديد ضغوطه على سوريا ويتخــذ مواقــف حادة منها ، وأن تركيا ستكون مضطرة إلى القيام بما يجب عليها من خلال النهوض بمسؤوليتها تجاه هذا الموقف .

ثم تجمعت لدى الجانب السوري والمتابعين للشأن العربي انتقادات لاذعة عن السياسة التركية وتطلعاتها الإقليمية ، فجرى وصفها بأنها سياسة دفينة تسعى إلى إعادة إنتاج الإمبراطورية العثمانية من جديد، وهي لم تكن بحجم الإمكانات الحضارية والاقتصادية والسياسية بل كانت أشبه بنوع من الرهان على الدور الوظيفي لتركيا في الإستراتيجية الغربية وعضويتها في الحلف الأطلسي، وعليه فقد انهارت هذه السياسة الطموحة في الشرق الأوسط، وأن تركيا التي كانت قبل عامين من ذلك التاريخ تنهض بسرعة كبيرة في الداخل والخارج تبدو اليوم أمام أزمات داخلية كبيرة وعلاقات سلبية مع دول الجوار الجغرافي، سمتها السلبية والفتور والتوتر بدلاً من نظرية صفر المشكلات التي أطلقها وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، وفي العمق فإن تركيا تشعر بخيبة أمل كبيرة لما آلت إليه سياستها الخارجية ولاسيما تجاه الشرق الأوسط على وقع تطورات الأزمة السورية (دلي1 ، 2012).

وفي أثر تلك التطورات انتقل التقييم التركي الرسمي إلى مرحلة الاعتقاد بأن سقوط النظام السوري لا يشكل أي حساسية لدى تركيا ، ولا مخاوف لديها من التعامل مع أي بديل عنه شرط أن يلتــزم البديل بخطوات وضع سوريا في الطريق السليم لمنح الحريات للشعب السوري وتطبيق الديمقراطية

، لكن أكثر ما يخيف تركيا هو انهيار النظام السوري بما يؤدي إلى الفوضى دون أن يكون هنــاك بديل ، فتنتقل الفوضى إلى الدول التي لها ارتباطات مع سوريا (باكير ، 2012 : 638) .

ومع مضي الأشهر وتفاقم الأزمة السورية ، وتحوُّل المسار من أزمة داخليــة تتعلــق بالإصــلاح والحرية إلى أزمة في العلاقات الدولية بحكم الاصطفاف الذي جرى، سرعان ما تحــول الإلحــاح التركي على الإصلاح إلى ضغط سياسي ودبلوماسي على النظام السوري، ومن ثم توالت التهديدات التي بدأ يطلقها رجب طيب أردوغان عن الفرصة الأخيرة وعدم السماح بتكرار ما جرى في حماه وصولاً إلى دعوته الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة، لكن تحــولات الموقــف التركي تظهر أن الأزمة السورية وبحكم تعقيداتها وتشابكها وتداخلها مع العديد من القضايا الإقليمية والمصالح الدولية، جعل من الدور التركي دوراً حذراً يحاول التوافق بين السعي إلى تغيير النظــام في دمشق وتجنب التداعيات على بلاده، نظراً لأن التغيير الجاري يطال المنطقة بأكملها، وتركيــا ليست استثناءً رغم تقدم تجربتها في الممارسة الديمقراطية على العديد من الدول العربية هذا مــن جهة، ومن جهة ثانية كشفت تطورات الأزمة السورية أن الدور التركي على الرغم من الحديث عن استقلالية السياسة الخارجية التركية في عهد حكم حزب العدالة والتنمية دور مرتبط فــي وظيفتــه بالإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعليه ؛ فإن الموقف التركي الذي أعطى فــي البداية صورة هائلة لقوة تركيا وقدرتها على التأثير في الأزمة السورية سرعان ما تحول إلى وسيلة إعلامية أضرت بمصداقية القيادة التركية إلى درجة أن القادة الأتراك أفصحوا عن نواياهم الحقيقية في إعادة المجد العثماني (دلي 2 ، 2012) .

يرى الباحث أن الأزمة السورية نقلت العلاقات التركية – السورية إلى مرحلة شديدة التوتر بعد سنوات من التحسن في هذه العلاقة وصل إلى حد إقامة مجلس تعاون استراتيجي وإجراء مناورات عسكرية مشتركة للمرة الأولى في تاريخ علاقات البلدين ، فضلا عن العلاقة الشخصية التي تشكلت بين الأسد وأردوغان، وقد رأت تركيا في سورية جسراً لها للوصول إلى الملفات الساخنة في المنطقة ولاسيما فلسطين ولبنان ، وفي الوقت نفسه سوقاً مناسبة لبضائعها، وجسراً للأسواق العربية في دول الخليج ومصر والأردن، خصوصاً وأن مثل هذا التوجه ينسجم مع المتغيرات الداخلية في تركيا ورؤية حزب العدالة والتنمية لخيارات تركيا السياسية ونظرية صفر المشكلات التي طرحها أوغلو وقبلها نظرية العمق الاستراتيجي في تعبير سياسي عن إيديولوجية حزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية، حيث شكلت هذه العوامل مجتمعة دبلوماسية القوة الناعمة التركية ، ومن الواضح أن النظريات التي تحدث عنها أوغلو ولاسيما نظرية صفر المشكلات لم تعد لها مكانة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، فتركيا تقول إن علاقاتها مع النظام السوري وصلت إلى طريق مغلق، وأن المطلوب هو تغيير هذا النظام وكيفية إدارة مرحلة ما بعده، وهي في سبيل ذلك اتخذت مجموعة من الخطوات والإجراءات، تمثلت بفرض عقوبات على النظام السوري، ورعاية المعارضة السورية ، ولاسيما حركة الأخوان المسلمين ، وهيأت الظروف لتأسيس المجلس الوطني السوري، واحتضنت الجيش السوري الحر ودعمته عسكرياً واستخبارياً، وأقامت مخيمات للاجئين السوريين في المنطقة الحدودية، وعلى المستوى السياسي عملت في عدة اتجاهات، فمن جهة نسقت مع دول الخليج ولاسيما قطر والسعودية وكذلك الجامعة العربية لزيادة الضغوط على النظام السوري، ومن جهة ثانية برز ما يشبه تنسيق وتشاور تركي ــ أمريكي دائم بشأن كيفية

إدارة الأزمة، ومن جهة ثالثة اتجهت نحو طهران وموسكو وبكين للتأثير على مواقف هذه العواصم وإقناعها بتغيير موقفها من الأزمة السورية والعمل لإسقاط نظام بشار الأسد، وفي كل هذا حرصت أنقرة على عدم الاصطدام مع النظام السوري بشكل مباشر، نظراً لمعرفتها بالتداعيات المحتملة على أمنها الداخلي، فهي الدولة المجاورة لإيران والعراق (حلفاء النظام السوري) ، إذ إن الورقة الكردية تشكل مشكلة تاريخية بالنسبة لتركيا، والصراع الطائفي المخفي والقابل للتفجر بأي وقت، والبنية التركية بحكم إرثها الكمالي، وحتى سياسة حزب العدالة والتنمية ليست بعيدة عن مكامن الانفجار الاجتماعي والسياسي، لذا فإن الأزمة السورية أدت إلى حدوث توتر كبير في علاقات تركيا مع العراق وإيران وروسيا، وباتت الدبلوماسية التركية في أزمة مصداقية كبيرة تجاه هذه الدول في الوقت الذي كانت علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول تشكل أملاً كبيراً لتعزيز دورها الإقليمي وتطوير قدراتها الاقتصادية في المرحلة المقبلة ، وهذا ما تتناوله هذه الدراسة في المطلب الآتي .

المطلب الثالث

المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط

يحيط التشابك والتعقيد منظر العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الشرق الأوسط بشكل عام ، والدول العربية بشكل خاص ، وذلك نتيجة عوامل عديدة تتداخل في ما بينها وتبرز فيها بعض العوامل غير معنية بالجانب الاقتصادي ، إذ تتحكم مجموعة من العوامل في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم ، بعضها عام يتعلق بالسياسات الاقتصادية للأطراف المعنية ، وبعضها يتعلق بالاتفاقيات ذات الطابع الدولي ، وبعضها الآخر يتصل بتوجهات التكتلات الاقتصادية والسياسية التي ترتبط بها أطراف العلاقات الاقتصادية ، وتقع المصالح الوطنية والقومية ، السياسية والاقتصادية في مقدمة العوامل الخاصة ، وفي مجال المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط برزت عوامل تتعلق بالجانب التاريخي ، وأخرى ضمن الجانب السياسي الاستراتيجي ، وثالثة تتعلق في المحور الاجتماعي ، وتؤكد الرؤية التركية لسياستها الإقليمية على أربعة مبادئ هي : تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة ؛ وضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع ؛ وتغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة ؛ والحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية (عبد الفتاح ، 2009 : 276) .

وبموجب تلك المبادئ اتبعت تركيا سياسة شبه رأسمالية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مستفيدة من علاقاتها السياسية الإيجابية لتعظيم استثماراتها وصادراتها في الشرق الأوسط ، ونجحت تركيا في الانتقال من علاقاتها الاقتصادية التي كانت تربطها مع الأنظمة العربية

الفردية ، إلى التعامل مع أنظمة ثورات الشعوب ، معتمدة كذلك علـــى علاقاتهـــا وتحالفاتهـــا السياسية الجديدة ، ولا زالت تركيا هي الأقدر على تطوير سياسات اقتصادية معقولة ومتماسكة في ظل التقلبات الشديدة التي شهدتها المنطقة ، وكذلك فإن تعامل تركيا بحذر شديد وغموض مع الحركات الإصلاحية الديمقراطية في دول الخليج كان مراعياً للموقفين السعودي والأمريكـــي ، وتركت الساحة لهم وللخليجيين ، محافظة على تحالفها الاستراتيجي مع الولايـــات المتحـــدة ، متجنبة تمدداً استراتيجياً زائداً قد يرتد ضدها بقوة في الواقع السياسي والاستراتيجي والاقتصادي إقليمياً ودولياً ، فالحسابات التركية تمنعها من الدخول في صراعات مع كافة الجهات التي قـــد تحتاجها اقتصادياً ونفطياً واستراتيجياً وسياسياً خاصة إذا كانت هذه الدول قوية ومتماسكة مثـــل أمريكا والغرب والسعودية وبقية دول الخليج العربي ، فهذا السكوت والتناقض التركـــي تجـــاه الحراك في كل من اليمن والبحرين ودول الخليج له ثمنه (سميرة ، 2012 : 83) .

إن ما أحدثته الإستراتيجية الإقليمية التركية التي صاغها حزب العدالة والتنمية من نشاطات متصاعدة في علاقات تركيا الخارجية كان من نتائجها تجاوز عدد من مشكلاتها التـــي كانـــت مستعصية مع الدول المجاورة ، واتجهت نحو الشرق والجنوب لتقيم علاقات جديدة وتنسج لهـــا الدور الذي طالما طمحت إليه ، فتركيا لم تغير المحور الذي سارت عليه لكنها صححته ، فهي عضو في حلف شمال الأطلسي منذ خمسينيات القرن العشرين ، وعضو في منظمـــة التعـــاون الاقتصادي الأوروبي ، وعقدت اتفاقية للتفاهم الجمركي مع دول الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من عقد ، وتسير بطريق صعب لكنه ثابت للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وهي من جانب آخـــر عضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وعضو مشارك في رأسمال البنك السعودي للتنمية

، وعضو مراقب في الجامعة العربية ، ولديها اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وعقدت اتفاقيات للتكامل الاقتصادي مع جيرانها العرب كسوريا والعراق ، واتفاقيات كبيرة جداً مع إيران، ولديها خطط لتنمية حجم التبادل التجاري ، وانضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم باكستان وإيران وأذربيجان وأرمينيا ، وهي عضو في دول حلف البحر الأسود ، وتؤمن بمبدأ ألا تكون علاقتها بدولة معينة على حساب علاقاتها بدول أخرى ، وبمنطقة معينة على حساب علاقتها بمنطقة أخرى (الحمش ، 2012 : 205) .

وقد قامت التصورات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية التركي على أسس وخطوات الخصخصة التي اعتمدها (توركوت أوزال) عندما شغل منصب رئيس الحكومة التركية للفترة (13 كانون الأول 1983) لغاية (31 تشرين الأول 1989) ، ثم شغل منصب رئيس الجمهورية للفترة (9 تشرين الثاني 1989) لغاية وفاته في (17 نيسان 1993) ، تلك الخطوات التي أدت إلى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال الذين أطلق عليهم " البرجوازية المسلمة " أو " الرأسمالية المتوضئة " كونهم كانوا يطبقون قواعد الرأسمالية بشكل كامل لكنهم يؤدون الشعائر الدينية الإسلامية ، وهؤلاء لم يقتصر سعيهم إلى الثروة فحسب ، بل إلى السلطة والحكم ، وقد أثرت هذه الطبقة في توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال نظرتها إلى الشرق الأوسط كونه سوقاً اقتصاديةً كبيرةً يمكن أن تستوعب منتجاتٍ تركية ضخمة ، وقد حققت هذه التوجهات نجاحات كبرى ، إذ نما الاقتصاد التركي في الربع الأول من عام (2011) بنسبة فاقت (11%) ، لتصبح تركيا الدولة الأكبر من حيث معدلات النمو

الاقتصادي في أوروبا ، والثانية بعد الصين على مستوى مجموعة العشرين (عبـد القـادر ، 2012 : 589) .

ومن خلال هذه النظرة تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً ، التي تلاقت مع النظرة السائدة بأن هذه المنطقة ذات طبيعة إستراتيجية تتنافس عليها القوى المختلفة ، ومن هذه القوى فإن تركيا ليست في معزل عن هذه التوجهات ، لذلك عقدت مجموعة مـن الاتفاقيـات التجارية الحرة التي كانت لها أبعاد اقتصادية وسياسية ، فيما لعب البعد الأوروبي في الاتفاقيات الموقعة بين تركيا وكل من:السلطة الفلسطينية وتونس عام (2005)؛ والمغرب في عام(2006) ؛ وسوريا ومصر عام (2007) ؛ والأردن في عام (2011) ، إذ إن هـذه الـدول لـديها اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي باستثناء سوريا التي يُنتظر إبرام اتفاقية شراكة أوروبيـة معها بعد حل الخلافات السياسية الناشئة بموجب الأزمة السورية (حوا ، 2012 : 286) .

واحتلت تأثيرات مشاريع المياه التركية المقامة على نهري دجلة والفرات ، فـي علاقـات تركيا العربية ، وخاصة مع العراق وسوريا ، في دفع هاتين الدولتين للسعي من أجل تحـسين علاقاتهما مع تركيا وتوقيع اتفاقيات اقتصادية تسهل عليهما تلبية بعض حاجات تركيـا ، فهمـا يواجهان أزمة مائية متفاقمة بسبب تدني كمية ونوعية المياه الواردة عبر النهرين إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية ، الأمر الذي بات يمثل تهديداً للأمن الغذائي للبلدين ، جراء ما تصفه تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول بأنه أكبر مشروع تنموي متعدد الأغراض في العـصر الحديث تنفذه تركيا وتعلق عليه آمالاً كبيرة في تنمية المحافظات الست الواقعة فـي الجنـوب

الشرقي لتركيا ، التي تُعد أكثر المناطق تخلفاً فيها وهي (ديـــار بكـــر) ، (غـــازي عنتـــاب) ، (سيرت) ، (شانلي أورفا) ، (أريمـــان) ، (ماردیـــن) (شاهينوز ، 1995 : 357) .

ونظرت تركيا إلى أن أفضل طريق لتحقيق مصالحها الاقتصادية يتمثل في خيار التعـــاون العربي – التركي من خلال الربط بين الاشتراك في المشاريع الزراعية التركية ومشاريع الطاقة العربية ، فكلفة المنتجات الزراعية التركية المستوردة قد تكون أقل من كلفة زراعتها محليـــاً ، وبالنظر لتوفر الفرص لبيع الطاقة العربية إلى تركيا مع العجز المحتمل للمحطات الكهرومائية المقامة على سدود دجلة والفرات ، عن تأمين حاجة المستهلكين الأتـــراك إلـــى الطاقـــة ، وأن الثروة النفطية والغازية والطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها أوروبا وتركيا موجودة في جوارها الجغرافي ، الأمر الذي يهيئ لتركيا استخدام موقعها كبلد عبور لأنابيب النفط والغاز وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ، لذا جرى الاتفاق على مشروعين أساسيين همـــا : الـــربط الكهربـــائي الثماني (ليبيا ومصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسلطة الفلسطينية وتركيـــا ، وربـــط شبكات الغاز ، كما جرى بحث مشروع لربط الغاز العربي بالشبكة الأوروبية الذي يُعد نموذجاً متميزاً لمشاريع التعاون العربي الإستراتيجية ، كونه شريان اقتصادي يربط بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا في مرحلة لاحقة (المجذوب ، 2012 : 434) .

وتأتي المشاركة الأكبر لتركيا في الشرق الأوسط مع تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا ، وقد كان للروابط الاقتصادية بين البلدين دورها الكبير في دفع عجلة تعاونهما لاسيما في المجالات المتصلة بالطاقة ، فإيران ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روســيا ، منـــذ توقيع اتفاقية (تموز 1996) في عهد حكومة نجم الدين أربكان، الخاصة بنقل الغاز الطبيعي

من إيران إلى تركيا بقيمة (23) مليار دولار مدة خمسة وعشرين عاماً ، وفـــي (شــباط 2007) أقرت حكومة (رجب طيب أردوغان) اتفاقيتين مع إيران تتعلق بالطاقة يتم بموجــب الأولى قيام شركة النفط التركية بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران ، وتجيز الاتفاقية الثانية نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيــب الإيرانية ، وعلى الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي تدعم هذا المشروع لأنه يقلل اعتمادهــا على واردات الطاقة من روسيا ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض بشدة أي مــشروع لنقل الغاز أو النفط عبر إيران ، وتفضل نقله عبر البحر الأسود (صابر ، 2012 : 537) .

إن المصالح الاقتصادية التركية التي قامت على السياسات المعتمدة بعد عام (2002) حققت نمواً بمعدل سريع جعلت تصنيف الاقتصاد التركي يصبح السابع على مستوى الدول الأوروبية ، وفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية ، ومن المؤمل أن تغدو تركيا الدولة الأكثر نمواً بــين دول منظمة التعاون والتنمية بين عامي (2011 – 2017) ، إذ من المتوقع أن يبلــغ معــدل النمو السنوي زهاء (6.7%) ، وتسعى الحكومة التركية إلى الحفاظ علــى معــدلات النمــو والتطور الاقتصادي من خلال دعم روابطها الخارجية الاقتصادية من أجل أن تصبح تركيا قوة عالمية بحلول عام (2023) (عبد القادر ، 2012 : 590) .

يرى الباحث أن البعد الاقتصادي في التوجهات التركية تجاه الشرق الأوسط كان ذا أهميــة كبرى بالنسبة لتركيا التي تواجه معارضة كبيرة في الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي فرض عليها زيادة حجم التجارة مع دول الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي وإيران بحيــث انصب ذلك في صالح الميزان التجاري التركي ، وبات حرص تركيا على استمرار معــدلات

النمو في التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية حتى أصبح ذلــك محــدداً أساسياً في المواقف التركية تجاه ما شهدته الدول العربية من ثورات شعبية واضطرابات سياسية ، فبدت تركيا أقرب إلى المساهمة في إحداث التغيير في الأنظمة السياسية الحاكمة فــي ليبيــا وسوريا وإلى حد ما البحرين ، انطلاقاً من مصالحها الاقتــصادية الــضخمة التــي تــشعبت وتضاعفت خلال السنوات القليلة الماضية .

الفصل الرابع

الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

المبحث الأول : توجهات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

المطلب الأول : المشروع الإيراني تجاه الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي .

المبحث الثاني : محددات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

المطلب الأول : السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي .

الفصل الرابع

الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

تمتلك إيران المقومات الأساسية للقيام بأداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بالاستناد إلى كتلة كبيرة من الموارد البشرية ، تسكن بقعة من الأرض بالغة الأهمية من الناحية الجغرافية ، وامتداداً تاريخياً عميقاً ، وتأثيراً معنوياً كبيراً على دول الجوار الجغرافي ، جراء الارتباط مع هذه الدول بأواصر وثيقة قوامها العلاقات السياسية والاقتصادية ، رغم ماشابها بدرجات متفاوتة من التوتر والقلق والحذر في مراحل تطور العلاقات المختلفة ، الأمر الذي جعل إيران طرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة ، الذي تلتقي عليه أو تتصادم معه وفقاً لعدد من الأسس التي قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية المتمثلة في : المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الإستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح ، بما يعزز قوتها وتأثيرها الإقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج ، من أجل فرض آيديولوجيتها القائمة على المبادىء الشيعية السياسية عبر استثمار الروابط الطائفية والإثنية في الجوار ، بما يمكنها من بلورة موقف ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض تحقيق الرغبة الإيرانية في أن تُحتَرم سيادتها ونظامها ، وقرارها السياسي وموقعها المؤثر في الشرق الأوسط ، ضمن مشروع قومي متكامل تجاه المنطقة .

وستتناول الدراسة كل ذلك من خلال التركيز على المباحث الآتية:-

المبحث الأول : توجهات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الثاني : محددات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط..

المبحث الأول

توجهات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

حرصت إيران على تنمية مساعيها تجاه منطقة الشرق الأوسط سواء بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام (2002) ، أو مع تصاعد الأزمة الأمريكية – العراقية ، وانتهائها باحتلال العراق عام (2003) ، كما حرصت إيران على تطوير علاقاتهـا مـع دول المنطقـة مـستثمرة عقـد المؤتمرات الإقليمية الدائرة حول العراق بعد سقوط نظام الحكم فيه ، فعملت على إحداث توافق في المواقف مع الدول المجاورة للعراق والمعنية بالأزمة ، فشكلت معها محوراً جديداً ضمها مع كل من تركيا وسوريا، بالإضافة لعلاقاتها الإستراتيجية مع حزب الله اللبناني ، وحركة المقاومة الفلسطينية حماس ، في مسعى منها للاستقواء بالمحيط العربي والإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها جراء حالة التصعيد في أزمة برنامجها النووي .

ومع تصاعد موجة التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، التي بدأت بحالتي التغيير في كل من الجارين الشرقي والغربي لإيران ، أفغانستان عام (2002) والعراق عـام (2003) ، أعقبها تطورات الأحداث الناجمة عن ما يسمى بثورات الربيع العربي التي اجتاحت عـدداً مـن الدول العربية مع مطلع عام (2011) ، فظهر الارتباك الواضح فـي طريقـة تنـاول الأوراق الإيرانية لهذه التطورات ، مما فرض عليها التفكير بوضع سياسة جديدة للتعامل معها .

وستقوم الدراسة بتناول تلك السياسة من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : المشروع الإيراني تجاه الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : المنظور الإيراني لأمن منطقة الخليج العربي .

المطلب الأول

المشروع الإيراني تجاه الشرق الأوسط

لإيران تاريخ قديم متجذر بمنطقة الشرق الأوسط ، ولها امتدادات اجتماعية وثقافية وديموغرافية واقتصادية معقدة ، الأمر الذي أدى إلى أن تقوم إيران تاريخياً بلعب أدواراً إقليمية في مواضع جغرافية شتى ، وبالأخص في ذروة المواجهة بين المعسكرين الغربي والشرقي ، فكان دورها مكملاً للسياسة الأمريكية والبريطانية في منطقة الخليج العربي ، في الوقت الذي بلغت فيه أوج مجدها السياسي والعسكري ، في ظل سياسة الشاه محمد رضا بهلوي الطموح ، ومساندة القوى الخارجية (مالتير ، 2005 : 133) .

وبرزت التطلعات الإيرانية نحو جوارها الجغرافي في محاولة من نظام الشاه لتجاوز المشاكل الداخلية التي كان يواجهها المتمثلة بحدوث العديد من الاضطرابات داخل إيران ، التي كانت مصدراً لقلق الشاه الذي ما لبث أن شغل الشعب بمنازعات خارجية ، من أجل تحقيق الالتفاف الشعبي حول قيادته السياسية وتشغله عن مشاكله الداخلية (هويدي ، 1972 : 46) ، فجاءت المطالبة بالبحرين والجزر الإمارتية كتعبير عن تلك التطلعات في مسعى لتحريك الشارع الإيراني وتحفيزه بمبررات الحق التاريخي الفارسي في هذه المناطق (هوليداي ، 1975 : 79).

ثم ظهرت بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط ، وتحديداً في المنطقة العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام (1979) ، عبر إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب تجاوزت مرحلة الإملاءات التي كان يمارسها نظام الشاه ، كما أنها لم تقتصر على تحريك النوازع القومية الفارسية ضد العرب ، فأصبحت تعبر عن مزيج من السلطة

الدينية والميراث القومي ، وإرادة السيطرة والاستحواذ ، والرغبة بالسيادة الإقليمية ، والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة الإرغام (مكي، 2012 : 343).

وتنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الأبعاد ، من أبرزها الآتي :-

1. **البعد الجغرافي** : حظيت إيران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الفريد ، الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا ، هذين الموقعين اللذين يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما التصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ إن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي ، وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي سواء من البلدان العربية السنية ، أو جوارها الشرقي والشمالي ، رغم وجود بعض المصالح المشتركة مع روسيا ، لكن ذلك لا يعني تطابق تلك المصالح (تشوبين ، 2007 : 181) .
2. **البعد الأيديولوجي** : تؤكد الرؤية الإيرانية ومن خلال الخطاب الديني أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج العالم إليه اليوم ، وهذا يفسر الإصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير هذه الثورة كواجب إلزامي انطلاقاً من تعدد مراحل الثورة ، وهي : اليقظة الإسلامية ، مرحلة انتصار الثورة ، مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية ، مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي ، وانتهاءً بإقامة الحضارة الإسلامية الحديثة ،

وبهذا فإن الثورة تعيش الآن بمرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية (عبد المؤمن 1، 2006 : 22) .

3. **البعد الأمني :** تعرض الأمن القومي الإيراني إلى تحديات عدة فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى والخليج العربي والعراق ، خاصة أن قضية مخزونات الطاقة أضحت مرتبطة بقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (تشوبين ، 2007 : 183) .

لهذا سعت إيران في مشروعها إلى انتزاع دور إقليمي تراه إيران حقاً لها ، من يد الولايات المتحدة الأمريكية القطب العالمي الأوحد والمؤثر في منطقة الشرق الأوسط ، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي ، وتخبط السياسة الأمريكية في حسابات المنطقة ، إذ تقدم إيران مثالاً جديداً في نظام العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي ، عن كيفية انتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستظل طموحاتها بقوة عظمى ، واللافت للنظر أن المشروع الإيراني قد حقق حتى الآن نجاحات واضحة في تثبيت حضوره على طول الخليج وعرض شرق المتوسط (اللباد ، 2007 : 34) ، إذ انطلقت سياسة إيران في الخليج من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية ، وهي تولي موضوع الأمن في الخليج جل عنايتها في مواجهة التهديدات أو التدخلات من خارج الإقليم ، لكنها انتهجت سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج ، فإيران تتفادى المجابهة مع الولايات المتحدة ، وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي والعديد من الدول

العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان ، وسار الخطاب السياسي الإيراني بصورة عامة في معارضة سياسة الولايات المتحدة في الخليج ، إلا أنها في الممارسة السياسية تبنت مجموعة من الخطوات التي تعبر عن حركية في المواقف توازن بين إحساسها بمخاطر المجابهة مع النظام الدولي وعدم الإذعان الكلي لهذه السياسات (مصالحة ، 1997 : 61) .

وقد ركزت إيران من ناحيتها على مقاومة السياسة الأمريكية في المنطقة عبر مقاربة شاملة لقضايا المنطقة من خلال محاولة عسكرة المجتمعات العربية " العراق / فلسطين / لبنان " وفرض الميليشيات التي تمولها داخل هذه الدول ، وربط استقرار هذه المجتمعات بقبولها دور إيران الإقليمي ، ومحاولة تحويل الصراعات في المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية حتى تضمن أن يكون لها دور رئيس فيها ، بالإضافة للسير بخطى متسارعة للمضي قدماً في برنامجها النووي (رفعت ، 2007 : 7) .

وقد قامت الدوائر المسؤولة في إيران بتضخيم الثورة الإيرانية وتضخيم مرشدها ، وهو أمر ليس اعتباطياً أو غير مقصود منه ، إنه تخطيط دقيق للتغطية على ما يجري في إيران بقيادة الخميني ومن معه من الحاكمين وإلصاق أعمالهم بالإسلام تشويهاً له وازدراءً به ، فجرى تأسيس حزب الله اللبناني في طهران وبتوجيه مباشر من الخميني عام (1982) وفق رؤيتين : ترى الأولى تقديمه كأداة لإيران ينفذ أجندتها ويتلقى التوجيهات منها ، ويتحرك على هدي سياستها في المنطقة من أجل خدمتها ، وترى الثانية في ضرورة دعم حزب الله مالياً وعسكرياً ، بعد أن أكد زعيم الحزب حسن نصر الله أنه يؤمن بولاية الفقيه ، وأنه يدين بالولاء للمرشد علي خامنئي بعد وفاة الخميني (مكي ، 2012 : 357) .

لذلك ينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل بناء دولتهم الإسلامية ســواء كان هذا المشروع مرتبطاً بالعقيدة أو بدواعي الأمن القومي أو برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية ، وقد دل ذلك من خلال قيام المسؤولين في إيران وخاصة في السلطة التنفيذية الذين فرضت عليهم السنوات العشرة الأولى من عهد الجمهورية الإيرانية تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال ما كان يعرف بمبدأ تصدير الثورة معتمدين على ما جاء بالدستور وخطب (الخميني) وتوجيهاته ، فقد حدد الدستور الإيراني أهداف السياسة الخارجية في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة من الفصل السادس بأن إيران تعتبر سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها ، وأن الاستقلال والحرية ، وإقامة حكومة ما سمّاه بحكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالــم كافــة (دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، 1989 : 28) .

وتأتي هذه المبادىء منسجمة مع الرؤية الأيديولوجيــة الإيرانيــة الإسلاميــة ، فحمايــة " المستضعفين " مبدأ أساسي من مبادىء الثورة الإيرانية ، وركن مهم في فكر الخميني ورؤيته للعلاقة بين عالم " الاستكبار " الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، وعالم " المستضعفين " الذي تمد إيران لهم يد العون ، إذ يُنظر إليها في الوقت ذاته كوظيفة دينية ترجح في كثير من القضايا المصالح القيمية على المصالح المادية ، وبموجبه تقدم إيران الدعم للقضية الفلسطينية ، وتنظر لإسرائيل ككيان غير مشروع ، وهي تعارض عملية السلام غير العادلة ، وكل ذلك هي في الواقع مواقف تنسجم مع الأسس النظرية والثورية في إيران ، وتعده تصديقاً للفكر الذي تؤمن به وتتبناه رسمياً (الصمادي ، 2012 : 117) .

لكن العلاقات الإيرانية مع دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص العربية منها، لم تعرف مساراً واحداً منذ قيام نظام حكـــم الجمهورية الإسلامية في إيران عام (1979) ، فقد تباينت تلك العلاقة وتفاوتت بين التوتر والتراجع كالعلاقات مع مصر والسعودية والعراق ، إلى إستراتيجية بدأت واستمرت مع سوريا وبعض القوى المحلية العربية في لبنان وفلسطين ، أو علاقات تراوحت بين الدفء والبرودة والتوتر والقلق مع عدد من الدول الخليجية ، إي أن علاقات إيران قد تقلبت ولم تستقر ، خاصة بعد تغير نظام الحكم في العراق عام (2003) ، إذ انتقلت من حالة الحرب والعداء المزمن إلى مد النفوذ والتحكـــم بالشأن العراقي والتلاقي مـــع معظم القوى السياسية في العراق ، وقد كان للتحولات الداخلية في إيران عبر سيطرة المحافظين في السنوات الأولى من عمر نظام الحكم الجمهوري إلى الإصلاحيين في عهد الرئيس محمد خاتمي ، ومن ثم العودة إلى حكم المحافظين على يد الرئيس محمد أحمدي نجاد ، إذ أثرت هذه التحولات بالاضافة للمتغيرات الإقليمية والدولية الأخرى ، في مجرى العلاقات العربية – الإيرانية ، التي دفعت إيران لاتباع إستراتيجية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط على مستوى الأدوار والتفاعلات (عتريسي ، 2012 : 89) .

وإذا جاز تصنيف السياسة الخارجية الإيرانية وفقاً للمشروع الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط فإنه من اللازم القول أن هذه السياسة قد تشكلت تدريجياً بفعل التطورات السياسية الداخلية ، ووفق مصالحها الوطنية بدلاً من الذرائع الأيديولوجية ، وذلك لأن القضايا الأيديولوجية لم يعد لها الأولوية المطلقة في علاقات إيران الخارجية والإقليمية (زاده ، 2000 : 71) ، فيما تحول خطاب السياسة الخارجية الإيرانية المتشدد المقتبس من المدرسة الواقعية خلال المرحلة الأولى من عمر

الجمهورية الإسلامية ، إلى الخطاب الأممي الذي يحتم صياغة السياسة الخارجية على أساس الأيديولوجية الثورية المذهبية في إيران خلال الفترة (1981–1989) ، إذ انتقل إلى الخطاب الواقعي منذ قبول إيران قرار مجلس الأمن الدولي رقم (598) لعام (1987) الذي توقف بموجبه الحرب العراقية – الإيرانية ، واستمر هذا الخطاب خلال فترتي رئاسة هاشمي رفسنجاني بالتركيز على الجانب الاقتصادي ، فيما تبنى الخطاب خلال فترتي الرئيس محمد خاتمي خلال الفترة (1997 – 2005) الجانبين الثقافي والسياسي (نامي ، 2012 : 370) .

فيما تبنى الرئيس محمد أحمدي نجاد الذي استلم مقاليد الحكم في حزيران (2005) سياسة خارجية راديكالية على الصعيدين الإقليمي والدولي في محاولة لاستعادة الخطاب الثوري الراديكالي ، لأجل خلق مكانة لإيران في ظل الظروف الإقليمية والدولية السائدة ، فقد أثار الرئيس نجاد جدلاً حول تاريخ المحرقة اليهودية (الهولوكوست) عاداً إياها مؤامرة مدروسة إذ جعلت إيران بهذا التشدد لاعباً رئيساً في المنطقة ، وحققت الدولة في عهده نجاحات في ما يخص عملية تخصيب اليورانيوم ، وقاومت العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي ، واستمرت المحادثات بشأن البرنامج النووي مع الجهات ذات العلاقة التي تنوعت بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الترويكا الأوروبية ، وقد جاءت هذه النجاحات بعد أن أعاد نجاد ملف المشروع إلى وزارة الخارجية من خلال مركز التخطيط الذي يتمتع بكافة الصلاحيات ، وأسند إليه جميع الملفات ، بإشراف مباشر من مرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي ، وعضوية الرئيس نجاد ، ومستشار المرشد للعلاقات الدولية علي أكبر ولايتي، وعلي لاريجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي (عبد المؤمن 2 ، 2006 : 111) .

وتعرض المشروع الإيراني الرامي لتصدير الثورة إلى التقلص نتيجة الظروف الدولية والإقليمية ، بغض النظر عن طبيعة المشروع ، وذلك بدءاً من الحرب العراقية – الإيرانية التي دامت لثماني سنوات (1980 – 1988) ، وانتهاء بالحرب الباردة وانهيار القوة العالمية الثانية المجاورة لإيران عام (1991) ، وما تبعها من ظهور خمس دول إسلامية سنية وسط آسيا هي : (أوزبكستان ، تركمانستان ، كازاخستان ، قرغيزستان ، طاجيكستان) ، ودولة شيعية في القوقاز هي (أذربيجان) ، مروراً بحرب الخليج الثانية (1991) ، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، وسقوط نظام طالبان عام (2002) ، واحتلال العراق وسقوط نظام الحكم فيه عام (2003) ، وقد كان لهذه التغييرات في النظام الدولي والإقليمي أثر كبير على الجمهورية الإسلامية في إيران وذلك بفعل ما تعرض له موقعها الجيوستراتيجي من أخطار عديدة فرض عليها أعباء تعزيز الأمن الداخلي والخارجي من خلال إجراء تحالفات إقليمية ودولية للالتفاف حول محاولات الولايات المتحدة لعزل إيران وإسقاط نظام حكمها، وقد جاء هذا الخطر لعدة أسباب ، من أبرزها : وجود الأقليات العرقية المنتمية لدول أخرى في شمال إيران مثل التركمان والآزاري . والوجود الأمريكي في أفغانستان عند الحدود الشرقية لإيران . والاحتلال الأمريكي للعراق عند الحدود الغربية لإيران ، فضلاً عما وفرته الأوضاع الإقليمية الجديدة من فرصة لإيران كي تطرح بدائل للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، من أجل تحقيق الرؤية الإيرانية كفاعل قوي ومؤثر في مصير المنطقة ، كما باتت إيران تسعى لانتزاع اعتراف دولي بدورها الإقليمي المنفرد (علوي ، 2012 : 425-426).

كما واجه المشروع الإيراني في الشرق الأوسط ضغوطاً داخلية مختلفة جعلت من طريقه ليس سهلاً، جراء العوائق التي تهدده أو تبطىء حركته في أفضل الأحوال ، ومن بين هذه العوائق الوضع الاقتصادي المضطرب في إيران الذي جعلها غير قادرة من الإيفاء بمتطلبات المشروع ، أو حشد الساحة الداخلية لتأييده ، فضلاً عن الأزمات المتتالية بين النظام ومعارضيه تجعل من المهمات الخارجية أشبه بالترف أو المغامرة بالنسبة لنظام سياسي غير متصالح مع فئة مهمة من شعبه (مكي ، 2012 : 362) .

ورغم كل تلك الضغوط الداخلية والظروف الإقليمية والدولية التي واجهت المشروع الإيراني ، إلا أنه لا زال يضطلع بدور واسع على المستوى الإقليمي بالاعتماد على عدد من الأدوات والآليات التي تمكنه من السير بذات الطريق الذي انتهجه ، ومن أهم هذه الأدوات الآتي :

أ. **القوى المحلية العربية** : يسعى المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في المنطقة العربية إلى إعادة طرح إيران كقوة إقليمية بالمفهوم الشامل للقوة ، وذلك من أجل خدمة مصالحها العقائدية والفكرية فضلاً عن تعزيز أمنها والحفاظ على نظامها السياسي ، وهي هنا قد وظفت عدد من القوى العربية ، التي من أبرزها : -

أولا : **حزب الله اللبناني** : يمثل هذا الحزب أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميه إيران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس والنظام السياسي في سوريا ، لذلك دعمته إيران دعماً معنوياً وسياسياً وعسكرياً ، برز بشكل مؤثر أثناء العدوان العسكري على لبنان في صيف عام (2006) ، إذ مكّن قوات حزب الله من الصمود في وجه الضربات الصاروخية والقصف الجوي المكثف للقوات الإسرائيلية

، وذلك عبر إنشاء أنفاق ومخابىء محصنة تحت الأرض بمساعدة من المهندسين الإيرانيين ، بالاضافة لإمداد الحزب بالأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والقطع البحرية (الشرقاوي ، 2007) ، وقد أصبح تحالف إيران بحزب الله اللبناني يتجاوز سقف السياسة ليصل إلى التحالف المرجعي ، ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية ، ويمكنها من استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقاً من مواقع حزب الله في جنوب لبنان (اللباد ، 2007 : 41) .

ثانيا: **حركة حماس الفلسطينية** : وجدت حركة حماس جميع الطرق مغلقة أمامها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (2006) ، ورغم محاولاتها إعادة تقديم مشروعها بصورة معتدلة ومقبولة من قبل المجتمع الدولي والإقليمي ، قامت بصياغة خطاب سياسي بعيداً عن شعارات الأيديولوجيا التي طغت على فكرها وممارستها في السابق ، إلا أنها تعرضت وحكومتها المشكلة حينذاك إلى مقاطعة دولية تقودها الولايات المتحدة نيابة عن إسرائيل ، وبسبب الضغط الأمريكي الكبير إزاء التعامل مع حكومة حماس فإن كثيراً من الدول العربية قد تحفظت في تعاملها مع هذه الحكومة ، واندرج بشكل أو بآخر في سياسة المقاطعة الدولية ضدها ، وهكذا لم تجد حماس من نافذة سوى تقوية علاقاتها الإستراتيجية مع إيران وسوريا (الحروب ، 2007 : 15-16) .

ثالثا: **الفعاليات السياسية الشيعية في العراق** : تملك إيران مفاتيح عديدة للمشكلات الأمنية التي يعاني منها الوضع الداخلي في العراق بعد تغيير نظام الحكم جراء الاحتلال

الأمريكي عام (2003) ، وقد ساعد هذا الأمر إيران في تقوية نفوذها الإقليمي، بعد أن اتفقت التوجهات الإيرانية في المنطقة مع نظام الحكم القائم في العراق نتيجة التقارب النسبي بين المعتقدات الدينية بين البلدين القائم على وجود أغلبية شيعية ، فضلاً عن العلاقات المتميزة التي تقيمها بعض الأحزاب والحركات السياسية العراقية مع إيران ، التي جرى تأسيسها في إيران خلال فترات سابقة إبان مرحلة المعارضة لنظام الحكم السابق ، التي سمحت لتواجد أفراد من قوات القدس المنتمي للحرس الثوري الإيراني في العراق ، الذي تتهمه الولايات المتحدة وبعض الأطراف العراقية بتقديم معدات عسكرية للميليشيات الشيعية الناشطة بشكل لافت للنظر والتابعة لعدد من الأحزاب السياسية، قد جرى دمجها مع القوات النظامية بعد انشاء المؤسستين العسكرية والأمنية العراقية ، فضلاً عن الدور الذي تلعبه العديد من القيادات الشيعية الهامة التي سبق أن اتخذت من إيران ملاذاً لها ومنطلقاً لنشاطاتها ضد النظام العراقي السابق ، والتـــي عادت بعد عام (2003) لتشارك في السلطة (الشرقاوي ، 2007) .

ب. **الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية سلمية كانت أو عسكرية :** كان الاهتمام بالطاقة النووية جزءاً من جهود الشاه محمد رضا بهلوي ، فقد سعى لتحويل إيران إلى قوة إقليمية ، وساعدته في ذلك الولايات المتحدة كونه كان يلبي رغباتها ويساهم في تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ، وبعد التغيير الذي حدث في إيران وسقوط نظام الشاه ، تبنت الثورة الإيرانية المشروع النووي، بعد أن تم وضع تصورات حديدة لأهداف المشروع بما يتناسب

والقيم والمبادى الجديدة لنظام حكم الجمهورية الأسلامية،وجرى البحث عن شركاء جدد لتزويد إيران بتكنولوجيا متقدمة، وهكذا تم الاتفاق على استمرار العمل في مفاعل بوشهر مع الاستفادة من التكنولوجيا الروسية بدلاً من الألمانية، وعملت إيران على تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية، فإلى جانب روسيا، وطدت علاقاتها مع الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند (عبد القادر ، 2010 : 132) .

وأخذ البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001) شكلاً آخر بعد تأكيدات الولايات المتحدة على ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية ، وأظهرت صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية منشآت نووية قيد الانشاء لم تعلن عنها إيران ، وكشف تحقيق مكثف للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قيام إيران بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشآت سرية بعيداً عن اتفاق الضمان مع الوكالة الدوليـــة (لقوشة ، 2006 : 58).

وفي عام (2003) حصل منعطف جديد في أزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أن أعلن أحد فصائل المعارضة الإيرانية معلومات جديدة عن النشاط النووي الإيراني ، كشف فيه وجود منشآت نووية سرية في منطقة عبالي بالقرب من مدينة أصفهان ، وفي ناتنز التي بدأ العمل فيها منذ عام (2001) ، وفي آراك التي أنشئت عام (1996) ، ولم تتوقف الأزمة عند هذا الحد بل استمرت في ظل استمرار الجهود الإيرانية الرامية لتطوير برنامجها النووي ، يقابله سلوك المجتمع الدولي لمنع إيران من تحقيق طموحاتها النووية.

ج. مقلدو المرجعية الدينية في إيران من مواطني دول الجوار الإيراني وسوريا ولبنان :

أخذت العلاقات الإيرانية بالشيعة من مواطني دول الجوار أشكالاً مختلفة عن تلك العلاقات في كل من سوريا ولبنان ، إذ تقيم إيران علاقاتها مع الشيعة في دول الخليج العربي من خلال أحزاب وهيئات وطوائف، سواء كانوا أغلبية كما هو الحال في البحرين، أو أقلية كما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل فتور العلاقة في أحسن الحالات بين إيران والأنظمة الحاكمة في هذه الدول ، لذلك بأنه يغلب الطابع السري على تلك العلاقة باعتبارها علاقة أيديولوجية في المقام الأول ، فيما يغلب الطابع السياسي على العلاقة بين النظامين الإيراني والسوري نظراً لاختلاف أيديولوجيتهما ، فالنظام الإيراني شيعي اثنا عشري متشدد والنظام السوري بعثي علماني ، أما ما يخص العلاقة مع لبنان فهي تجري من خلال حزب الله الذي يرتبط بإيران بعلاقات ايديولوجية تتجاوز سقف السياسة إلى التحالف المرجعي الديني كما مر سابقاً (الزهيري ، 2011 : 89- 91) .

وتأسيساً على ما سبق فإن المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط يهدف إلى إعادة طرح إيران كقوة إقليمية ، وقد زاوج المشروع الإيراني تحت حكم رجال الدين بين العقيدة الدينية بتأويلاتها المستندة على المذهب الشيعي والمشروع القومي الإيراني ، وإن هذا المشروع لا يمكن له تحقيق النجاح إلا بالهيمنة ، هذه الهيمنة التي لا يكتفي بها الجانب العقيدي ، وإنما يهدف إلى تغيير الهوية عبر الاستحواذ ، وكل ذلك يتطلب التهديد واتباع سياسة الحزم المبني على الردع القائم على بناء قدرات عسكرية تقليدية وصاروخية ، وأخرى غير تقليدية نووية ، بمعاونة من بعض الأدوات المحلية في دول الشرق الأوسط .

المطلب الثاني

المنظور الإيراني لأمن منطقة الخليج العربي

تشكل السياسة الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط تهديداً حقيقياً وواضحاً للأمن القومي العربي ، وقد تبقى هذه السياسة مصدر تهديد رئيسي بحكم أن العلاقات العربية – الإيرانية تخضع لمقومات تاريخية وقومية وسياسية ، مما يجعل هذه العلاقات تسير في واقع تصارعي مفتوح ومتجدد ، لا سيما أن تطورات الصراع العربي – الفارسي شهدت مواجهات مباشرة عبر مراحل التاريخ ، كان آخرها الحرب العراقية – الإيرانية التي أمتدت للفترة (1980 – 1988) .

وقد احتلت العلاقة بين دول منطقة الخليج العربي وإيران مساحة واسعة من الجدل السياسي في العالم وفي الشرق الأوسط والوطن العربي تحديداً ، بعد أن غاب الاتفاق بين مصادر القرار العربي المسؤولة عن رسم سياسة عربية خارجية تكون قادرة على إنشاء مفهوم أمن قومي عربي وممارسة مشتركة تترجم هذا المفهوم ، وحلت بدل عن ذلك حالة التجزئة والتشظي العربية رغم وجود مصالح عربية عديدة مشتركة ، وكذلك تحديات مشتركة لهذه المصالح إن لم تكن للوجود العربي بحد ذاته ، حتى أصبح التفكير بالأمن الوطني للدول العربية منفردة هو العنوان البارز في ظل غياب الأمن القومي العربي ، بل اقتصر المفهوم القائم للأمن على أمن انظمة حاكمة ، واتضح بشكل لا يقبل الشك أن الحفاظ على أمن الأنظمة يقود في أحيان كثيرة إلى التفريط في الأمن الوطني وحتى السيادة ، ناهيك عن الأمن الإنساني أو الاجتماعي (بشارة ، 2012 : 5) .

وقد سنحت الفرصة لصناع القرار السياسي الإيراني ترتيب مشروع إيراني يصلح لبيئة إقليمية تتوافق مع المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي ، خاصة بعد الاحتلال

الأمريكي للعراق عام (2003) ، الذي حول إيران إلى قوة سياسية وعسكرية إقليمية مهيمنة بعد أن غابت حالة التوازن العسكري في الإقليم ، الأمر الذي أفرز عن مظاهر لدور إقليمي إيراني يؤدي أدواراً ويخلق مؤثرات في حالة الأمن الخليجي ، هذا الأمن الذي كان يستند إلى قوة العراق الغائبة منذ سنوات ، مما دفع دول المنطقة للارتماء في احضان الولايات المتحدة التي كانت تعلن بأن مصالحها مرهونة بتوفير حالة الأمن في الخليج العربي واستقرار دوله ، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد عناء شديد أنها أصبحت تحاصر إيران انطلاقاً من تواجد قواتها في مناطق العراق المختلفة إلى الغرب من إيران ، بالإضافة إلى الوجود الغربي في أفغانستان في أعقاب الإطاحة بنظام طالبان عام (2002) ، مع وجود عسكري كثيف في دول مجلس التعاون الخليجي (كشك ، 2012 : 174) . لكن ذلك لم يؤد ســوى إلى تعزيــز نفوذ إيران الإقليمـــي ، وهذا النفوذ كان أحد أوجه التعبير عن المنظور الإيراني تجاه الأمن الخليجي ، وذلك انطلاقـــاً من المؤشرات الآتية :-

أولا: النفوذ الإيراني في العراق

جاءت العمليات العسكرية الأمريكية – البريطانية ضد العراق خلال حرب عـــام (2003)، لتظهر التزام إيران بموقف معتدل تجاه هذه العمليات، ثم بدأت إيران تتكيف مع الوجود الأمريكي في العراق باعتباره أمراً واقعاً،ومن أجل تحقيق أهداف إستراتيجيتها الإقليمية تجاه منطقة الخليج العربي والعراق، دفعت إلى داخل العراق بعد تغيير نظام الحكم السابق المعادي لها ببعض المنظمات التي تدار من قبل الحرس الثوري والمخابرات الإيرانية تحت غطاء الأعمال الإنسانية لمساعدة العراقيين ، وأخذت تشتري ذمم بعض العراقيين للتعاون معها ، وأوجدت لها ميليشات

قامت بتدمير ما تبقى من مرافق الدولة ومؤسساتها ، بعد أن حولت مقر الهلال الأحمر العراقي في بغداد وفروعه إلى مراكز استخبارات إيرانية ، وقد عكست هذه الممارسات والنشاطات اللاحقة أحد أوجه الإدراك الإيراني لما يعنيه احتلال العراق ، وبات الوجود الإيراني في العراق أمراً واقعاً إلى جانب قوات الاحتلال الأمريكي ، وبهذا واجهت إيران ما يمكن تسميته الخيارات المتناقضة ، فالمكاسب التي تحققت لها من الاحتلال كانت تبدو بمثابة فرص مفقودة ، فضلاً عما تعنيه التهديدات المباشرة للوجود الأمريكي في العراق .

لذلك قامت إيران باتباع سياسة خارجية توصلت من خلالها إلى مد نفوذها داخل العراق، وكان من أبرزمفردات هذه السياسة الآتي (محمود ، 2012 : 165– 168) :

1. الحرص على التغلغل الرسمي في أوساط القادة السياسيين في العراق وإدامته ، والذي حدث أمام أنظار العالم من خلال الاجتماعات والزيارات المتكررة بين مسؤولي البلدين ، حتى وصلت العلاقات الرسمية إلى مرحلة تغلغل الإيرانيين في المؤسسات العراقية الرسمية .
2. تطوير العلاقات الإيرانية مع القيادات الدينية العراقية التي عززت مع العلاقات الإستراتيجية المعلنة للتأثير على المؤسسات الدينية العراقية بحجة دفع عملية البناء والاستقرار نحو الأمام .
3. التغلغل الأمني في الأوساط العراقية الرسمية والشعبية التي تشمل تكوين خلايا أمنية تجسسية شكلتها داخل تكوينات الميليشيات العراقية التي جاء معظمها من إيران ، مثل قوات بدر التي جرى زرعها داخل المؤسسات والمدن العراقية .
4. فتح مراكز الاستخبارات الإيرانية في أغلب المدن العراقية تدار من قبل عناصر فيلق القدس الإيراني.

5. التواجد الإيراني المكثف والعلني في جميع محافظات العراق وخاصة في محافظتي النجف وكربلاء ، من أجل السيطرة على الاقتصاد العراقي .
6. الادعاء بتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار العراق تحت شروط أن تكون على شكل بنى تحتية لمشاريع في محافظتي النجف وكربلاء ، والحصول على موافقات بتزويد الأسواق العراقية باحتياجاتها من المنتجات الإيرانية ، التي ثبت بالدليل الملموس أنها كانت لصالح التجار الإيرانيين الذين غزت بضائعهم الأسواق العراقية ، وكانت في أغلب الأحيان فاسدة ولا تصلح للاستهلاك البشري .
7. تطوير العلاقات الإيرانية مع الأكراد من خلال إقامة علاقات اقتصادية مستقلة مع كردستان العراق ، وتعاملت إيران معهم ككيان سياسي مستقل ، فضلاً عن التنسيق الأمني بين الطرفين
8. فتح عدد من البنوك الإيرانية داخل العراق من أجل السيطرة على اقتصاد العراق وكسر نظام العقوبات المفروضة على إيران ، علماً أن هذه البنوك تدار من قبل الحرس الثوري الإيراني والمخابرات الإيرانية .
9. القيام بقطع مياه الأنهار التي تنبع من إيران عن مجراها الطبيعي تجاه العراق ، وجعلتها ورقة ضغط على النظام السياسي ، وضخت إيران مياه البزل من المنشآت الصناعية الإيرانية إلى شط العرب في البصرة والتسبب في تلوث البيئة والمياه العراقية .
10. احتلال آبار نفط حقول الفكة العراقية .
11. الضغط على بعض التيارات السياسية الدينية المرتبطة بها بتنفيذ سياسات معينة تتعلق بتأييد الحكومة التي يرأسها نوري المالكي.

وقد ساعد إيران في تحقيق كل ذلك الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران ، وهم كل من : العراقيون الشيعة من أصل إيراني ؛ العراقيون الذين يجيدون اللغة الفارسية ؛ رجال الدين الشيعة وأعضاء الأحزاب السياسية الشيعية مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ؛ الأكراد الفيليين الذين هم أكراد شيعة ويعيشون في بغداد والمدن الواقعة شرقها باتجاه الحدود الإيرانية ؛ العراقيون الذين حاربوا إلى جانب إيران في الحرب العراقية – الإيرانية (كشك ، 2012 : 175) .

ثانيا : التحالف الإيراني مع بعض الأطراف العربية في المحيط الإقليمي

وهو التحالف القائم بين إيران وسوريا والرئاسة اللبنانية وحزب الله اللبناني وحركة حماس ، ويمثل هذا التحالف ما صار يعرف بمحور الممانعة ، إذ يحظى بتعاطف كبير من عدد من الحركات الشعبية واليسارية والقومية والإسلامية ، وقد نما هذا التحالف في ظل التهديدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف ، مجتمعة أو منفردة ، فإيران كانت على مدى أكثر من ثلاثة عقود مضت مستهدفة من قبل الولايات المتحدة ، والعداء بينهما متبادل منذ الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي عام (1979) ، أما سوريا فقد وجدت نفسها تضاف إلى قائمة دول محور الشر حسب التوصيف الأمريكي المعلن من قبل (جون بولتون) نائب وزيرة الخارجية الأمريكية عـــام (2002) ، الذي أضاف كلاً من سوريا وليبيا وكوبا إلى كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية ، أما حماس فلم تجد نافذة لها بعد أن سدت جميع الأبواب أمامها سوى تقوية علاقاتها الإستراتيجية مع إيران وسوريا (الحروب ، 2007 : 15) .

وقد امتد التحالــف الإيراني – السوري ليشمل لبنان ممثلة بالرئاسة وحــــزب الله وحركــة حماس ، فالبنسبة لحزب الله تمثل إيران وسوريا ليس فقــط العمــق الإستراتيجــي بل أيضاً شريان الحياة الاقتصادي والعسكري ، حتى إن أداء حــزب الله العسكري المميــز فــي صــده للعــدوان الإسرائيلي صيف (2006) احتسب ظفراً لسوريا وإيران في ذات الوقت ، ولحزب الله نــشاطات أخرى تتعدى الجانب السياسي والعسكري لتشمل الجوانب الاجتماعية والإعلامية كإقامة المستشفيات العامة ودور الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من النشاطات لعموم أبناء الشعب اللبناني، كما يمتلك الحزب القسم الأكبر من أسهم محطة المنار الفضائية ، وقد رفع الحزب في مراحل تأسيــسه الأولى شعار الثورة الإسلامية في لبنان، ثم جرى تغيير الشعار لاحقاً إلى المقاومة الإسلامية فــي لبنان، كما أن الحزب يتبع عقائدياً إلى مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي وفي السابق إلى الإمام الخميني، وهذا الاتباع يكون على شكل التزام عقائدي بتقليد المرجع "ولاية الفقيه" في الأمور الدينية (شبلي ، 2012 : 186) .

ثالثا : النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي

أفرزت السياسة الخارجية الإيرانية العديد من التوجهات في منطقة الخليج العربي بشكل عام ، وقد بذلت الدبلوماسية الإيرانية جهوداً لتحقيق التقارب مع دول المنطقة ، وحرصت أن يكون تعاملها مع كل دولة على حدة وذلك لاختلاف تأثير توجهاتها على كل دولة ، وبهذه التوجهات أصبحت لديها ملفات وقضايا خلاف عديدة تمثلت بالآتي (الزهيري ، 2011 : 62) :-

1. استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، مما يبرز الطموحات التوسعية لإيران في المنطقة واستمرار هذه السياسة رغم تغير النظام الذي قام باحتلال هذه الجزر .
2. التمدد الشيعي في منطقة الخليج العربي .
3. الملف النووي الإيراني الذي يعد من القضايا الساخنة على الساحتين الإقليمية والدولية وتأثيراته على الساحة المحلية لدول الخليج منفردة ، وذلك نتيجة المخاطر المحتملة من امتلاك إيران السلاح النووي ، أو عدم امتلاكه الذي يعني وجود مؤثرات خطيرة جراء ما يفرزه البرنامج من مخلفات ونفايا مضرة بالبيئة المرتبطة بحياة الإنسان في المنطقة .

رابعا : الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي

تعد إيران من أهم الأطراف غير العربية المعنية بالأوضاع في منطقة الخليج ، والتي تهدد أمنها واستقرارها سواء في عهد نظام الحكم الملكي الشاهنشاهي أو في عهد النظام الجمهوري الإسلامي نتيجة لأطماع النظامين في المنطقة ، وكان لاستيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث أول خطوة فعلية لإيران للسيطرة على الخليج العربي ، ضمن مشروعها المرسوم تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ومن خلال متابعة تصريحات القادة السياسيين الإيرانيين، يمكن القول إن إيران قد طورت رؤية متكاملة حول الإشكالية الأمنية التي حدثت جراء التواجد العسكري الكبير للولايات المتحدة في المنطقة بعد عام (2003) بدعوى المحافظة على المصالح الحيوية ، وحماية أمن إسرائيل ، والقيام بدور "**الموازن للقوة العسكرية الإيرانية**"، لذا فإن الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن

في الخليج قد تبلورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة وبرزت فيــه الأبعاد الآتية (شبلي ، 2012 : 178) : -

1. إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسئولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد أن يدخل إيران طرفاً أساسياً فيه.
2. ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج.
3. الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيــه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية.
4. الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالــة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.
5. صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور، في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية.

وحرصت إيران دائماً على إعادة طرح رؤيتها للأمن الإقليمي الخليجي وعبــر زيــارات المسؤولين الإيرانيين ولقاءاتهم مع القادة والمسؤولين الخليجيين ، وقد انصب هذا الحرص نحو المطالبة بتوقيع معاهدة للدفاع والأمن تستهدف السلام والأمن في المنطقة من خلال مجــالات متعددة من التعاون ، منها ترتيبات دفاعية وعسكرية ، وإجراء مناورات مشتركة ، ومكافحــة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات .

خامسا: تأثير التوجه النووي الإيراني في الأمن الإقليمي الخليجي

أثار البرنامج النووي الإيراني ردود فعل كثيرة على المستويين الإقليمي والدولي ، بشأن مدى تأثير هذا البرنامج على منطقة الشرق الأوسط ، إذ تناول المحللون الأزمة التي أحدثها هذا البرنامج في حال كونه ذي طبيعة عسكرية ، وهذا ما تقول به وجهة النظر الغربية ، وخاصة الأمريكية منها ، وذلك لأن الطبيعة السلمية للبرنامج ترجح أن لا يكون له تأثير على هذه المنطقة، وأنه يقتصر على توليد الطاقة الكهربائية وفق وجهة النظر الإيرانية ، وبهذا قد يصبح عاملاً يفضي إلى بناء نوع من العلاقات التعاونية بين دول المنطقة عندما يُصدّر الفائض من هذه الطاقة إلى الدول المجاورة التي تعاني نقصاً منها ، ومن الجانب الآخر فإن عدم وضوح الصورة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني وعدم اكتمال جوانبه الفنية يسهم في استمرار الشكوك حول أهداف هذا البرنامج ، ويجعل من الآثار التي يخلفها أمراً مستقبلياً غير محدد الملامح ، مما يبقي الاحتمالات مفتوحة على نهايتها ، وهذه الاحتمالات تكون مرتبطة بالمتغيرات الإيرانية الداخلية ، وبالتحولات التي تحصل في بيئة إيران الخارجية إقليمياً ودولياً (الراوي ، 2006 : 246) .

وعليه ؛ فإن البرنامج النووي الإيراني قد خلق توجساً وقلقاً لدى دول مجلس التعاون الخليجي من الآثار المحتملة التي ترافقه ، وما قد ينجم عنه من إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي،وذلك استناداً لخبرتها التاريخية مع الطموحات الإيرانية في المنطقة ، فهذه الدول لها حساباتها الخاصة التي تبرز فيها مجالات التنافس والندية ، مثلما كان حال العلاقات بين العراق وإيران، التي تأخذ بالاعتبار حالة الأمن الوطني والأمن القومي وتنازع الأدوار الإقليمية، فضلاً عن حسابات التوافق والتحالف الاستراتيجي كما هو حال العلاقات بين إيران وسوريا (راشد ، 2006 : 121) .

أما فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة في الأزمة الأمريكية – الإيرانية والتي تلقي بظلالها على إشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي فإن الاستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة تدفع بالقيادة في طهران لحشد الدعم الشعبي والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول منطقة الخليج العربي ولبنان والعراق وأفغانستان والأراضي المحتلة ، كما تعمل إيران على تحسين علاقتها مع تنظيم القاعدة والحركات التابعة لها في المنطقة، فضلاً عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها إلى مستوى استراتيجي، مع استغلال وسائل الإعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليمياً عبر إثارة موضوعات حساسة مثل "القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود باعتبارها كذبة أطلقها الساسة الإسرائيليون"، والسياسة الأمريكية في المنطقة، وفي ذات الوقت تقوم إيران بتسريع برامجها للتسليح من أجل إتمام مراحل الجهوزية لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة (قهوجي ، 2007 : 120) .

وخلاصة القول، فإن التحديات التي تواجه إيران دفعتها لبلورة رؤية عن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي ، برز فيها البرنامج النووي الإيراني كأحد الوسائل التي يمكن أن تستخدمها عندما تمتلك سلاح ردع قادر على حماية مصالحها العليا ، ويسمح لها بلعب دور إقليمي فعال تشارك من خلاله في كافة الترتيبات الأمنية بالمنطقة بما يضمن مصالحها ويجنبها الأضرار، فضلاً عما يحققه لها من فرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي أو ما تطلق عليه إيران الخليج الفارسي من أجل تهيئة أنسب الظروف لفرض مصالحها الحيوية ، وإذا كانت إيران خلال فترة الحكم الملكي للشاه تلعب هذا الدور برعاية من الولايات المتحدة فإنها لم تختلف في جوهرها الأمني عن إيران في فترة النظام الجمهوري للثورة الإسلامية .

المبحث الثاني

محددات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

اتخذت الإستراتيجية الإيرانية منطقة الشرق الأوسط صوراً عديدة ، وذلك في مسعى منها لتنفيذ سياستها في ضوء التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة ، وقد جاءت هذه المحددات لتخدم المشروع الإيراني القائم على أداء دور إقليمي واعد ، يستند إلى قوة عسكرية تعتمد القدرات التقليدية وغير التقليدية سواء المتعلقة بالبرنامج النووي ، أو تطوير القدرات الصاروخية في البلاد ، فضلاً عن توظيف عدد من الأدوات الموجودة في المنطقة ، والمدعومة من البيئة السياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت تغيرات جذرية بعد الثورات العربية في مصر وتونس ، وليبيا ، بما يخدم هذه الاستراتيجية .

وقد نظرت السياسة الإيرانية إلى هذه التحولات في البيئة السياسية والاجتماعية للمنطقة ، على أنها امتداد للثورة الإيرانية عام (1979) ، وأن الثورات العربية هي تعبير عن صحوة إسلامية تقودها الشعوب المسلمة ، وتهتدي بذات القيم التي جاءت بها الثورة الإيرانية المتمثلة بالإطاحة بالطغاة وعملاء الغرب ، ومعاداة الولايات المتحدة وحليفتها في المنطقة إسرائيل ، ومساندة المستضعفين والمظلومين ضد الاستكبار العالمي بما يساهم في قيام شرق أوسط إسلامي.

وتتناول الدراسة في هذا المبحث هذه المحددات من خلال المطلبين الآتيين :-

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي .

المطلب الأول

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط

قامت إيران في عهد الخميني برعاية جماعات الصحوة من أبناء الطائفة الشيعية الداعية للوحدة الإسلامية ، فدعمت حزب الله في لبنان ، وحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ، وجماعة خط الإمام في الكويت (المانع ، 1996 : 229) ، ونظرت إيران إلى أن دستورها ينص على عدد من الواجبات يقع ضمنها نصرة من تسميهم المستضعفين ومساندتهم في كافة أرجاء الأرض ، وقد بالغت في تقييم قدراتها على نحو خطير في هذا الجانب (ميلاني ، 1996 : 122) .

وانتهجت إيران منذ قيام الثورة عام (1979) سياسة خارجية ذات مخططات كبرى ، سعت من ورائها كسب تأييد المسلمين من خلال تحديها شرعية الأنظمة القائمة في الدول الإسلامية ، وقسمت العالم إلى قسمين (المستضعفين والمستكبرين) ، فنظر قادة الثورة الإيرانية لدول منطقة الشرق الأوسط على أنها حليف استراتيجي لقوى المستكبرين ، فدعا الخميني إلى وضع العتبات المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة تحت سيادة إسلامية مشتركة ، ونظمت إيران لهذا الغرض مؤتمراً في لندن عام (1988) ، إلى جانب إثارة الاضطرابات في المملكة العربية السعودية أثناء مواسم الحج (المانع ، 1996 : 233) .

لذلك ؛ كان للدين الدور البارز في رسم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام بعد قيام الثورة التي قادها رجال الدين عام (1979) ، وسيطرة تيارهم المتشدد على مقاليد الأمور وإقصاء التيار الإصلاحي المعارض ، فقد مهدت محاضرات الخميني وكتاباته لمواجهة تحديات الحكم ، رغم

معارضة كثير من رجال الدين له ، وكرس كثيراً من كتاباته للرد على دعاة التيار الإصلاحي، وعمل على تفنيدها وخصص محاضرات وكتابات عديدة لشرح مفهومه لولاية الفقيه* وإقامة الحكومة الإسلامية ، لذلك انعكست تلك المفاهيم على صياغة أحكام الدستور وبناء المؤسسات الدستورية وتوجيه سياسة الدولة الخارجية (الزهيري ، 2011 : 44) .

وعليه ؛ فقد سيطر الفكر الأيديولوجي القائم على مبدأ تصدير الثورة على الثقافة الإيرانية، فقامت إيران بتقديم الدعم للأحزاب والجماعات الشيعية في الدول العربية ، وهذا جزء من النظرة الثورية الطوباوية لدى الثوار الإيرانيين الذين استولوا على مقاليد الأمور في إيران ، فتحدت إيران الأنظمة العربية الإسلامية ، إلى جانب تجاهلها مصالح الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، كل ذلك جعل من إيران معزولة عن العالم وأنهكتها الحرب مع جارتها العراق وسياسات الثوار ، في الوقت الذي زاد عدد السكان بشكل كبير وتناقصت معه موارد الدولة من النفط ، وفقدت إيران دورها الرائد في منظمة الدول المصدرة للنفط (ميلاني ، 1996 : 127) .

وقد قُدّر لإيران أن تفرض عليها أحكام الجغرافية جواراً غير مريح من كل الجهات مما أثار لديها القلق على أمنها القومي وعلى مصالحها (نافع ، 2008 : 11) ، فهي تواجه من

---

* يقوم فحوى نظرية ولاية الفقيه التي وضعها الخميني ، بأن هذه الولاية تكون لازمة على أبناء الأمة الإسلامية ،عندما لا يمكن للإمام المعصوم – حسب وجهة النظر الشيعية – أن يمارس دوره الكامل في قيادة الأمة وهدايتها ورعايتها، بسبب بعض الموانع القاهرة، كما هو الحال بالنسبة للإمام المنتظر كونه الآن في الغيبة الكبرى ، وحيث لابدّ للأمة من قائد ورائد، يحكم مسيرتها، ويشرف على شؤونها، وعلى تطبيق أحكام القانون فيها، فلابدّ وأن تناط هذه المهمة بواحد فقط من أفراد الأمة نفسها، لا أكثر ، على أن يتم اختيار هذا الفرد منسجماً مع الفطرة أيضاً، فالأمة عليها أن تختار الأعلم بالأطروحة الإلهية، التي يفترض فيه أن يعمل على تطبيقها على النحو الأفضل والأشمل، والأعرف بواقع الأمة وظروفها، ومن يملك الحد الأعلى من القدرات والكفاءات، التي تؤثر في المهمة التي يتصدى لإنجازها ، كما أن درجة العصمة وإن لم تكن متوفرة في غير المعصوم عادة، لكن ملكة العدالة والتقوى تكون بمثابة الضمانة الطبيعية، التي تكفل أن يكون كل ما يصدر عنه يقع في الخط الصحيح، ووفق مصلحة الأمة ، لأن إحساسه المتنامي بالمسؤولية الشرعية لا يبقي له مجالاً للتراخي أو التفريط في أداء المهمة الموكولة إليه، وإن هذه العناصر المتوفرة في الولي الفقيه على النحو الذي يحفظ للأمة سلامة المسيرة، وتكاملها الطبيعي في ظل التربية الإلهية، كما أن ثمة نصوص كثيرة حول كون الأحق بالأمر هو الأعلم، أو فقل:هو ذلك الرجل الذي يكون في المستوى الأعلى من العلم والمعرفة بأحكام الله تعالى، كما أن من الطبيعي: أن يكون الأعلم، والأعرف بزمانه، والأقدر هو الأقرب والأجدر بتحقيق الأهداف الإلهية، فيما يرتبط بتطبيق أحكام الإسلام، وتنفيذ تعاليمه على صعيد الحكم، ومع وجود تلك الصفات بدرجات متفاوتة في عدة أشخاص، فلا بد وأن تراعي مصلحة الأمة، فتكون الولاية لمن يكون منهم أقدر على إدارة شؤونها، وحفظ مصالحها.

الشمال مشكلات بحر قزوين ودوله التي أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مركزاً لصراع دولي حول النفط والغاز والذهب والفضة والموقع الاستراتيجي ، ومن الجنوب تطل إيران على الخليج العربي الذي يمر من خلاله ما يقارب ثلثي إمدادات النفط العالمية ، ومن الشرق تواجه إيران مشكلات أفغانستان منذ الغزو السوفيتي لها حتى اليوم ، وفي الجنوب الشرقي كما في الشمال الغربي هناك كل من باكستان وتركيا ، وكلاهما دولتان قريبتان من الغرب ، بل إن الأولى دولة نووية فيما الثانية عضو في حلف شمال الأطلسي ، وكلاهما تتبنيان المذهب السني ، وفيهما من الإرث التاريخي والتعصب المذهبي ما يقيم سبباً كافياً للتوتر مع الجار الشيعي الكبير (إيران) ، وأخيراً في الغرب جارها العراقي الذي ظل منذ الفتح الإسلامي بوابة فارس ومن ثم إيران للعالم العربي ، وهو جار يختزن تاريخاً طويلاً من التقارب والعداء مع إيران ، سبقت الإسلام بقرون طويلة وازدادت صعوبة بعده وصولاً لحرب الثماني سنوات ، ومن ثم الاحتلال الأمريكي وما جرى فيه وخلاله من تطورات حتى باتت العلاقة بين الدولتين متشابكة ومعقدة ولا يمكن توصيفها بسهولة ، فكانت كل هذه الخطوط المتقاطعة من الضغوط الإستراتيجية المهددة للأمن القومي عوامل أسهمت في تحديد ملامح السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقاتها بالمحيط الإقليمي (مكي ، 2012 : 345) .

وعليه ؛ اجتمعت كل هذه الظروف الجيوستراتيجية لتفرض محدداتها على الاستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ولتضع الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية، فدفعت صانعي هذه السياسة لترتيب أولويات جديدة ظهرت بالصيغة الآتية (بشارة ، 2012 : 10 – 11) :-

1. المصلحة القومية الإيرانية : تستثمر إيران الموقع الاستراتيجي والاقتصاد كأدوات في الحفاظ على مصالحها ، هذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف ، لأن الأدوات هي نفسها مصالح تتشكل من خلال ناتجها الجمعي المصلحة القومية .
2. تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي ، وهذا التعزيز يحتاج أيضاً إلى ذات الأدوات .
3. السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج العربي .
4. اعتماد المذهب الشيعي كأيديولوجيا سياسية وكأداة لتوجيه علاقات إيران مع أبناء الطوائف الشيعية في الدول المحيطة بإيران ، فهي تتوقع علاقة خاصة من هذه الطوائف تجاه إيران ، من خلال استثمار الروابط الطائفية والإثنية مع دول الجوار الجغرافي ، أو حيثما وجدت بما يتلاءم مع المصالح القومية الإيرانية .
5. العداء للسياسة الأمريكية بالاعتماد على العناصر السابقة .

ورغم مساعي الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الذي رفع شعار إزالة التوتر من أجل تحسين العلاقات الخارجية الإيرانية إقليمياً مع دول الجوار وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وقد لقي هذا الشعار قبولاً متميزاً دفع النخبة السياسية الإيرانية لأداء دور بارز بعملية مراجعات في توجهات إيران الاقتصادية والسياسية ؛ مما أنتج تبني برامج إصلاحية تتركز على المحور الاقتصادي من أجل الموقف الداخلي أولاً ، وإعادة النظر في السياسة الخارجية ، التي اعتمدت بالأساس على ضرورة احترام الترتيبات الإقليمية ، وإبداء حسن النوايا مع دول الجوار ، وبذلك فقد تشكلت سياسة إيران الخارجية في تلك المرحلة بفعل التطورات السياسية الداخلية التي أوصلت الرئيس محمد خاتمي زعيم المنهج الإصلاحي لسدة الحكم ، الذي عمل على تعزيز المصالح الوطنية

بدلاً من التوجهات الأيديولوجية التي كانت سائدة في المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية ، بسبب أن القضايا الأيديولوجية لم تكن لها الأولوية المطلقة في علاقات إيران الخارجية والإقليمية (زادة ، 2000 : 71) .

وقد شهدت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد الذي استلم الحكم في (حزيران 2005) ، تغييراً ملحوظاً من حيث هيكلية النظام السياسي وتوجهات قادته، فظهرت ما عرف بمؤسسة السياسة الخارجية التي قامت بإحداث تغييرات في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية ، بعد أن جرى منح الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني دور الإشراف الواسع على السياسة الخارجية العامة ، وهو الأمر الذي فُسّر بأنه مبادرة مقصودة لمنع الطاقم الراديكالي المصاحب للرئيس نجاد من إحداث تغييرات في السياسة الخارجية ، لكن ذلك وما أعقبه من استبدال وجوه جديدة وشابة بعشرات الدبلوماسيين القدماء ، وإنشاء مركز جديد للتخطيط الاستراتيجي في وزارة الخارجية كان من الضرورات الملحة للظروف الإقليمية والدولية السائدة حينذاك ، ومحاولة من التيار الأصولي الحاكم للوقوف أمام الضغوط الدولية ، وخاصة الأمريكية تجاه المشروع النووي الإيراني ،ثم أعاد النظام الإيراني صياغة سياسته الخارجية وفق مقتضيات المرحلة التي أسماها مرحلة الأمن القومي التي تبنى بموجبها الرئيس نجاد سياسة خارجية راديكالية على الصعيدين الإقليمي والدولي في محاولة لاستعادة الخطاب الثوري الراديكالي ؛ لأجل خلق مكانة للجمهورية الإسلامية في ظل الظروف الإقليمية والدولية ، التي جعلت إيران بهذا التشدد لاعباً رئيساً في المنطقة ، لكن هذه السياسة كانت محل انتقاد من الإيرانيين أنفسهم ، الذين أحسوا بأنها سياسة عدائية

ومغامرة تسببت في ضياع المصالح القومية لإيران وعرضت الأمن القومي للخطر (نامي ، 2012 : 371) .

لكن جهود الرئيس محمود أحمد نجاد لم تعرف التوقف عند حدود معينة ، فاتجهت نحو المستلزمات الضرورية التي يمكن من خلالها استمرار نجاحات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ، فعملت إدارته على إدامة التحالفات القائمة لكن بأنماط مختلفة من أجل الاعتماد عليها في تنفيذ استراتيجية مشروعها ، فكانت الحاجة الإيرانية تتطلب مد جناحيها نحو الحليف السوري الذي توطدت العلاقة معه منذ قيام الثورة الإيرانية ، فيما امتد الجناح الثاني ليغطي حزب الله اللبناني ، وذلك تنفيذاً لدوافع أهمها المصالح المشتركة في العراق ، والدور الحيوي للشيعة في لبنان ، فضلاً عن العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية التي غذتها ظروف الجغرافيا السياسية والاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمي من أجل الحفاظ على المصالح السياسية ، مما أفضى للاتساع ليشمل في مراحل الأولى منظمة التحرير الفلسطينية ، وليبيا واليمن الجنوبـــي (خالدي ، 1997 : 21) . ومع مرور الزمن استطاعت إيران الحفاظ على هذا التحالف مكتفيةً بسوريا وحزب الله وحركة حماس .

وقد عملت إيران جاهدة على تركيز استراتيجية مشروعها تجاه المنطقة العربية على أن تجعل لها موطىء قدم في العراق ، وتحقيق نفوذ لها في هذا البلد العربي العتيد في مرحلة ما بعد الرئيس صدام حسين ، عندما أتاح لها الغزو الأمريكي للعراق هذه الفرصة من خلال إيصال التنظيمات الشيعية الموالية لإيران إلى الحكم في العراق ، فعملت إيران جاهدة على بقاء هيمنة الزعماء الشيعة الموالين لها ، واستمرار هذه الهيمنة على الحكومة العراقية الجديدة ، وبهذا

استطاعت اكتساب مزيد من نقاط القوة الإقليمية التي من الممكن توظيفها في أي صراع سواء مع الولايات المتحدة أو مع غيرها ، بما يؤمن لها عمقاً استراتيجياً مهماً يضمن مصالحها في العراق، وبالفعل جنت تلك الاستراتيجية الإيرانية ثمار فوز الائتلاف العراقي الموحد في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام (2005) ، وقد ضم هذا الائتلاف كلاً من الأحزاب الشيعية العراقية الآتية (كاتزمان ، 2007) :

- المجلس الإسلامي الأعلى الذي يضم بدوره أهم الأتباع الشيعة لإيران في العراق بزعامة محمد باقر الحكيم ومن بعده أخوه عبد العزيز، ومن وراءهما عمار الحكيم .
- حزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي .
- التيار الصدري بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر .
- حزب الفضيلة الإسلامية بزعامة المرجع الديني العراقي محمد اليعقوبي .

ثم برز بوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في إثارة العديد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة بالمنطقة ، وازداد عدد القضايا الأمنية الخلافية بين إيران من جانب والأمن الإقليمي من جانب آخر ، وأضحت هناك مخاطر وتهديدات إيرانية تجاه الأمن العربي على المدى المنظور أو القريب، وكالآتي (فتحي، 1997 : 103) :

1. أعطت إيران نفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الأمنية فقط .
2. اعتناق إيران لأيديولوجية متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة من أجل التخلص من الحكومات القائمة ، وذلك من خلال إقامة العديد من

معسكرات التدريب (معسكر الإمام علي شرق طهران ، معسكر نهاوند في همدان جنوب غربي طهران ، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم ، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوين) .

3. استمرار إيران في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها جزر دولة الإمارت العربية المتحدة (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) إمعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة مما يشكل إصراراً على الاستمرار في المنطقة .

4. القيام بتنفيذ عمليات عنف باستغلال الشيعة المنتشرين في بعض الدول العربية مما يهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول ، ومثال ذلك : الأحداث التي شهدتها الجمهورية اليمنية على يد الحركة الحوثية ، فضلاً عن النشاطات التي تجري في البحرين ، وفي الكويت ، وفي المنطقة الشرقية من السعودية .

5. تهديد إيران المستمر باغلاق مضيق هرمز .

ويبقى الملف النووي الإيراني الذي تتشكل منه القدرات العسكرية الإيرانية بشقها غير التقليدي، السقف الأعلى للمشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وإن وصول إيران إلى امتلاك القدرات النووية يعني وصول استراتيجيتها إلى منتهاها ، لأنها تكون قد نجحت في فرض حضورها الإقليمي دون غطاء نووي ، هذا الحضور الذي سيتطور بوجه مضاعف في وجود مثل هذا الغطاء النووي .

ومما لا شك فيه أن التكتلات الاقتصادية تحظى بأهمية قصوى في السياسة الخارجية الإيرانية ، إذ تستخدمها بديلاً عملياً لسياسة الأحلاف العسكرية والسياسية ، وذلك لأن إيران تعد من أغنى دول

العالم بمصادر الطاقة ، فقد تمكنت من تأسيس أحلاف اقتصادية منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران ، خاصة أبان حربها مع العراق ، واستمرت هذه السياسة إلى عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد ، الذي نجح في إقامة تحالفات اقتصادية عديدة ، كان لها الدور الفاعل في خروج إيران من عزلتها ، وتحديد الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية عليها من خلال الحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري بدءاً من سياسة الاحتواء المزدوج التي طبقتها إدارة الرئيس بيل كلينتون منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين ، وانتهاءً بتصنيف إيران ضمن محور الشر ، ومن أهم هذه التحالفات (نامي ، 2012 : 379) :

أ. مشروع أنبوب السلام الذي يزود باكستان والهند بالغاز الإيراني عبر أنبوب بطول (2660) كم بدأ بنقل الغاز من حقل فارس الجنوبي عام (2011) ، وكان لهذا المشروع دور في عدم انصياع الهند للطلبات الأمريكية المتكررة التي تحث الهند على إقناع إيران بوقف برنامجها النووي .

ب. التحالف الإيراني مع كل من الصين وروسيا الذي تصدر بموجبه إيران نفطها للدولتين ضمن علاقات تجارية وسياسية وعسكرية متطورة وتنمو باضطراد .

ج. التحالف الاقتصادي الإيراني مع فنزويلا .

د. اشتراك إيران في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي (أكوا) التي تضم إلى جانب إيران تسع دول أخرى هي : أذربيجان ، وأفغانستان ، وأوزبكستان ، وباكستان ، وتركيا ، وتركمانستان ، وطاجكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان .

هـــ.العلاقات الإيرانية – الأوروبية التي شهدت تقدماً واضحاً في عهد الرئيس محمد خاتمي مع كل من بريطانيا وألمانيا وايطاليا ، فيما حاول الرئيس نجاد إعادة السياسة الخارجية الإيرانية إلى بدايات تأسيس نظام الجمهورية بتبني مفهوم الدولة الإسلامية العالمية ؛ ورغم مواقف الاتحاد الأوروبي الداعمة للولايات المتحدة الأمريكية في أزمة البرنامج النووي الإيراني، فإن الدول الأوروبية لم تكن على استعداد للتنازل عن الاستثمارات الاقتصادية في إيران ، خاصة مشاريع الاستثمار في الغاز الطبيعي الإيراني .

إذن ، يبدو أن السياسية الخارجية الإيرانية تشهد مواجهة محتدمة بين التوجه الإسلامي للدولة والتوجه القومي الإيراني ، ورغم هذه المواجهة ، إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية لم تتغير منذ انتصار الثورة الإيرانية، فقد تم تطبيقها والعمل بها وفق صياغة الدستورالإيراني لها ، وقد لا تتغير مهما تغيرت الحكومات ؛ لكن الذي يتغير هو مدى تفسير الحكومات لأسس هذه السياسة وأهداف مصلحة النظام وفق المتغيرات الإقليمية والدولية ، ومع كل ذلك فإنه لا يمكن الجزم بأن هذه المواجهة بين تيار ديني وآخر علماني ، هي مواجهة داخل التيارالديني ذاته ، وذلك بعد أن مرت الجمهورية الإسلامية بعدة مراحل فيما يتعلق بالعلاقة مع الإسلام ورؤيته . ففي بداية الثورة والأعوام الأولى من عمر نظام الجمهورية الإسلامية غلبت الرؤية الدينية على التوجه العام في إيران وجرى تبني شعار تصدير الثورة والخطاب المتشدد ، ثم ما لبثت إيران أن دخلت مرحلة الخطاب الديني القومي الذي بدأت خلالها مقولة منح الأهمية لإيران الدولة في الظهور ، مع بقاء الخطاب الديني الإسلامي أساساً للدولة ومحورها ، ومع بروز الإصلاحيين بدأت مرحلة إيران – الإسلام ، وارتفعت وتيرتها لتعبر عن نفسها بنوع من المواجهة بين توجه إيراني وآخر إسلامي ،

وهو ما كشفت عنه الانتخابات الرئاسية لعام (2009) بكل وضوح ، وباتت هذه المواجهة تشكل جزءاً أساسياً من محور الخلاف بين الجبهة الإصلاحية والرئيس الإيراني نجاد ، حتى إن هذا الخلاف جعل من الحسابات الإيرانية تجاه الثورات العربية تحمل وجهان ، الأول : وجه الخائف من أشكال هذه الثورات وشعاراتها ، والسبب الذي انفجرت من أجله ، المتمثل في المطالبة بالعدالة الاجتماعية ، والحرية في التعبير ، والتداول في السلطة ، ومقاومة الديكتاتورية ، والتسلط ، والنظام الأمني والقمعي والتزوير في إرادة الشعب وأصواته ، ومكمن الخوف من هذا التوجه ، أن هذه الشعارات قد تعيد إحياء الحركة الخضراء الإيرانية التي خاضها جزءاً أساسياً من الشعب الإيراني ضد قوات النظام الأمنية بعد الانتخابات الرئاسية عام (2009) التي أوصلت الرئيس نجاد إلى الدورة الثانية في سدة الرئاسة (بالتزوير) ، ورغماً عن الارادة الشعبية . أما الوجه الثاني : فيسعى إلى توظيف الثورات العربية ، وما قد ينجم عنها ، بما يخدم المشروع الإيراني الإقليمي ، فمن مصلحة إيران نشوء أنظمة في المنطقة العربية على شاكلتها ، وتكون ذات توجه ثوري أيديولوجي مماثل ، ويتناول المطلب التالي الموقف الإيراني من الثورات العربية بوجه أكثر تفصيلاً .

المطلب الثاني

الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي

تفاعلت أسباب عديدة وتداخلت لتخلق ظروفاً صعبة لشعوب المنطقة العربية جعلتهم يشعرون بأن ليس لديهم ما يخسرونه أكثر ، وأن الأوضاع قد ضاقت من الظلم والجور والمهانة والفقر وفقدان الأمل في المستقبل ، وشعر المواطن العربي بفقد الكرامة ، بل إن بعضهم افتقد حتى إنسانيته ، ووجد نفسه يعيش في ظل نظام حاكم لا يشعر به ولا يوليه أي اهتمام ، ورأى التلاعب بالانتخابات ، والخطابات الكاذبة ، والبطانة الفاسدة ، وأن الحاكم قد افقده أحلامه ، فلم يبق له خيار سوى القيام عليه وخلع سلطانه ، فكانت الثورات التي لا تحمل أي أيديولوجيات أو أجندات (أبو فطيم ، 2011 : 44) .

وبرزت على الساحة الإقليمية في أعقاب الثورات العربية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لعدد من الدول التي لها شأن في التحولات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط ، ويأتي وجه الاختلاف في سياسات هذه الدول إزاء الكيفية التي تنظر بها إلى هذه الثورات والخطوات أو السياسات ، التي من الواجب إتباعها لتلافي التداعيات التي قد تبرز لتحدث انعكاسات سلبية من جهة ، أو قد يجري استغلال التحولات الإيجابية التي تجري في خضمها الأحداث ، ليتم توظيفها في الاستراتيجيات الإقليمية للأطراف الفاعلة في الشرق الأوسط .

ومن خلال تتبع تصنيف الحالة الثورية التي امتدت في المنطقة العربيـــة عبر تفحص خريطة هذه الحالة ، التي تمتد على خـــط متصل لثلاثـــة أنواع من الدول ، هي (قويسي ، 2011 : 12) :-

1. دول عرفت الثورة التي حققت قدراً مهماً من النجاح ، وهي تعيش المرحلة الثانية من الظاهرة الثورية ، وهي تشهد مرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى الثورة التي تحاول اقتلاع بقايا النظم القديمة التي ترغب بالحفاظ على الأوضاع القائمة ، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا .
2. دول لا زالت الثورة مشتعلة ومتنامية فيها ، وهي تعيش المرحلة الأولى من الظاهرة الثورية ، وبمظاهر وأشكال مختلفة عن المجموعة الأولى ، والوضع في سوريا مثال واضح لهذه المجموعة التي تعيش أزمة مستحكمة ، وبدرجة أقل منها اليمــن والبحرين .
3. دول تعيش حالة ترقب لحظة الميلاد ولكنها ما تزال في مرحلة ما قبل الثورة وإن توافرت فيها من الأسباب والمؤشرات والظواهر التي ترشحها بامتياز للدخول في الظاهرة الثورية ، وتشمل هذه المجموعة الثالثة العراق وبدرجة أقل الجزائر ، وبقية الدول العربية التي لم تندرج بعد في المجموعتين السابقتين حتى الآن .

ورغم أن بعض هذه الدول لم تزل تعيش التطورات وتتفاعل أحداثها داخلياً وخارجياً في المنطقة العربية ، فهناك مخاض لولادات جديدة ، قد تحدث في أي وقت ، وهنــاك ردات فعل وانتكاسات ، تجعل من الصعب جداً عودة الشرق الأوسط لما كــان عليــه قبــل التحولات السياسية التي شهدها الوطن العربي خلال العامين الماضيين ، على الأقل من منظور توزيع القوى الإقليمية التي تؤثر في : هيكل النظام الإقليمي وشكله ونوعه وطبيعته ، فمتغيرات الثورات الشعبية العربية لعبت دوراً في تغيير هيكلة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الدول التي حدثت فيها الثورات ، مما أوجب حصول تغيير في سياساتها الخارجية ،

وبالتالي أثر على إدراك الدول الأخرى التي لها اهتمامات دولية أو إقليمية في منطقة الشرق الأوسط (هياجنة ، 2011 : 13) .

فشكلت هذه الثورات العربية تحولاً استراتيجياً في المنطقة العربية ، إذ باتت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في الدول العربية ، وبشرت الثورات العربية بحرية وديمقراطية جديدة تؤسس لقوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري تؤثر على مختلف مناحي حياة الأمة العربية ، وقد أطاحت هذه التحولات والثورات بأربعة أنظمة في : تونس ومصر وليبيا واليمن ، وتسعى للإطاحة بالنظام القائم في سوريا ، وتسببت بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من الدول العربية الأخرى ، خاصة في الأردن والمغرب (عبد الكريم ، 2012 : 7) .

ومنذ اندلاع الثورات العربية نهاية (2010) أخذت تبرز بين القوى الإقليمية حالة من التنافس الجيوبوليتيكي بين هذه القوى ، وكانت إيران من ضمن الدول التي لديها مشاريع واهتمامات استراتيجية في المنطقة ، بعد أن فاجأت هذه الثورات تلك القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط الأوسط ، مثلما تفاجأ العالم أجمع ، فدخلت هذه الدول في متاهة مؤقتة ، حول الكيفية التي يجب التصرف بها أمام ما يجري من تحولات سريعة ، ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط ، وإنما الأهم أيضاً على الصعيد الجيوبوليتكي في الإقليم (باكير ، 2012 : 89) .

وسرعان ما بلورت إيران رؤيتها إزاء ما يجري ليتم البناء عليها ، لا سيما أن مشروعها تجاه المنطقة قائم ، وقد جاءت هذه التحولات لتتلاءم مع التوجهات السياسية الخارجية الخاصة بها بما يخدم إستراتيجيتها الكبرى في الشرق الأوسط ، التي من أبرز ملامحها مهاجمة الفكرة القومية

التي أخذت تعاني من تراجعات جراء ظهور تيارات فكرية وسياسية مضادة لها ، خاصة بعد احتلال العراق ، لتعلن عن موت هذه الفكرة معللة ذلك بما ترى أنه فشل النظم الحاكمة التي بنت الإيديولوجية القومية ، سواء كان هذا الفكر مجرد ردة فعل تعبر عن اليأس بفعل صدمة احتلال العراق ، أو أنها كانت مخططاً لها ومدفوعة من قوى معينة ، وهذا ما حقق لإيران فرصة مهمة لإقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني بل حتى الزعامة الإيرانية ، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية ، لا سيما بعد أن جرى تقديمها على أنها آخر قلاع مقاومة إسرائيل وأمريكا ، مما عزز من فرصة إيران في هذا الاتجاه غياب الزعامة العربية التي تمتلك كاريزما تقنع المواطن العربي بالبقاء في محتوى العروبة الذي تعرض لهجوم شديد غير مسبوق منذ انطلاق الفكرة القومية العربية قبل أكثر من قرن (مكي ، 2012 : 352) .

لقد كان الموقف الإيراني من الثورات العربية الوارد ضمنياً في وسائل الإعلام الإيرانية الذي تسربت منه بعض المفاهيم فى الإعلام العربى عن طريق بعض الموالين لإيران يسير باتجاه اتهام الولايات المتحدة والغرب بتحريك هذه الثورات، و يبدو أن هذا التشويه الداخلي المتعمد كان بسبب أن إيران كانت قد تعرضت لثورة داخلية من طبقتها الارستقراطية ، التي حجبت عن وسائل الإعلام وأطلق قناصتها رصاصاً حياً فقتلوا العشرات من المتظاهرين فى انتفاضة دموية هزت العالم خصوصا عندما انقطعت أخبارها ، ويبدو أنها وسيلة من إيران لمحاولة استباق أى ثورة أو إنتفاضة قد تظهر فى جانبها بإتهام أى ثورة أخرى بالعمالة ، هذا الاتهام بالدعم الأمريكى للثورات العربية ، كان موجهاً لجميع الثورات العربية ، حتى أتت الثورة السورية ، فلم يتوان النظام الإيراني عن إعلان هذا المفهوم وتكثيف دعمه للنظام السوري ، ثم أخذ النظام الإيرانى يصر على أن بقية

الثورات العربية مستلهمة من الثورة الإيرانية ، وأخذت إيران تحاول خلق امتداد جديد بتودد نحو الثورات العربية ولا عجب أن يتغير موقفها من سوريا في حال سقوط نظام بشـار الأسـد أيضـاً (موسى ، 2012) .

وبالحديث عن الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي ، فإن إيران لم تكن استثناءً في تفاجئها بما يحصل في منطقة الشرق الأوسط ، وتحديداً في الدول التي حدثت فيها الثورات ، وإذ يرتبط عنصر المفاجأة بأبعاد عديدة تتعلق : بحدوث الثورات ذاتها ؛ والقدرة السريعة على تغيير أنظمة سياسية حاكمة لها قدرات ذاتية وامتدادات سواء بين أوساط أجهزتها الأمنية أو لدى بعض المستفيدين المقربين من تلك الأنظمة؛ فضلاً عن قدرة الثورات في الاستمرار في الدول التي حدثت فيها التغيير، أو تلك التي لم تكتمل فيها بعـد ، فنظـرت إيران أن ما شكلـه سقـوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، والإطاحة بنظام الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، ومقتل الرئيس الليبي معمر القذافي ونهاية نظامه ، كلها كانت مفاجآة سارة لها، وذلك لطبيعة علاقاتها المعقدة والمتأزمة بشكل عام مع تلك الأنظمة ، فقد مرت العلاقات بين تونس وإيران بمرحلة معقدة بسبب سوء علاقات النظام التونسي مع التيار الإسلامي في تونس ، ولا سيما أن قادة حركة النهضة لهم علاقات متينة مع إيران، فيما كانت العلاقات الإيرانية – المصرية مليئة بالشكوك والخصومة التي منعت البلدين من إعادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفير ، وهذا يعود للتغيرات التي حدثت في المنطقة نهاية السبعينيات من القرن العشرين المتعلقة بمعاهدة كامب ديفيد ، إذ دفعت إلى تغيير طبيعة التحالفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، كما أن الثورة الإسلامية عام (1979) نقلت إيران من معسكر الأصدقاء والحليف للولايات المتحدة وإسرائيل إلى معسكر

الدول المعادية ، أما ما يتعلق بالموقف الإيراني من الثورة في ليبيا ، فقد شكل اختفاء الإمام موسى الصدر عام (1978) خلال وجوده في ليبيا، أحد عوامل الأزمة بين إيران والنظام الليبي ، لكن ذلك لم يمنع من إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين (الزويري ، 2012 : 2) .

وفيما يخص الأزمة السورية والموقف الإيراني منها ، فإن وسائل الأعلام الإيرانية تفادت التعليق على الأحداث المتعلقة بهذه الأزمة مع اندلاع الثورة خلال شهر آذار مـن عام (2011) ، وحصرت تركيزها على الأحداث في البحرين واليمن ، وتبع ذلك تجاهل رسمي على مختلف المستويات حتى نهاية آذار وبداية نيسان من ذلك العام ، لكن تطور مستوى الاحتجاجات وحجمها في سوريا ، وانتشار رقعتها وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المحتجين على يد النظام ، اضطر إيران إلى أخذ الوضع السوري على محمل الجد ، فجاء أول تعليق رسمي على الأحداث في سوريا من قبل سفير إيران في دمشق ، اعتبر فيه وجود مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري ، وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية خلال عام (2009) ، وأن المتظاهرين في سوريا هم عملاء للخارج ، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع ، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة (باكير ، 2012 : 97) .

إذن فقد شهدت المنطقة العربية تحولات ونقلات نوعية بالغة الأهمية ، ترددت أصداؤها في دول العالم قاطبة ، وتعدت تأثيراتها من بلد إلى آخر ، ولاشك أن هذه التحولات السياسية النوعية قد أفرزت تزايد نفوذ القوى الإسلامية في الحراك الجماهيري والمشاركة في الحكم في أغلب الدول التي حدثت فيها الثورات ، فتبنت إيران طروحات تقول إن هذا الأمر لم يظهر في المنطقة منذ انطلاق آخر نموذج ثوري إسلامي في الشرق الأوسط الذي تمثل بالنموذج الإيراني بعد الثورة

الإسلامية عام (1979) والذي رفع شعار تصدير الثورة ، لكن حقيقة الوضع أن شعارها لم يكن إلا مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب لم تقتصر على التحرش وإملاءات دول كبرى كما كان الوضع في عهد الشاه ، فتحول هذه المرة إلى مشروع متكامل يعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي وإرادة الاستحواذ والرغبة بالسيادة الإقليمية والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة الإرغام (مكي ، 2012 : 343) .

وبالإجمال فإن إيران تعد الخاسر الأكبر من ثورات الربيع العربي بعد الأنظمة العربية التي سقطت ، على المدى القصير والمتوسط إذ انتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية ، ولم ينتج التغيير أنظمة سياسية حليفة لها أو للولايات المتحدة في هذه المرحلة كما في تونس ومصر أما سوريا فتعيش حالة من عدم الوضوح بسبب مراهنة إيرانية ترى أن مسار الثورة يشير إلى أنها خاسرة ، على الأقل لجهة بقاء النظام قوياً ، لذلك ستحاول تقليص الخسائر بالقدر الأكبر في سوريا ، وتعظيم المكاسب في لبنان والعراق ، لكن ذلك قد يفيد مرحلياً نظراً للحاجة إلى سد الفراغ الناجم عن تراجع دور القوى الدولية ، رغم أن الساحتين اللبنانية والعراقية تبقيان غير مستقرة ، ولذلك لا يمكن ضمان وجود نفوذ قوي فيها خاصة في ظل افتقاد إجماع شعبي يرحب بهذا الدور ، كما أن عودة مصر ، وتنامي دور السعودية في ملفات مثل سوريا واليمن ، يكون له تأثير سلبي على دور إيران، عدا عن الدور التركي واحتمالاته التي لاتحسب بصالح الدور الإيراني وذلك بعد نشر الدرع الصاروخي على الحدود الجنوبية من تركيا منذ أواخر عام (2012) ، وعليه ، قد تمتلك إيران هامش مناورة ، لكنه يصطدم بحضور فاعليين إقليميين ودوليين لهم توجهات مناهضة لإيران

، لذلك قد يتعرض دورها فـــي المنطقة للانحسار الجزئـــي (التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية ، 2012) .

وإنه من المناسب الإشارة والتوقف عند المعارضة الإيرانية التي كان لها موقف من الثورات العربية لم يلتق مع ما كان يراه الموقف الرسمي الإيراني من الحراك الشعبي عند بدايته وما نجم من صعود للإسلاميين في تونس (حركة النهضة *)، ومصر(الأخوان المسلمين)، وليبيا (التيار الإسلامي) ، وأنه امتداد للثورة الإسلامية في إيران أو للصحوة الإسلامية ، وهذا ما لا يتناغم مع الإسلاميين العـــرب والمعارضـــة الإيرانيـــة الممثلة بالقوى الإصلاحية التي كانت ترى – أو ترغب – أن لا تكون قوى الثورة العربية شبيهة بالثورة الإسلامية ، لا سيما بعد ما تعرضت له القوى الإصلاحية الإيرانية من إقصـــاء منذ عـــام (2005) ، وصولاً للأحداث التي جرت عام (2009) في ضوء التزوير الذي شاب الانتخابات الرئاسية في إيران لضمان استمرار محمود أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية الإسلامية ، فقد بدا الفرق شاسعاً بين إيران الرسمية والقوى المعارضة حين حاولت تلك القوى تنظيم تظاهرة لدعم الثوار في مصر ، لكن السلطات لم تسمح بذلك خشية مـــن أن تقـــوم تلك المعارضـــة بتوظيـــف ذلك لصالحها داخليـــاً (الزويري ، 2012 ، 4) .

وتأسيساً على ماسبق، فإن إيران وظفت اندلاع الثورات العربية لصالحها من خلال قيامها بتنظيم حملة إعلامية دعائية قوية ، غير مسبوقة في الداخل والخارج ، ففي الداخل عملت من أجل

---

*حركة النهضة : حركة الاتجاه الإسلامي سابقا هي الحركة التاريخية التي تمثل التيار الإسلامي في تونس .أسست الحركة عام (1972) وأعلنت رسميا على نفسها في (6 حزيران 1981) ولم يتم الاعتراف به كحزب سياسي في تونس إلا في (1 أذار 2011) من قبل حكومة محمد الغنوشي (2011)المؤقتة بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد على إثر اندلاع الثورة التونسية في (17كانون الأول 2010) ، وتعتبر النهضة في الوقت الحاضر من بين أهم الأحزاب السياسية في تونس إذ .تشكل الحركة حاليا الطرف الرئيسي في الحكم الترويكا بالتحالف مع حزبين يساريين المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

إيهام الشعب الإيراني بأن الذي يحصل في العالم العربي هو ثورة إسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، والتغطية على أنها ثورة ضد الديكتاتورية ، وعلى المستوى الخارجي تعلل ذلك بأن أي هزيمة عربية أخرى نتيجة عدم الاستعداد لمواجهة العدو الإسرائيلي بشكل جيد قد يقضي نهائياً على العالم العربي في الواقع الجيوبوليتيكي والجيوسياسي الإقليمي ، لذا فإن إيران حلمت أن تكون النظم الوليدة في الدول العربية التي قامت فيها الثورات تحمل الطابع الثوري حتى تصطدم بإسرائيل مباشرة ، عندها تكون فرصة إيران سانحة للتخلص من جميع الخصوم دفعة واحدة ، عدا الحالة السورية التي تعامل معها النظام الإيراني على أنها استثناء ، مبرراً بأنها نتيجة مؤامرة غربية إسرائيلية ، وبمشاركة عربية من المملكة العربية السعودية ، وقطر للإطاحة بالمقاومة ، والنظام السوري الممانع ، وأنه لا بد من التصدي لهذه المؤامرة بكل الوسائل الممكنة ، وأولها دعم النظام السوري حتى النهاية .

الفصل الخامس

الخاتمـــــــة

الاستنتاجات

التوصيات

المراجع

الفصل الخامس

الخاتمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشرة الأخيرة مجموعة من التحولات والتغييرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ، وواجهت المنطقة جملة من التحديات التي أثرت بمختلف أوجه الحياة على المستوى الفكري والثقافي ، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي ، التي انعكست جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الأصعدة ، وقد أدى ذلك إلى جعل منطقة الشرق الأوسط بوجه عام ، والمنطقة العربية بوجه خاص تفقد كثيراً من زخمها الحضاري والإنساني وتتراجع في دورها على المستوى العالمي .

وقد أسفرت تداعيات الأزمات المتعاقبة والأحداث التي تفجرت في المنطقة عن تغير في طبيعة الإستراتيجيات المتبعة من قبل عدد من الدول الإقليمية المهمة ، جراء تطور نوعية الصراعات المحتدمة ، وتبدل في محاور النزاع الرئيسة ، وتلاشي الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي ، وإضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي ، وتبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية والإقليمية المتنافسة بين المحاور المتصارعة ، بعد أن غلبت الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة .

وفي ضوء حالة عدم الاستقرار التي تميز النظام الإقليمي في الشرق الأوسط منذ عدة عقود، التي جاءت نتيجة عوامل عديدة ، يأتي في مقدمتها غياب العلاقة الواضحة بين النظم الفرعية التي

يتشكل منها النظام الإقليمي الكلي في الشرق الأوسط ، فهناك : مجموعة دول المشرق العربي ، ودول مجلس التعاون الخليجي ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي ينتمي إليها جميع دول منطقة الشرق الأوسط ، والاتحاد الأفريقي الذي يضم في عضويته الدول العربية التي تقع في قارة أفريقيا ، فضلاً عن التكتلات الاقتصادية التي تجمع دول المنطقة سواء على مستوى الإقليم أو العالم مثل منظمة التعاون الاقتصادي (الأكوا) ، ومنظمة الدول المصـــدرة للنفط (الأوبك) .

وإن عدم وضوح العلاقات بين هذه التكتلات والنظم الفرعية لا فـــي مضمونهـــا ولا في شكلها، قد جاء نتيجة عدم وجود اتفاق على تحديد دقيـــق لنطاق وخصائـــص وهيكيلية النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوســـط ، لذلك برزت جملـــة محـــددات كانت تتجـــه نحـــو بناء رؤية استراتيجية فاعلة للتعامل مع عمليات التغيير التي شابت المنطقـــة ، وكانت نتيجة هذه المحددات ظهور عدد من المشاريع التي تستهدف منطقة الشرق الأوسط ، التي كان من أبرزها : المشروع الأمريكي ، والمشروع الإسرائيلي ، والمشروع الأوروبي ، والمشروع التركي ، والمشروع الإيراني ، إضافة إلى سياسات وتوجهات أطراف دولية مهمة أخرى ، وقـــد مثلت هـــذه المشاريع تحديات جسيمة أمام نجاح المشروع العربي الإسلامي المنشـــود فـــي الوطـــن العربي – الذي لم يقم لحد الآن – في مختلف جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية بصورة جماعيـــة أو فردية ، وبقدر تعلق هذه الدراسة بالاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيـــا وإيران تجـــاه الشرق الأوســـط ، فقد كانت التحديات التي يمثلها مشروعا الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران ، كالآتي :-

(1) تحديات المشروع الإيراني

- **ازدواجية المشروع الإيراني في المنطقة العربية :** ظهر المشروع الإيراني بوجه تدخلي في العراق والخليج العربي ، ولاقى تأييداً في لبنان وفلسطين ، وهو ذو صور متباينة في سوريا . فقد سعت إيران على الدوام للتوغل في العراق لبسط سيطرتها على المرجعية الشيعية العليا الموجودة في النجف، إذ إن هذه المرجعية هي الوحيدة التي تمكنت تاريخياً من تهديد الدولة الإيرانية ، وإن احتواء المرجعية سيتداعى تأثيره في المواطنين الخليجيين الشيعة مقلدي مرجعية النجف ، وبهذا فالعراق يمثل الجسر البري الذي تمر عبره إيران إلى دول الخليج العربي الذي تعتقد أن في إمكانها ابتزاز هذه الدول وإسقاط الأنظمة ذات الوجود الشيعي الملموس ، كالكويت التي يتواجد فيها أكثر من (15 %) من السكان ، والسعودية التي يشكل شيعتها أغلب المنطقة الشرقية ، والبحرين التي نصف سكانها أو أكثر من الشيعة . فيما يجري تقديم حزب الله اللبناني بوصفه الورقة الأبرز في المشروع الإيراني والأداة المحلية الأكثر نجاحاً وقوةً وتأثيراً على المستويين اللبناني والعربي ، وحتى العالمي ، ولم تكتف إيران بذلك فهي تستثمر الانقسام العربي والعلاقات المعقدة في الساحة الفلسطينية لتدعم حركة حماس ، لتستفيد دعائياً وإعلامياً ونفسياً ولتوحي بمشاركتها ما تحققه ضد إسرائيل .أما ما يتعلق بالعلاقات السورية – الإيرانية فهي محط اهتمام ومتابعة من القيادتين لجهة تقويتها وصولاً إلى إنجاز متطلبات ماتقتضيه عملية الوصول إلى علاقة استراتيجية بينهما ، لكن من دون التطابق التام بينهما في كل المواقف ، وهي في المقابل تعد هدفاً

للقوى غير المؤيدة لهذه العلاقات سواء من المعارضة السورية التي أصبح لها في الشأن السوري شيء كبير في ظل الأزمة التي تمر بها سوريا .

- **صعوبة التلاقي أو التوافق بين المشروع الإيراني وتطلعات الدول العربية في الجانبين القومي والإسلامي :** ليست الخلافات والمشاعر القومية والمذهبية المتنامية بين العرب وإيران وليدة التاريخ المعاصر ، وأن العصر الإسلامي (الأموي والعباسي) يزخر بنماذج للخلاف العربي – الإيراني الذي أخذ شكل الصراع العربي – الفارسي وتسميته في المحاولات التي جرت لفرض سيطرة كل منهما على الخلافة الإسلامية بطابعها القومي ، ولا تزال بعض الخلافات القديمة برواسبها وإفرازاتها موجوداً ويتجدد بأشكال متعددة منها :
  - العصبية والتمسك بالشخصية الفردية لدى الجانبين .
  - ظهور بعض الحركات والشخصيات الإسلامية ذات التوجهات المتعصبة في كلا الجانبين .
  - الخلافات بشأن الحدود والجزر .
  - ازدياد المخاوف العربية من الملف النووي الإيراني .
  - العامل الخارجي الذي يُسوّق المشاريع والفتن الطائفية والمذهبية .
- **تنامي الروح القومية الإيرانية :** انطلقت التوجهات الإيرانية وسياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه عام والعالم العربي بوجه خاص ، منذ القدم على أساس قومي ، وبحكم أن إيران (فارس) دولة قديمة ذات حضارة عريقة وأحد أقطاب العالم القديم فقد كان الفرس ينظرون إلى العرب نظرة دونية وإنهم قبل الإسلام كانوا مجرد قبائل متناحرة

وعبارة عن بدو رحل وسكان الصحاري ، ورغم التجاور والتداخل وتشابك المصالح بين إيران وجاراتها الدول العربية ، فقد كان التنافر والنزاع هو السائد ، وقد عمق هذا النفور القومي لدى الطرفين تصرفات وأعمال وتوجهات عدائية يقوم بها كل طرف تجاه الآخر . وفيما كان للدين دور بارز في السياسة الإيرانية بعد مجيء النظام الجمهوري ، إلا أن الفريق المتشدد في هذا النظام تمكن من توطيد أركان الثورة وإضعاف المعتدلين وإسراع الخطى نحو الراديكالية ، فجرى توظيف الطبيعة الأيديولوجية للثورة الإيرانية ونشرها بطريقة فعالة ، غير أن القرار الإيراني أتسم بالتخبط والحيرة في التعامل مع متطلبات الأهداف الايديولوجية التي فرضتها المتغيرات في السلوك الخارجي وبما تسمح به قيود الواقع من جانب وما تمليه المصلحة القومية لإيران من جانب آخر بحكم أن الثورة الإسلامية الإيرانية اتسمت بالبعدين القومي والديني .

- **سعي المشروع الإيراني لقيادة منطقة الشرق الأوسط** : شرع المشروع الإيراني بالعمل نحو فرض هيمنته على الشرق الأوسط من خلال الأدوار المتنامية التي بدأت تمارسها إيران في العراق ، وفي العلاقة التي تجمعها مع حزب الله في لبنان ؛ ومع حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين ؛ وفي اليمن بالعلاقة القوية مع الحركة الحوثية ، والعلاقة الإستراتيجية مع سوريا، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه لبعض القوى في الخليج العربي ، مع تمددها الواضح في شمال أفريقيا ، وهذا كله نابع من دائرة التخطيط الاستراتيجي الإيراني بعد انتصار الثورة مباشرة ، الأمر الذي بدت فيه دول المنطقة شديدة الارتباك لما ينبغي أن تفعله ، وهي تنظر إلى السلوك الأمريكي المتناقض تجاه القدرات الإيرانية .

(2) تحديات المشروع التركي

- **تبني مبدأ العمق الإستراتيجي الذي يقوم على استغلال الموقع الجيوبليتيكي التركي :**

تضافرت مجموعة من العوامل لتوجد مقومات القوة في المشروع الإقليمي التركي من عناصر القوة الصلبة المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس يحتل المركز السادس عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وقدرات عسكرية وبشرية ضخمة ، وكذلك إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية ، وفوق عوامل القوة تملك تركيا موقعاً جغرافياً استثنائياً وسط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، وتحكم جغرافي متميز في الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل ، الموصلة بين آسيا وأوروبا ، وهي لا تنفصل عن مشارف أفريقيا إلا من البحر المتوسط ، ولهذا الموقع المتعدد المواهب إطلالة باقتدار على منطقة البلقان ، ويضع هذا الموقع منطقة بحر قزوين بامتياز تحت السيطرة الجغرافية ، وهي بذات الوقت تحبس روسيا عند حدود البحر الأسود ، بعد أن تمنع عنها مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة ، وبهذا يمثل الموقع الجغرافي الشريحة الشمالية للشرق الأوسط ، وتماس مع الحدود الشمالية لكل من سوريا والعراق ، والحدود الشمالية الغربية لإيران ، وبالإضافة إلى العوامل الجغرافية المتميزة فقد خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جوارها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز ، مما يضفي أهمية مضاعفة على مميزاتها الجغرافية ويرقى بها إلى مصاف التأثير الجيوبوليتيكي العميق .

- **تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة من خلال تصفير المشكلات :** رأت تركيا أن مصيراً مشتركاً يجمعها مع دول منطقة الشرق الأوسط العربية ، لذا ؛ فإنها عملت بكل ما أوتيت من جهد وتأثير على حل مشكلات المنطقة باعتبارها مشكلاتها الخاصة ، كما ثمنت تركيا دور الدول الفاعلة في المنطقة وقدرتها على تقديم إسهامات جادة في المبادرات التي تتعهدها ، ووضعت تركيا آمالاً في أن تتعاون دول المنطقة على حل مشكلاتها ، بجهد مشترك وأفراد في أسرة واحدة .
- **بناء علاقات إيجابية مع جميع دول المنطقة :** حرصت تركيا خلال فترة الحرب الباردة على عدم التدخل المباشر في شؤون منطقة الشرق الأوسط ، وعلى تطوير استراتيجيات سياستها الخارجية بالاعتماد على تحالفات بعيدة عن المنطقة ، لكنها وجدت نفسها في متاهة الحسابات والمعايير الداخلية لتلك المنطقة، وبرزت لديها ضرورة إعادة تحديد نطاقات التأثير المتبادل بين الأقاليم خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وظهر بوضوح التأثير المتبادل بين القوقاز والشرق الأوسط على خط بلاد الرافدين – الخليج العربي ، الذي يهبط من شرق الأناضول إلى الخليج ، ويربط القوقاز بالمحيط الهندي ، فاكتسبت العلاقة بين شمال بلاد الرافدين الواقعة تحت الحكم التركي وجنوب بلاد وادي الرافدين الواقعة تحت الحكم العراقي ، أبعاداً جديدة؛ بعد أن عادت العلاقات القديمة لتبرز على مسرح التاريخ مرة أخرى، حاملة سمات جديدة ، فتشكلت علاقة ارتباط جديدة للتوازن بين النفط – المياه، عبر الخط المروري الذي يربط إقليم نفط بحر قزوين ومياه بلاد الرافدين ومشروع جنوب الأناضول والموصل ، ومنطقة نفط الخليج العربي ، لذا اتجهت تركيا في ظل مناخ

استراتيجي جديد نحو الدخول في علاقات مع سوريا والعراق ، لتنشىء مناخاً ديناميا جديداً متسارعاً ، لكنه سرعان ما تعرض لأعاصير الثورات العربية التي أنهت ما بدأ من علاقة إيجابية مع سوريا ، وتراجع تحسن العلاقات التركية مع العراق في ضوء الأحداث المستجدة في الوضع السياسي العراقي بعد لجوء نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي إلى تركيا ، الذي عدته الحكومة العراقية تدخلاً مباشراً من قبل تركيا في شؤونها الداخلية .

- **الانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة تؤدي دور فاعل في القضايا الإقليمية والدولية :** تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية والعلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في أوروبا والتي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية ، فحدث التحول الجذري إلى نمط التبعية للغرب الذي تعرضت له الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدول القومية في أوروبا ، وذلك نتيجة التغييرات الثقافية والسياسية التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك باني تركيا الحديثة فأسهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي باتت تميل إلى النمط الغربي ، وفي عهد حزب التنمية والعدالة التركي الذي استلم مقاليد الحكم عام (2002) أحس صانعو القرار بأن عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بالانكسار التاريخي الذي لم يتعرض له أي مجتمع آخر ، والذي سبب أزمة بين النظام السياسي الجديد وبين هوية المجتمع ومؤسساته ، ومن أجل العودة للتراث الحضاري الذي تملكه تركيا اتخذ هذا الحزب وصف الديمقراطي المحافظ هويةً سياسية له ، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق

الحريات التي منع منها المجتمع والتي تتعلق بهويته الثقافية ، وسار بخطوات توافقية توازن بين سعيه لانتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع وبين مبادىء الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة ، ومتطلبات السياسية الخارجية ، فتصالحت تركيا مع دول جوارها ، وأقامت علاقات طيبة مع الدول العربية ، واتجهت نحو تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية ؛ فجرى دعم القضية الفلسطينية ؛ وأقيمت علاقات متميزة مع حركة حماس ، ووقفت تركيا إلى لبنان وفلسطين خلال الحرب الإسرائيلية عليهما .

- **استغلال العمق التاريخي في تحقيق المصالح التركية – وفق رؤية العثمانيون الجدد- الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية :** استندت العلاقات التركية مع دول منطقة الشرق الأوسط العربية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة إلى اعتبارات الخلفية التاريخية والسيكولوجية والاجتماعية – الثقافية السلبية والإيجابية ذات المسار الحيوي النادر من حيث تأثيراتها الثقافية – السياسية المتبادلة ، التي شكل الإسلام فيها عامل التحول الحضاري متعدد الجوانب للأبنية السياسية الضخمة التي أقامها الأتراك سواء في الدولة السلجوقية أو الدولة العثمانية ، وقد جاء التحول الكبير في تركيا وبروز رؤية استراتيجية واضحة في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، فتوجه نحو محيط تركيا الجغرافي وتاريخها العثماني مع بقاء الباب مفتوحاً مع الاتحاد الأوروبي ، لكن قادة هذا الحزب الذين يطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني نظرة إيجابية على عكس العلمانية الكمالية وبعدهم الحضاري الإسلامي ، الأمر الذي دفعهم لتبني سياسة خارجية مبنية على العمق الإستراتيجي بوجه عام تجاه علاقات

الدولة الخارجية ، والعمق التاريخي بوجه خاص مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية .

ووفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بالاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو منطقة الشرق الأوسط ، بعد أن تناولت المحاور الآتية :-

أولا : تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها المفضية إلى وجود عوامل بيئية محلية وإقليمية ودولية ساهمت بتشكل الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013) ، وجعلتها تأخذ طابع التعاون بين الطرفين. فرغم الخلاف العقائدي بين تركيا وإيران ، ذلك أن تركيا دولة علمانية وإيران أعلنت خيارها منذ الثورة الإيرانية عام (1979) كدولة إسلامية ، فإن المصالح الاقتصادية ، إضافة إلى موقف البلدين من القضية الكردية التي تهدد الوحدة الوطنية في البلدين ، مع وصول حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ، كحزب سياسي معتدل فقد حدث تقارب بين البلدين وزاد التعاون بينهما في بقضايا عديدة تتعلق بالتوجهات الإقليمية لهما في منطقة الشرق الأوسط ، رغم محاولة الولايات المتحدة استعمال تركيا في توازن القوى الإقليمي ضد إيران بعد حدوث فراغ في التوازن جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد استوردت تركيا احتياجاتها من الغاز الطبيعي من إيران، وزاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران الذي أصبح بموجبه الميزان التجاري يميل لصالح إيران،ووقفت تركيا ضد العقوبات على إيران في أزمة المفاعل النووي الإيراني، ورفضت استعمال القوة العسكرية ضدها سواء من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة.

ثانيا : أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :

1. **عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق** بالجوانب الرئيسة التي تقوم عليهـا الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2002 – 2013)، ففيما يتعلق بالإستراتيجية التركية التي تصاعدت خلال السنوات العشرة الماضية بشكل مطـرد وملحوظ في أدورها على المستوين الإقليمي والدولي، وتبلورت خلالها هذه الإسـتراتيجية الإقليمية التركية الجديدة بعد تراجع مكانتها الجيوستراتيجية لدى الغرب عقب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها إحدى آليات الغرب نحو تطويق الاتحاد السوفييتي السابق ، مما زاد مـن تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ، فراح التفكير التركي البراجماتي يعيد قراءة مواقفه بشكل متأنٍ تجاه الواقع الإقليمي والدولي، وكان أبرز هذه الأدوار، التي تم تناول معطياتها من قبل منظري الإستراتيجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط يكمن في التوجه التركي نحـو القضية الفلسطينية، الذي أثار كثيراً من التكهنات والتساؤلات خاصة في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم.

أما الإستراتيجية الإيرانية فهي تمتلك المقومات الأساسية للقيام بأداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بالاستناد إلى كتلة كبيرة من الموارد البشرية ، تسكن بقعـة من الأرض بالغة الأهمية من الناحية الجغرافية ، وتمتلك امتداداً تاريخياً عميقاً ، وتـأثيراً معنوياً كبيراً على دول الجوار الجغرافي ، جراء الارتباط مع هذه الدول بأواصـر وثيقـة قوامها العلاقات السياسية والاقتصادية ، رغم ماشابها بدرجات متفاوتة من التوتر والقلـق والحذر في مراحل تطور العلاقات المختلفة ، الأمر الذي جعل إيران طرفاً في المعـادلات

الإقليمية وسياقات النظام الدولـــي المختلفة ، الذي تلتقي عليه أو تتصادم معه وفقاً لعدد من الأسس التي قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية المتمثلة في : المصالح القوميـــة الإيرانيـــة التي تستثمر الموقع الإستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات فـــي الحفـــاظ علـــى هـــذه المصالح ، بما يعزز قوتها وتأثيرها الإقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج ، من أجل فرض أيديولوجيتها القائمة على المبادىء الشيعية السياسية عبر استثمار الروابط الطائفية والإثنية في الجوار ، بما يمكنها من بلورة موقف ضد سياســـات الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض تحقيق الرغبة الإيرانية فـــي أن تُحتَـــرم ســـيادتها ونظامها ، وقرارها السياسي وموقعها المؤثر في الشرق الأوسط ، ضمن مشروع قـــومي متكامل تجاه المنطقة .

2. **تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق** بأثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فقد أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون منطقة الشرق الأوسط ، بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران،الأمر الذي بدّل محاور النزاع على الساحة المتوسطية،وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية، أو بعلاقات القوى داخلها، وذلك بعد أن أصبحت إيران تتحرك في المنطقة وفق إستراتيجية تستهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على أدواته، إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان حتى فلسطين . أما اهتمامات تركيا الإستراتيجية فأصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية

فرضها عليها الموقع الجغرافي : الدائرة الأوروبية ، والدائرة العربية ، والدائرة الآسيوية الوسطى ، وذلك إثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي ، الذي جعل الأرض ممهدة وزاد من اطمئنان تركيا فتوجهت إلى الدائرة العربية التي تشكل ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية ، إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا المنعطف الذي بات الأفق السياسي فيه مسدوداً على بعض الجهات إن لم يكن جميعها ، حصل نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيه المسؤولية بين جهات دولية وأخرى إقليمية، خاصة بعد أحداث (11 أيلول 2001) .

3. **تطرقت الدراسة في السؤال الثالث المتعلق** بأثر التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران ، فقد رأت تركيا في الثورات العربية وعلى لسان أحمد داود أوغلو ، " أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية وأنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ، ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير ، فمثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من هذه الثورات .

أما الموقف الإيراني من الثورات العربية فقد سار باتجاه اتهام الولايات المتحدة والغرب بتحريك هذه الثورات، و يبدو أن هذا التشويه الداخلي المتعمد كان سببه أن إيران كانت قد تعرضت لثورة داخلية من طبقتها الارستقراطية ، التي حجبت عن وسائل الإعلام وأطلق قناصتها رصاصاً حياً فقتلوا العشرات من المتظاهرين فى انتفاضة دموية هزت العالم

خصوصا عندما انقطعت أخبارها ، ويبدو أنها وسيلة من إيران لمحاولة استباق أي ثورة أو إنتفاضة قد تظهر فى جانبها باتهام أي ثورة أخرى بالعمالة ، هذا الاتهام بالدعم الأمريكى للثورات العربية ، كان موجهاً لجميع الثورات العربية ، حتى أتت الثورة السورية ، فلم يتوان النظام الإيراني عن إعلان هذا المفهوم وتكثيف دعمه للنظام السوري ، ثم أخذ النظام الإيرانى يصر على أن بقية الثورات العربية مستلهمة من الثورة الإيرانية ، وأخذت إيران تحاول خلق امتداد جديد بتودد نحو الثورات العربية ولا عجب أن يتغير موقفها من سوريا في حال سقوط نظام بشار الأسد أيضاً .

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط جاءت بعد تراجع مكانتها الجيوستراتيجية لدى الغرب أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، مما زاد من تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ، فراح التفكير التركي البراجماتي يعيد قراءة مواقفه بشكل متأن تجاه الواقع الإقليمي والدولي.
2. إن الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية تقوم على : المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الإستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح ، بما يعزز قوتها وتأثيرها الإقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج ، من أجل فرض أيديولوجيتها القائمة على المبادىء الشيعية السياسية عبر استثمار الروابط الطائفية والإثنية في الجوار ، بما يمكنها من بلورة موقف ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض تحقيق الرغبة الإيرانية في أن تُحتَرم سيادتها ونظامها.
3. أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون منطقة الشرق الأوسط ، بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران .
4. اهتمامات تركيا الإستراتيجية فأصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية فرضها عليها الموقع الجغرافي : الدائرة الأوروبية ، والدائرة العربية ، والدائرة الآسيوية الوسطى ، وذلك إثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي ، الذي جعل الأرض ممهدة وزاد من اطمئنان

تركيا فتوجت إلى الدائرة العربية التي تشكل ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية.

5. ترى تركيا في الثورات العربية أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية وأنها جاءت متأخرة إذ كان ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ، ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير ، فمثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من هذه الثورات .

6. تنظر إيران للأزمة السورية على أنها مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري ، وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية خلال عام (2009) ، وأن المتظاهرين في سوريا هم عملاء للخارج ، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع ، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة.

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات ولتجنب التأثيرات السلبية للإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. صياغة إستراتيجية عربية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية للدول العربية ، وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية .
2. التصدي للتوجهات المذهبية والإثنية والعرقية في المشروع الإيراني، ورفض نظرية اعتبار الشيعة العرب جميعهم جزءاً من المشروع الإيراني، لأن خطورة هذا المشروع لا تكمن في المذهب الذي يتبعه وإنما في عنصريته وتوسعه؛ فضلاً عن أن أدواته تضم شيعة وسنة وغير مسلمين أيضاً.
3. العمل على إبراز قضية شعب عربستان في المحافل الدولية من خلال تضافر الجهود العربية في تلك المحافل ، وتقديم الدعم السياسي والمالي لشعب عربستان من أجل ديمومة صموده بوجه الاحتلال الإيراني .
4. تشجيع تعاون الدول العربية مع النظام السياسي القائم في تركيا وفق مبدأ المصالح المشتركة ، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية ، وعدم السماح بالمساس بالثوابت الوطنية لكافة الدول العربية .
5. التحفظ على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية من قبل دول النظام الإقليمي العربي ، والحرص على الحوار مع إيران بصفتها دولة جارة مهمة ، ودولة إسلامية كبرى .

المراجع

1. الكتب

- إبراهيم ، سعد الدين (1983) . **مصر تراجع نفسها** ، القاهرة ، دار المستقبل العربي .
- آراس ، بولنت (2012) . السياسة الخارجية التركية ... نظرة من الداخل ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- أوغلو ، أحمد داود (2010) . **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل .
- البرصان ، أحمد (2012) . المشروعان التركي والأوروبي ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بركات ، نظام (تحرير) (2012). **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بشارة ، عزمي وآخرون (2012) . **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- تشوبين ، شاهرام (2007) . **طموحات إيران النووية** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .

- تشوين ، شي يان (2012) . **الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية** ، بغداد ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية** (2012) . الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- جوا ، هدى (2012) . منطقة التجارة الحرة العربية – التركية أي نمط من أنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي ؟ ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- حرب ، أسامة الغزالي (1987) . **النظام العربي تحت التهديد** ، عمان ، ورقة قدمت في المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول (15–17 أيلول) ، الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ومركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية .
- الحسن ، خالد محمد (2012) . تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحسيني ، فلاح حسن (2006) ، **الإدارة الإستراتيجية** ، عمان ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع .
- الحمد ، جواد (1997) . تقديم في : ميرفي ، إيما وآخرون . **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- الحمد ، جواد (2012) . تقديم في : بركات ، نظام (تحرير) . **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الحمش ، منير (2012) . وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- خالدي ، أحمد وحسين ج آغا (1997) . **سوريا وإيران : تنافس وتعاون** ، بيروت ، ترجمة عدنان حسين ، دار الكنوز الأدبية .
- خماش ، رنا عبد العزيز (2010) . **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** ، دراسات (58)، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- **دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية** (1989) . طهران ، وزارة الإرشاد الإسلامية .
- دسوقي ، عيسى السيد (2008) . **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، القاهرة ، دار الأحمدي للنشر .
- الراوي ، رياض (2006) . **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** ، دمشق ، الأوائل للنشر والتوزيع .
- الرشيد ، تركي فيصل (2013) . ما بعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام .

- رضوان ، وليد (2006) . **العلاقات العربية التركية** ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع (2011) . **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** ، ط2 ، صنعاء ، مكتبة مركز الصادق .
- الزويري ، محجوب (2012) . **إيران الثورية والثورات العربية : ملاحظات عن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- سليم ، محمد السيد (2012) . الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي : البديل والنموذج الإستراتيجي ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- سميرة ، صبري (تحرير) . (2011) . **احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط (2010/ 2011)** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- سميرة ، صبري (2012) . السياسة التركية في ظل التحولات السياسية العربية ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- شاهينوز ، أحمد (1995) . **مشروع جنوب شرق الأناضول : مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط (ورقة نظر تركية)** ، مصراتة ، ترجمة ميسم حلواني ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .

- شبلي ، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012) . **التحديات الأمنيـــة للـــسياسة الخارجيـــة الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)** ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شبلي ، سعد شاكر ومحمد حسين المومني (2013) . **المؤسسة العسكرية فـــي النظـــام السياسي الإسرائيلي** ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- الشرقاوي ، باكينام (2009) . **الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا ؟ وكيف ؟** ، القاهرة ، منتدى الراصد .
- صابر ، فرح (2012) . الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركـــز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- الصمادي ، فاطمة (2012) . إيران والمقاومة : تحـــولات الـــسياسة والمجتمـــع تقـــاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة ، في : بشـــارة ، عزمـــي ومحجوب الزويـــري (تحرير) ، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، بيـــروت ، المركـــز العربـــي للأبحاث ودراسة السياسات .
- عبد الله ، عادل علي (2012) . **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي** ، بيروت– دبي ، دار مدارك للنشر .

- عبد القادر ، أشرف عبد العزيز (2010) . **الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001–2009** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

- عبد القادر ، محمد (2012) . تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- عبد الكريم ، إبراهيم وآخرون (2012) . دراسات إستراتيجية تقدير موقف الثورات العربية ، عمان ، **شهرية الشرق الأوسط** ، العدد (23) ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- عبد المؤمن 1 ، محمد السعيد (2006) . من يدافع عنا وله الجنة ، **مختارات إيرانية** ، ص (22– 23) .

- عبد المؤمن 2، محمد السعيد (2006) . رسالة النظام الإيراني إلى العالم في المستجدات السياسية والعلاقات الخارجية ، في : عبد المنعم ، محمد نور الدين (تحرير) ، القاهرة ، **سلسلة قضايا إيرانية** ، العدد (9) ، مركز الدراسات الشرقية لجامعة القاهرة ، ص(111).

- عبيدات ، خالد (2011) ، دوامة الحروب مستمرة رغم تداعياتها المدمرة لماذا وكيف ؟ ، في : سميرة ، صبري (تحرير) . (2011) . **احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط (2010/ 2011)** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- عتريسي ، طلال (2012) . العرب وإيران ، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) ، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- عثمان ، ناظم يونس (2012) . الأكراد على طرفي الحدود العربية– التركية التداعيات السياسية والاجتماعية ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- علوي ، مصطفى (2012) . المشروع الإيراني في الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- العيطة ، سمير وآخرون (2012) . **العرب وإيران تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- أبو فطيم ، مهدي علي (2011) . **الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين** ، بيروت ، وسائل الإعلام العالمية للخدمات .

- فهمي ، عبد القادر محمد (2011) . **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ،ط2**، عمان ، دار مجدلاوي للنشر .

- كاتزمان ، كينيث (2007) . **النفوذ الإيراني في العراق** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

- كرامر ، هاينتس (2001) . **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ، الرياض ، مكتبة العبيكان .
- كشك ، أشرف محمد عبد الحميد (2012) . **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** ، بيروت ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100) ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- كلارك ، جوناثان وستيفان هالبر (2005) . **التفرد الأمريكي ، المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد** ، بيروت ، دار الكتاب العربي .
- كوفيل ، تييري (2008) . **إيران الثورة الخفية** ، بيروت ، دار الفارابي ، ترجمة خليل أحمد خليل .
- لقوشة ، رفعت عبد الوهاب وآخرون (محررون) (2006) . **أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة** ، المنامة ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية .
- اللباد ، مصطفى (2012) . تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- مالتير ، توماس (2005) . **الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- المانع ، صالح (1996) . البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية ، في : السويدي ، جمال سند ، **إيران والخليج : البحث عن الاستقرار** ، أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- المجذوب ، طارق (2012) . تأثير قضية المياه في العلاقات بين تركيا وجوارها العربي ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- محارب ، محمود (2012) . إسرائيل وتركيا والدول العربية : الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات ، في : العيطة وآخرون . **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- محمود ، علي عبد (2012) . **العلاقات العراقية الإيرانية في ضوء حروب الخليج العربي والإحتلال الأمريكي** ، عمان ، دار آمنة للنشر والتوزيع .

- مرسي ، مصطفى عبد العزيز (2009) . **أثر الأدوار الإقليمية غير العربية على التوجهات العربية تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي العربي** ، طرابلس ، منتديات المركز الأكاديمي لتجميع الدراسات والبحوث العلمية .

- مسعد ، نيفين وأحمد يوسف أحمد (تحرير) (2008) . **حال الأمة العربية (2007 - 2008) ثنائية التفتيت والاختراق** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- مصالحة ، محمد (1997) . أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط ، في : ميرفي ، إيما وآخرون ، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، دراسات (25) .

- مقدمة ورقة عمل (1994) . **ندوة إقليمية بعنوان (نحو حوار ثلاثي متكافئ بين البلاد العربية وإيران وتركيا)** ، بيروت ، (14-15 تموز) ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق .

- مكي ، لقاء (2012) . التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته ، أدواته ، أهدافه ، مصادر قوته ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- ميلاني ، محسن (1996) . سياسة إيران في الخليج ، في : السويدي ، جمال سند ، **إيران والخليج : البحث عن الاستقرار** ، أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- مين ، ليو تشونغ (2012) . **الربيع العربي يتحول إلى مسرح للتجاذبات الجيوسياسية** ، شنغهاي ، مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة الدراسات الأجنبية .

- منصور ، نور (2007) . **المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات الاشتراكية .

- نافع ، بشير موسى (2008) . **إيران الدولة والأزمة** ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، شبكة الجزيرة .

- نامي ، سعد (2012) . أنماط تحالفات المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع أو إعاقته ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- نعمة ، كاظم هاشم (2000) . **الوجيز في الإستراتيجية** ، ليبيا ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا .
- هارت ، ليدل (1967) . **الإستراتيجية وتأريخها في العالم،** ، بيروت، منشورات دار الطليعة، ترجمة الهيثم الأيوبي .
- هيبر ، متين (2007) . التحديث والتحول السياسي : التجربة التركية ، في : **التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- هويدي ، فهمي (1991) . **العرب وإيران : وهم الصراع وهم الوفاق** ، القاهرة ، دار الشروق .
- هوليداي ، جون (1975) . **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي** ، بيروت ، ترجمة : زاهر ماجد ، دار أبن خلدون للطباعة والنشر .

2 . الدوريات

- أحمدي ، هوشنك أمير (1994) . سياسة إيران الإقليمية ، بيروت ، **دورية شؤون الأوسط** ، العدد (27) ، آذار ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ص (6 – 20) .
- الأزعر ، محمد خالد (2007) . واقع القضية الفلسطينية وآفاقها ... منظور إستراتيجي ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد فصل الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (140 – 151).
- باكير ، علي حسين (2012) . استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا ، إيران ، السعودية ، عمان ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد الصيف (60) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (89 – 109) .
- جواد ، سعد ناجي (2007) . العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد فصل الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص(152–164).
- الحروب ، خالد (2007) . محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الشتاء (132) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- الحمد ، جواد (2011) . المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل ، عمان ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد الصيف (56) ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- حنفي ، عبد العظيم محمود (2004) . اتجاهات جديدة في السياسة الخارجيـــة التركية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (156) ، أبريل ، مجلد (39) ، مؤسسة الأهرام .
- دلي ، خورشيد (2012) . انهيار سياسة تركيا في الشرق الأوســط ، بيــروت ، **مجلــة الوحدة الإسلامية** ، العدد (130) ، تشرين الأول، تجمع العلماء المسلمين في لبنان .
- راشد ، سامح (2006) . العرب ونووية إيران ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (165) ، يوليو ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص 121 .
- راشد ، سامح (2008) . الخليج في البيئة الإقليمية .. التوجهات والسياسات ، القــاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) ، يناير ، المجلد 43 ، مؤسسة الأهرام .
- رفعت ،سعيد (2007) . حسابات السياسات العربيــة وعلاقاتهــا بــالتطورات الجاريــة بالمنطقة ، ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (132) ، الأمانة العامة لجامعــة الدول العربية ، ص(4 – 10) .
- زاده ، بيروز مجتهد (2000) . التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية ، عمان ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد الصيف (12) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص 71 .
- سالم ، صلاح (2012) . رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (142)، عدد فصل الصيف ، الأمانة العامة لجامعــة الدول العربية ، ص (139–153) .

- سليم ، محمد السيد (1994) . التفاعل في ((مثلث القوة)) إطار فكـري ومؤسـساتي، بيروت ، **دورية شؤون الأوسط** ، العدد 33 ، أيلول ، مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية والبحوث والتوثيق .
- السنهوري ،عادل (2011) . الدكتور أحمد داود أوغلو ، القاهرة ، **صحيفة اليوم السابع الالكترونية في 5 أيلول،** الشركة المصرية للصحافة والنشر .
- عبد الله ، عبد الخالق (2010) . رابطة دول الجوار العربي : فكـرة سـابقة لأوانهـا، **دورية شؤون عربية** ، العدد (142)، الصيف، الأمانة العامة لجامعة الـدول العربيـة ، ص (130 – 137) .
- عبد الحي ، أحمد تهامي (2012) . الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر ، بيروت ، **مجلة جدلية الالكترونية** . مركز الدراسات العربية .
- عبد الفتاح ، بشير (2009) . السياسة الخارجية التركية ... منطلقات وآفـاق جديـدة ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (177) ، تموز ،مؤسسة الأهرام ، ص 276 .
- عبد الكريم ، إبراهيم وآخرون (2012) . تقدير موقف الثورات العربية ، عمان ، **شهرية الشرق الأوسط** ، العدد (23) ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- عمر ، خيري (2012) . قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري ، عمـان ، **مجلـة دراسات شرق أوسطية** ، عدد فصل الربيع (59) ، مركز دراسات الشرق الأوسـط ، ص (145 – 163) .

- العناني ، خليل (2007) . هل الدولة العربية على وشك السقوط ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (129) ، عدد فصل الربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـــة ، ص (74 – 81) .

- فتحي ، ممدوح أنيس (1997) . إيران قوة مضافة أم مصدر تهديـــد للأمـــن العربـــي ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدوليـــة** ، العدد (130) ، أكتوبر ، مؤسسة الأهرام للدراســـات السياسية والاستراتيجية ، ص (103 – 105) .

- قهوجي، رياض (2007) . الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية – الايرانية، **مجلـــة السياسة الدولية**، العدد168، ابريل، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاســـتراتيجية ، ص 120 .

- قويسي ، حامد (تحرير) (2011) . التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية ، عمان ، **شهرية الشرق الأوسط** (العدد 15) ، مركز دراسات الشرق الأوسط (9 – 26) .

- اللباد ، مصطفى (2007) . قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية ، القاهرة ، **دورية شؤون عربية** ،العدد (129) ، الربيع ، الأمانة العامة لجامعـــة الـــدول العربية ، ص (34–43).

- مرسي ، مصطفى عبد العزيز (2007) . المأزق العربي ومصادر التناقضات العربيـــة وتأثير العوامل الإقليمية والدولية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد فـــصل الربيـــع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (58–73) .

- موسى ، حمزة عماد الدين (2012) مقال المشروع الإيرانى إلى أين والموقف الإيرانى من الثورات العربية ، **القاهرة جريدة الدستور المصرية** ، في 6 شباط .

- منصور ، جوني (2012) . أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط ، عمان ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد فصل الربيع (59) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ص (45 – 67) .

- نور الدين ، محمد (2007) . الدور التركي في الشرق الأوسط : الهواجس والضوابط ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (129) عدد فصل الربيع ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (99–108) .

- نور الدين ، محمد (2011) . نهاية العمق الإستراتيجي ، بيروت ، **جريدة السفير**، في 17 آيار .

- هويدي ، فهمي (1972) . التوسع الإيراني في الخليج العربي المخطط والأساليب ، القاهرة ، **مجلة الطليعة** ، السنة الثامنة ، العدد (3) ، مارس .

- هياجنة ، عدنان (2011) . التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية ، عمان ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد الصيف (56) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ص (13 – 33) .

- هياجنة ، عدنان (2012) . رؤى إقليمية ودولية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية ، عمان ، **شهرية الشرق الأوسط** ، العدد (22) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ص(15 – 28) .

3. المواقع الإلكترونية في شبكة المعلومات العالمية

- إدريس، محمد السعيد(2012). **تركيا والاختبارات الإقليمية الصعبة** ، منتدى الرأي نيوز، الموقع الإلكتروني : http://www.alraynews.com/Papers.aspx?id=12790
- البلشي ، خالد (2012) . **استمرار الاشتباكات الطائفية في طرابلس اللبنانية بين السنة والعلويين على خلفية الصراع في سوريا** ، منتدى البادية، الموقع الالكتروني : http://www.albedaiah.com/node/10219
- تركماني ، عبد الله (2009) . **تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط** ، منتدى الحوار المتمدن : الموقع الإلكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161188.
- تركماني ، عبد الله (2009) . **توجهات السياسة الخارجية التركية** ، منتدى الحوار المتمدن ، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161188
- حيدر ، رندة (2012) . دراسة إسرائيلية حول النموذج الجديد للسياسة الخارجية التركية... ، وكالة أخبار الشرق الجديد ، الموقع الإلكتروني : http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=7652
- الشرقاوي ، باكينام (2007) . طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة، الموقع الإلكتروني : http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/84933-2007-02-05%2015-23-07.html
- الشمري ، عبد الله (2012) . **هل كشف الربيع العربي المواقف التركية** ، جريدة اليوم الإلكترونية في 14 شباط . الموقع الإلكتروني : http://www.alyaum.com/News/art/43355.html
- عريبي ، ساهر (2012) . **ملامح الشرق الأوسط الجديد** ، منتدى العراق ، الموقع الالكتروني:

http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=123254#ixzz2FyAsdynj

2. المراجع الأجنبية

- Lenzowski, G, (1982). "**The middle East in world Affairs**", New - York. Connell University pres.
- Witz , Claus (1978) . **On War**, edited by Anatol Rapport, Penguin book, U.S.A.
- Burhan Koroglu (2011) . Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions ،Afro-Middle East Center ،April .